بسم الله الرحمن الرحيم

الإطار العام والدراسات السابقة

يحتوي على مقدمة ومنهجية البحث إضافة للدراسات السابقة في مجال البحث.

(1-1)المقدمة:

تحتل السياسة المالية مكاناً هاماً في الحياة الإقتصادية وتعتبر من أهم مكونات السياسة الإقتصادية للدولة،حيث يمكن إستخدامها كأدة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي إذا تم توجيهها بطريقة مثلى تتناسب وطبيعة إقتصاد الدولة المعينة ، فالسياسة المالية واحدة من الوسائل الهامة الموجودة في يد الدولة والتي تستطيع بواسطتها تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية باستخدام أدواتها المختلفة.

وقد تطورت السياسات الإقتصادية من علم يبحث في نفقات وايرادات الدولة في ظل نظريات إقتصادية تحد من دور الدولة في النشاط الإقتصادي كما كان سائداً في الفكر الكلاسيكي في القرن التاسع عشر إلى علم يعطي دور أكبر للدولة في النشاط الإقتصادي كما جاء في الفكر الكينزي في القرن العشرين الذي تحتل فيه أدوات السياسة المالية ممثلة الإنفاق الحكومي ، الضرائب دوراً حيوياً في التأثير على الناتج القومي الإجمالي.

مَر السودان خلال الثلاثة عقود الماضية(1980-2012م) بتطورات إقتصادية مختلفة وذلك نتيجة لسياسات وإجراءات إقتصادية تتباين في كل مرحلة،حيث شهد العقد الأول من تلك الفترة تدهوراً ملحوظاً في الأداء الإقتصادي وإختلالاً واضحاً في الهيكل الإقتصادي،بينما نجد في العقدين التاليين تحولاً في مسار الإقتصاد السوداني،هذه التطورات المختلفة جاءت نتيجة السياسات الإقتصادية المختلفة لكل مرحلة منها،من بين السياسات الإقتصادية التي ساهمت في هذا التحول السياسة المالية وذلك من خلال تأثيرها على النشاط الإقتصادي، وهي تمثل محور الدراسة في هذا البحث والذي يتناول أثر أدوات السياسة المالية ممثلة في الإنفاق الحكومي ،الضرائب والدين الخارجي في الناتج القومي الإجمالي في السودان وذلك في الفترة من 1980-2012م، مستخدماً المنهج الوصفي والتحليل الكمي.

(1-2)الإطار العام للبحث:

(1-2-1) مشكلة البحث:

مشكلة البحث ممثلة في التعرف على أثر أدوات السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي ومدى ملائمتها للوضع الإقتصادي في السودان خلال الفترة (1980-2012م).

(1-2-2) أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

أ. دراسة السياسات المالية التي طبقتها الدولة خلال فترة الدراسة ومدى فعاليتها في تحفيز الناتج القومي الإجمالي.

ب. تتبع مسار الناتج القومي الإجمالي في ظل السياسات المالية التي اتبعت خلال فترة الدراسة.

ج. بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة الكمية بين السياسات المالية التي استخدمت ومعدل الناتج القومي الإجمالي وذلك لتوضيح وشرح فعالية كل من أدوات السياسة المالية المختلفة على الناتج القومي الإجمالي في الفترة محل الدراسة.

(1-2-3) أسئلة البحث:

أ. ما هي أهم أدوات السياسة المالية التي إستخدمتها الدولة في التأثير على النشاط الإقتصادي خلال فترة الدراسة؟

ب. هل يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ؟

ج. ما هو أثر الضريبية على الناتج القومي الإجمالي ؟

د. هل يمكن ان يؤثر الدين الخارجي إيجاباً على الناتج القومي الإجمالي؟

(1-2-4)أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الآتي:

- التعرف على أثر أدوات السياسة المالية من شأنه أن يساعد صناع القرار والمخططين في وضع برامج وسياسات وخطط اقتصادية تقود إلى زيادة معدلات الناتج القومي الإجمالي.
- من المتوقع أن تساعد نتائج البحث في تقييم السياسة المالية التي اتبعتها الدولة خلال فترة الدراسة للخروج بنتائج يمكن أن يستفاد منها مستقبلاً .
- توفير مادة للباحثين والمتخصصين في مجال سياسات وتنمية الإقتصاد.
- كذلك تأتي أهمية البحث في كونه مواصلة لبحوث ودراسات سابقة قام بها مهتمون ومتخصصون في السياسة المالية وأثرها على الإقتصاد.

(1-2-5) فرضيات البحث:

أ. توجد علاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والناتج القومي الإجمالي.

ب. توجد علاقة موجبة بين الدين الخارجي والناتج القومي الإجمالي.

ج. توجد علاقة سالبة بين الضرائب والناتج القومي الإجمالي.

(1-2-6) منهجية البحث:

إستخدمت الدراسة المنهجين الوصفي لتوضيح الإطار النظري للسياسات المالية التي اتبعتها الدولة خلال فترة الدراسة، والتطبيقي باستخدام اساليب الإقتصاد القياسي للتعرف على اثر ادوات السياسة المالية على الناتج القومي الإجمالي.

بناءً على أدبيات الإقتصاد والدراسات السابقة ونظراً لإختلاف الدراسات الإقتصادية حول أثر كل من أدوات السياسة المالية المختلفة على الناتج القومي الإجمالي سيقوم البحث بدراسة أثر السياسة الضريبية ، الإنفاق الحكومي والدين الخارجي ، حيث يقوم البحث بدراسة هذا الأثر عبر نموذج قياسي لقياس العلاقات الكمية بين المتغير محل الظاهرة والمتغيرات الأخرى التي تؤثر عليه .

(1-2-7) حدود البحث:

- الحدود الزمانية تنحصر في الفترة من 1980م -2012م
- الحدود المكانية:السودان

(1-2-8) مبررات إختيار فترة الدراسة :

- توفر البيانات خلال هذه الفترة.
- التطورات الإقتصادية والسياسية التي شهدتها هذه الفترة في السودان مما كان له الأثر في كثير من المتغيرات الإقتصادية الكلية.
- التحليل في الأجل الطويل يحتاج إلى فترة زمنية طويلة.

(1-2-9) مصادر معلومات البحث:

يتم الحصول عليها من مصادرثانوية ممثلة في تقارير ودوريات وزارة المالية والإقتصاد الوطني وبنك السودان إضافة للكتب والمراجع.

(1-2-10) هيكل البحث:

يتكون البحث من أربعة فصول إضافة إلى الإطار العام للدراسة والذي يشتمل على المقدمة ومنهجية البحث بجانب الدراسات السابقة في مجال موضوع البحث.الفصل الأول يتناول مفهوم السياسة المالية وأدواتها،الفصل الثاني يوضح أثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي ، الفصل الثالث يختص بالسياسة المالية التي طبقتها الدولة خلال فترة الدراسة ومدى تأثيرها على الناتج القومي وذلك من خلال أدوات السياسة المالية الممثلة في

الإنفاق الحكومي ، الضرائب والدين الخارجي أما الفصل الرابع فيحتوي على النموذج المقترح للدراسة والذي يشتمل على توصيف نموذج الدراسة والتحليل الاولي للبيانات وتقدير وتقييم النموذج بالإضافة لنتائج وتوصيات الدراسة .

(1-3) الدراسات السابقة:

هنالك كثير من الدراسات التطبيقية التي تناولت السياسة المالية وعلاقتها بالناتج بالإضافة إلى أدبيات الإقتصاد التي تناولتها من خلال نظريات النمو،لكن نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض منها والتي إستند عليها بناء النموذج المقترح للدراسة:

(1-3-1) الدراسات المحلية :

1. دراسة الرشيد علي أحمد سليمان(2004م)[1]:

هدفت الدراسة إلى بحث تقويم السياسات المالية في السودان من منظور الفكر الإقتصادي الإسلامي.

إنتهج البحث نهجاً تاريخياً قارن فيه بين الإقتصاد السوداني خلال البرنامج الثلاثي وبقية فترة الدراسة إضافة إلى منهج التحليل الإحصائي الوصفي والإستدلالي.

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

- دور الزكاة كسياسة مالية في تخصيص الموارد وإستئصال ظاهرة الفقر كان محدوداً نسبة للفاقد الكبيرمن الموارد بسبب ضعف كفاءة الديوان.
- سياسة الإنفاق العام على المشروعات الرأسمالية كان لها مردود إيجابي.إن هنالك خلل منهجي في السياسة المالية يعكسه إستخدام القروض الأجنبية الربوية لا سيما غياب ضرورة إقتصادية تحتم هذا الإستخدام.

2. دراسة محمد الفاتح إبراهيم الزبير(2004م)[2]:

هدف البحث إلى إظهار سياسة تخصيص الموارد والنظام الضريبي كأداة لإحداث آثارإيجابية معينة.

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تخصيص الموارد وذلك بإستخدام الضرائب والإنفاق العام بهدف التأثير على معدل النمو الإقتصادي.

إفترض البحث أن إعادة النظر من وقت لآخر في أمر ترشيد الإنفاق العام له أثر إيجابي على الخدمات بصورة تحقق أكبر فائدة للميزانية العامة مع ترشيد سياسة الإستخدام العام.

---

[1] الرشيد علي أحمد سليمان،تقويم السياسات المالية في السودان من منظور إسلامي،رسالة ماجستير في التخطيط التنموي،جامعة الخرطوم ، مركز البحوث والدراسات الإنمائية ، 2004م.

[2] محمد الفاتح إبراهيم الزبير،دور السياسة المالية في تخصيص الموارد والقنوات الأساسية للإنفاق- دراسة حالة السودان ،رسالة ماجستير،جامعة النيلين-كلية الدراسات التجارية،2004م

إنتهج الباحث المنهج التاريخي والوصفي مع تحليل البيانات واستخدام النموذج الرياضي.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضعف مساهمة الضرائب في الناتج القومي الإجمالي واعتماد الدولة على الضرائب غير المباشرة لضعف مستوى دخل الفرد بشكل عام مما يؤدي إلى إنخفاض في مستويات الأجور.

أوصت الدراسة بضرورة نشر الثقافة الضريبية بين أفراد المجتمع مع ضرورة دراسة هيكل ضريبي مرن يستجيب للمتغيرات الإقتصادية.

3. دراسة عبد المنعم عبد العزيز(2011 م[1])

كان الهدف من البحث ابراز دور الضرائب في التنمية الإقتصادية في السودان وذلك من خلال تحديد نوع الضرائب ومن ثم السياسة الضريبية المناسبة التي يجب اتباعها ،وقد تم ذلك من خلال دراسة السياسة الضريبية المتبعة في السودان ودراسة الآثار الإقتصادية المترتبة عليها وذلك في الفترة 1986-2005م.

تمثلت مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل تساهم الضرائب نسبة مقدرة في الإيرادات العامة لتمويل مشاريع التنمية.
- ما هي الآثار الإقتصادية المترتبة على السياسة الضريبية المتبعة في السودان.
- ما هي السياسة الضريبية المثلى التي يتم باتباعها تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

اتبع البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وقد قام الباحث بإشتقاق نماذج الإنحدار الخطي في الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى العلاقة بين الضرائب والمتغيرات الاقتصادية الأخرى(الناتج والتضخم)

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- مرونة الضرائب غير المباشرة أكبر بكثير من مرونة الضرائب المباشرة وارتباط الضرائب غير المباشرة بالناتج المحلي اكبر بكثير مما يجعلها أداة أكثر فعالية للتأثير في مستوى النشاط الإقتصادي .
- إن درجة استجابة معدلات التضخم للزيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة عالية جداً مما يعني أن السياسة الضريبية المتبعة في السودان تؤدي لإحداث عدم الإستقرار الإقتصادي .
- إن الزيادة في الضرائب المباشرة تدهور مستوى المعيشة في السودان (خاصة بالنسبة للفقراء) بصورة أكبر مما تفعله الضرائب غير المباشرة.

[1] عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، أثر الضرائب علي التنمية الإقتصادية ، دراسة حالة السودان في الفترة(1986-2005م) ،رسالة دكتوراه،جامعة النيلين،قسم الإقتصاد،2011م

أوصت الدراسة بعدم زيادة معدلات الضرائب بصوره كبيرة خاصة الضرائب غير المباشرة لتفادي زيادة معدلات التضخم وعدم الإستقرار الإقتصادي، هذا بجانب زيادة الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع الكمالية والسلع غير الضرورية والسلع الضارة بالصحة ،مما يدر ايراداً وفيراً للخزانة العامة.

(1-3-2) الدراسات الخارجية :

1. دراسة منال متولي (1998م)[1]:

هدفت الدراسة إلى بحث أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الإقتصاد المصري خلال الفترة82/1983-95/1996م .

إستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والكمي لبحث العلاقة بين السياسة المالية والنمو الإقتصادي من خلال التعرف على معدل نمو الإستثمار الحكومي وأهميته.

قامت الدراسة بإستخدام نموذج معادلات آنية تكون من معادلتين تفسران سلوك كل من الناتج الممكن(المحتمل) والإستثمار الخاص،فعبر النموذج عن علاقة هيكلية ربطت بين الإستثمار الخاص بالإنفاق الحكومي على البنية الأساسية والإنفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي،مستوى الضرائب،المستوى العام للأسعار،مدى كثافة اللجوء إلى التمويل التضخمي والإستثمار الخاص عن فترة سابقة إضافة إلى متغير صوري يمثل أذون الخزانة.

تم تقدير النموذج بإستخدام نموذج متجه تصحيح الأخطاء (Vector Error Correction Model)، وأظهرت نتائج التقدير مايلي:

- من خلال نتائج التقدير تبين أن الأثر غير معنوي للإنفاق الحكومي على البنية الأساسية على كل من الإستثمار الخاص والناتج المحتمل وقد تعارضت هذه النتيجة مع المبالغ الطائلة التي أنفقتها الدولة على مرافق البنية الأساسية في تلك الفترة، إلا أن الدراسة عزت ذلك إلى سوء وضعف كفاءة الخدمات المتاحة في بعض المرافق.
- الإنفاق الحكومي على كل من التعليم والبحث العلمي في دالتي الإستثمار الخاص والناتج الممكن موجب ومعنوي.
- معدل الضرائب في دالتي الإستثمار الخاص والناتج المحتمل سالب ومعنوي

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تؤثر أدوات السياسة المالية على تخصيص الموارد وتطور الإقتصاد ومن ثم على معدل النمو المستهدف.

[1] منال متولي،تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية،مؤتمر قسم الإقتصاد—كلية الإقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة مايو1998م،(القاهرة:دار المستقبل العربي) ص ص 311-355

- إمكانية دفع كل من الإستثمار الخاص والناتج الممكن بإستخدام أدوات السياسة المالية كما يلي:

ب. أن يتركز الإنفاق الحكومي في تقديم الخدمات التعليمية بصورة أكثر كفاءة

ج. يتم ربط الإعفات الضريبية بأهداف قومية.

د. يمكن أن يخصم من الوعاء الضريبي بعض البنود التي تشجع على الإستثمار.

هـ. يمكن تشجيع الإستثمار بأدوات جديدة للسياسة المالية تتمثل في مساهمة الدولة في إشتراكات التأمينات الإجتماعية في القطاع الخاص.

2. دراسة لأثرالسياسة المالية على النمو الإقتصادي(كينيا)[1]

هدفت الدراسة إلى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في كينيا ، وقد استندت فرضية الدراسة على نموذج نظري لورقتين مقدمتين من قبل بارو(1990م) ونيلر وآخرون (1999م).حيث تم استخدام نموذج النمو الداخلي فيما يتعلق بأثر هيكل السياسة المالية على النمو على وجه التحديد،واختبار فرضية النظرية التي تقول أن الإنفاق غير المنتج والضرائب التشويهية لها آثار محايدة على النمو، ومن خلال النموذج التجريبي لنيلر وآخرون تم أخذ وجهة النظر التي تفترض عدم تحقيق التوازن بين القيود على الميزانية الحكومية ، لأن افتراض توازن بين ميزانية الحكومة كل فترة هو إفتراض من غير المرجح أن يعقد في الواقع لا سيما في البلدان الأقل نمواً .

استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1964-2002م ، وصنف الانفاق الحكومي الى منتج وغير منتج في حين حللت الايرادات الضريبية الى تشويهية وغير مشوهة ،كما استخدمت نموذج (ADL) في تحليل البيانات.

اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن الانفاق الانتاجي والاستثمارات الحكومية لها دور في تحديد نمو الدخل الحقيقي للفرد في كينيا ، الانفاق الاستهلاكي له تأثير سلبي قوي على النمو الاقتصادي ، كما أن تعزيز الاستثمارات الحكومية يمكن ان تعزز دور متكامل امام الاستثمار الخاص والنمو.

ايضا توصلت الدراسة الى ان الانفاق الاستثماري غير المنتج والضرائب غير المشوهة لها اثار محايدة على النمو.ووجدت ان الاستثمار الخاص وتنمية رأس المال البشري لها آثار مفيدة قوية على نصيب الفرد من الدخل في كينيا.

من توصيات الدراسة انه لا ينبغي ان تحقق تدابير التقشف الرامية الى خفض الانفاق الحكومي من خلال تخفيضات الميزانية على ميزانية التنمية ،كما هو الحال في

[1].Fiscal Policy and Economic Growth in Kenya ,Rresaerch paper ,Daniel MAmaja and Oliver Morrissey, University of Nottingham.

كينيا لان هذا يقلل من الاستثمار الخاص. اضافة الى ذلك اوصت الدراسة بالحد من الاستثمار غير المنتج لدعم الاستثمار الحكومي.

3. دراسة علي سيف المزرعي (2011م[1])

هدف البحث إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1990-2009م) بدولة الإمارات العربية ،إضافة إلى ذلك معرفة أثر الإنفاق العام في كل من مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسة والثانوية.

اعتمد البحث على المنهج التجريبي لبيان تطور الإنفاق العام والناتج المحلي ومكوناته في دولة الإمارات ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر تأثير الإنفاق العام في الناتج وكل من مكوناته.

استندت فرضية البحث على أن الإنفاق العام يؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو والإزدهار الإقتصادي لدولة الإمارات من خلال اسهاماته وتأثيره في الناتج المحلي الإجمالي.

تم بناء ثلاثة نماذج قياسية لمعرفة أثر الإنفاق العام لدولة الامارات في الناتج المحلي وكذلك أثره في كل مصدر من المصادر الثانوية ، حيث تعبر هذه النماذج عن كون الناتج المحلي أو احد مصادره الرئيسة أو الثانوية كمتغير تابع معتمد يمثل دالة في المتغير المستقل وهو الإنفاق العام.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان الإنفاق العام إيجابياً وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن هنالك تأثير معنوي من قبل الإنفاق الحكومي العام في كل مصدر من المصادر الثانوية للناتج المحلي الإجمالي.

من أهم توصيات الدراسة أنه من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من اخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الإقتصادية.

4. دراسة حتان محمد رضا[2]:

كان الهدف من الدراسة توضيح العلاقة الموجودة بين النمو والمديونية الخارجية في الدول النامية عامة وفي الجزائر بصفة خاصة مع توضيح آثارها.

[1] علي سيف علي المزرعي،أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي،دراسة تطبيقية على دولة الإمارات 1990-2009م ، رسالة دكتوراه،جامعة دمشق ،2011م

[2] حتان محمد رضا،أثر المديونية الخارجية على النمو الإقتصادي ،دراسة قياسية على حالة الجزائر،ورقة علمية منشورة ،جامعة الشلف ، 2012م

افترضت الدراسة بأن الديون الخارجية تقوم بدور مساعد في عملية النمو الإقتصادي من خلال توفير المواد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية ،كما افترضت ايضاً أن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية راجعة إلى عدة عوامل داخلية وخارجية بحيث أن بعضها كان السبب المباشر لنشأتها وبعضها الآخر ساهمت في تعقدها.

استخدم الباحث المنهج الإستقرائي في الجانب النظري بينما استخدم التحليل الوصفي والقياسي في الجانب التطبيقي حيث تم بناء نموذج قياسي ليبين الأثر الفعلي للمديونية الخارجية وعلاقتها بمتغيرات النمو الإقتصادي والتي تشمل رأس المال،العمالة والناتج الداخلي .

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن للمديونية الخارجية آثار سلبية على الإقتصاد الجزائري وعزى ذلك إلى انتهاج الجزائر لسياسة خاطئة في الإستدانة من الخارج،كاستعمال القروض الخارجية في تمويل الواردات من السلع الإستهلاكية واستخدام قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة عالية لتمويل إستثمارات طويلة الأجل.

أهم توصيات الدراسة أنه تقتضي المواجهة الحاسمة لأزمة المديونية الخارجية ضرورة علاج الإختلال في ميزان المدفوعات من تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة ، كما أوصت بضرورة توسع دائرة إستقطاب الإستثمار الأجنبي كوسيلة للتخفيف من اللجوء إلى الإستدانة وبذلك سيعوض الإستثمار الأجنبي قلة رأس المال الذي تعاني منه الجزائر.

5. دراسة رافاقت على ،وعثمان مصطفى(2012م)[1]

هدفت الورقة إلى تحليل أثر الديون الخارجية في باكستان للفترة (2010-1970م) في المدى الطويل والقصير.

استخدمت هذه الدراسة دالة الإنتاج الموسع لقياس الناتج القومي الإجمالي (الانفاق السنوي للتعليم ، القوى العاملة والديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي).

اعتمد التقدير على تحليل التكامل المشترك(co integration) في الاجل الطويل ،واسلوب معامل تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير.

توصلت الدراسة إلى أن الدين الخارجي ذو أثر سلبي كبير على النمو الإقتصادي في الأجلين الطويل والقصير مما يؤكد وجود عبء الديون في الأجلين، كما

[1] رافاقت علي،وعثمان مصطفى ،تراكم الدين الخارجي وأثره على النمو الإقتصادي ،دراسة حالة باكستان،ورقة علمية منشورة ،2013م

توصلت أيضاً إلى أن تأثير الديون خلال فترة الدراسة هو دائم ويحدث تراكم للديون ،لكن الآثار السلبية للديون الخارجية في المدى القصير أقوى منها في المدى الطويل.

أوصت الدراسة بزيادة الإدخار لرفع معدل النمو المقدر وتقليل اعتماد الإقتصاد على الدين الخارجي ،إضافة إلى ذلك وضع استراتيجيات متناسقة لإدارة الديون لتجنب الديون الخارجية.

(1-3) أوجه الشبه والإختلاف بين البحث والدراسات السابقة:

- كل الدراسات السابقة لم تتناول أثر أدوات السياسة المالية ككل ، بل ركزت على أداة واحدة فقط سواء أكانت ضريبة ،إنفاق حكومي أو دين خارجي.
- أغلب الدراسات السابقة إستخدمت نموذج انحدار بسيط بينما استخدمت الدراسة نموذج معادلات آنية.
- أغلبية الدراسات السابقة استخدمت مكونات الناتج القومي الإجمالي ، ومكونات الناتج المحلي للتعبير عن الناتج .
- معظم الدراسات استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية بينما استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين(2SLS).

عموماً كل ما ذكر آنفاً يمكن أن يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الأول

مفهوم السياسة المالية

يحتوي هذا الفصل على خمسة مباحث ،المبحث الأول يتناول دور الدولة والمالية العامة في الفكر الإقتصادي ، المبحث الثاني يوضح ماهية السياسة المالية،المبحث الثالث يوضح

أهداف السياسة المالية،المبحث الرابع يستعرض أدوات السياسة المالية،أما المبحث الخامس فيختص بالصعوبات التي تواجه السياسات المالية.

(1-1) دور الدولة والمالية في الفكر الإقتصادي:

المالية العامة (Public Finance) هي دراسة إقتصاديات القطاع العام أو القطاع الحكومي.وقد تطور هذا العلم من علم يبحث في نفقات وايرادات الدولة في ظل نظريات إقتصادية تحد من دور الدولة في النشاط الإقتصادي إلى إعطاء الدولة دوراً أكبر في النشاط الإقتصادي،ومن هذا التطور وخاصة في ظل الخصخصة والعولمة إرتبط دور المالية العامة بدور الدولة وما تعتنقه من مباديء سياسية وإقتصادية واجتماعية.

(1-1-1) المالية العامة في ظل المدرسة التقليدية والحديثه:

1. **المدرسة التقليدية:**

من أهم رواد هذه المدرسة ريكاردو وآدم سميث التي تزامنت مع بداية الثورة الصناعية ووضعت أصول المذهب الرأسمالي على قاعدتي الحرية الإقتصادية المطلقة والمنافسة التامة في الأسواق.

على هذا الأساس نشأت فكرة الدولة الحارسة التي لا تتدخل في الإنتاج والإستهلاك فهي حارسة للمصالح العامة الأساسية واللازمة للمجتمع وهذا إقتضى الا تتدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي.لأن بذلك التدخل سوف تترتب آثار سلبية على كفاءة إستخدام الموارد في المجتمع .وتتحقق الكفاءة من وجهة نظرهم إذا ما ترك أفراد المجتمع دون تدخل في التأثير على قراراتهم الإقتصادية.وإنعكس هذا المفهوم التقليدي لدور الدولة في تحديد نطاق علم المالية العامة الذي إنحصر في دراسة الوسائل التي تحصل بها الدولة على الموراد المالية اللازمة لتغطية النفقات المحدودة ، وعلى الدولة أن توزع عبء الإيرادات العامة توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع.فالدولة تحصل على إيراداتها والأداة المالية الرئيسة هي الضريبة والتي ينظر لها على أنها علاقة تعاقدية بين الدولة والأفراد تدفع على أساس معاوضة للخدمات التي تقدمها الدولة[1].

بناءً على ما سبق يمكن تعريف المالية طبقاً للفكر الكلاسيكي هو العلم الذي يبحث الوسائل التي تحصل بها الدولة على الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة وتوزيع العبء الناتج عن ذلك على الأفراد.[2]

2. **المدرسة الحديثة:**

[1] محمود حسين الوادي،ووزكريا احمد عزام،مباديء المالية ،ط1(عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع،2007) ص 20-21
[2] خالد شحاته الخطيب،واحمد زهير شامية،أسس المالية العامة، ط3(عمان:دار وائل للنشر والتوزيع) ، ص 15

إهتمت هذه المدرسة بدراسة النشاط الإقتصادي على مستوى المجتمع كله،والعوامل التي تحدد مستواه الإقتصادي ، ومن ثم التركيز على دراسة المتغيرات الإقتصادية الكلية ،أوضح التحليل الإقتصادي الكلي العلاقات التي تربط بين المتغيرات الإقتصادية الكلية والعوامل التي تؤثر على كل متغير في إطار نموذج متكامل أعطى بعداً جديداً لدور الدولة في النشاط الإقتصادي فأعتبرت الدولة وحدة إقتصادية مهمة يمكن أن تقوم بدور مهم في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الأخرى،وبالتالي النشاط الإقتصادي.

وهذا أبرز أهمية دور الدولة في النشاط الإقتصادي وبالتالي أهمية المالية العامة،وأصبح مفهوم المالية وفقاً للمفهوم الحديث هو العلم الذي يدرس نشاط الإقتصاد العام أي هو العلم الذي يهتم بدراسة المباديء التي تحكم نشاط الدولة ووسائلها لإشباع الحاجات العامة وآثار هذا النشاط على الإقتصاد القومي.[1]

بناءً على ما سبق ووفقاً للفكر الحديث نخلص إلى أن المالية العامة هي العلم الذي يدرس الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة،وتوجيهها واستخدامها في تحقيق الأهداف المنبثقة عن الفلسفة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تتبناها الدولة.[2]

(1-1-2)تطور دور الدولة المالي[3]:

يختلف دور النظام المالي ودور السياسة تبعاً لإختلاف النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي:

1. **مرحلة الإقتصاديات الحرة (المالية العامة المحايدة) الدولة الحارسة:**

هذه المرحلة تعرف بدولة المذهب الفردي الحر والتي أقتصر دورها على الحاجات الأساسية من دفاع وانشاء طرق وجسور.

كان يقتصر هذا النظام على الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات التقليدية وهذا يدل على أن الدولة محايدة فلا تهدف إلى إحداث تغيير في البنيان الإقتصادي والإجتماعي وكان لهذه الدولة الإيمان بأن الحرية الفردية لها القدرة على إحداث التوازن الإقتصادي والإجتماعي وأصبح دور الموازنة العامة هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة العادية.

2. **مرحلة التدخل(المالية العامة المتدخلة):**

[1] محمود حسين الوادي ،ووزكريا احمد عزام ، مباديء المالية، مرجع سبق ذكره ص ص 23-25

[2] خالد شحاته الخطيب،واحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره ص ص 41-43

[3] مجدي محمود شهاب،الإقتصاد المالي- نظرية مالية الدولة،(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،1999)، ص 17

لم يكتب للمالية العامة المحايدة البقاء والإستمرار نظراً لانها لم تستطع إقتراح حلول للمشكلات التي استحدثت في الحياة الإقتصادية وتحت تأثيرات(الأزمات الإقتصادية- إنتشار البطالة) تطور دور الدولة والإنتقال من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة وبذلك إتسع نطاق نشاط الدولة، وأصبحت مسئولة عن التوازن الإقتصادي والإجتماعي ، وذلك بسبب فشل النظام المالي التقليدي للقيام بهذه الأعمال.

3. **مرحلة الإقتصاد الموجه:**

في ظل الإقتصاد الموجه نجد أن الدولة تسيطر على القوى الأساسية للإنتاج وتضمن نمو الدخل وإستقراره وهدف الدولة تحقيق الرفاهية العامة والإستخدام الرشيد للموارد وتحقيق العمالة وفق برامج إستثمارية منظمة وتوزيع عادل للدخل بين أبناء المجتمع .

وهنا إتسع نطاق علم المالية العامة فأصبح أداة طيعة في يد الدولة لتحقيق أهدافها ولم يعد دورها قاصراً على تغطية نفقات الدولة وتوزيع العبء بين المواطنين ولكن مهمتها التدخل والمساهمة في تحقيق التوازن في الإقتصاد القومي ومستوى عالي من الدخل والعمالة.وأدى هذا إلى ظهور الدولة المنتجة فالدولة أصبحت مسئوليتها الإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة الإقتصادية وأصبح غرض النظام المالي هو تنفيذ الخطة القومية الإقتصادية والإجتماعية والأخذ بالخطة المالية التي تتولى الدولة تمويلها.

4. **دور المالية العامة في النظام الإسلامي:**

تأسس النظام المالي على أسس مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وتتمثل عناصر هذا النظام في الإيرادات العامة والنفقات العامة وبيت المال.أما الإيرادات العامة فأهمها الزكاة وهي تجبى مرة واحده في السنة،كما أن هنالك من الضرائب الهامة(الخراج) وهو ما يفرض على الأرض من ضريبة مالية.كما أن هنالك ضريبة في النظام الإقتصادي الإسلامي تسمى (عشور التجارة) وهي مفروضة على تجار المسلمين وغيرهم إذا عبروا بتجارتهم أرض المسلمين، وهي تماثل الضرائب الجمركية الحديثة.

(1-1-3) المالية العامة في الدول النامية:

خصائص المالية العامة في الدول النامية[1]:

1. **إنخفاض نسبة الإستقطاع الضريبي:**

إن من أبرز خصائص الانظمة الضريبية في الدول النامية إنخفاض نسبة الإقتطاع الضريبي فيها إلى الناتج القومي الإجمالي حيث لا تتجاوز نسبة الإقتطاع الضريبي (20% - 25%) من الناتج القومي الإجمالي، مع إضافة الإقتطاعات شبه الضريبية وذلك بالمقارنة

[1] خالد شحاته الخطيب،واحمد زهير شامية، اسس المالية العامة ،مرجع سبق ذكره ، ص 41-43

مع الدول شبه المتقدمة التي تصل نسبة الإقتطاع الضريبي فيها(35%-40%) مع إضافة للإقتطاعات شبه الضريبية ويرجع ذلك إلى إنخفاض نصيب الفرد منه الأمر الذي يحول دون إمكان زيادة نسبة الإستقطاع الضريبي.

2. إنخفاض نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات:

تساهم الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخل والثروة بنسبة منخفضة في الإيرادات العامة للدولة وهي تتراوح ما بين (10% -47%) بالمقارنة مع الدول المتقدمة ويعود سبب ذلك إلى إنخفاض الدخل القومي والفردي واتساع نطاق القطاع الزراعي وإنخفاض الدخل الناتج عن هذا القطاع وبالتالي صعوبة فرض الضريبة على الدخل الزراعي المنخفض حتى أن هنالك بعض الدول تعفي الدخل الزراعي من الضريبة لإنخفاضه من ناحية وصعوبة التعرف عليه من ناحية ثانية واقتصار الإستهلاك على الإستهلاك الذاتي.

3. سيطرة الضرائب غير المباشرة:

أمام إنخفاض الدخل القومي والفردي في الدول النامية وإنخفاض مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة نجد الدول النامية نفسها مضطرة إلى الإعتماد على الضرائب غير المباشرة.بل ان سيادة الضرائب غير المباشرة واعتماد الأنظمة الضريبية في الدول النامية عليها جعل منها ميزة أساسية تتميز بها تلك الدول ويعود ذلك إلى إنفاق الأفراد الجزء الأكبر من دخولهم على السلع الإستهلاكية وكذلك إرتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي ومن ثم إرتفاع الضرائب الجمركية لأن فرض هذه الضرائب غير المباشرة وتحصيلها لا يحتاجان إلى إدارة ضريبية عالية الكفاءة وهو ما تعاني منه الدول النامية بالإضافة إلى ذلك ان الضرائب غير المباشرة وهي تفرض على الإستهلاك يمكن أن تساعد الدول على الحد من الإستهلاك وزيادة الإدخار وتمد الدول بحصيلة وفيرة من الإيرادات ولذلك نجد انه في الوقت الذي تتراوح فيه نسبة الضرائب غير المباشرة في الدول النامية بين (60%-70%) من الإيرادات الضريبية فإن هذه النسبة تتراوح ما بين (30%-40%) من إجمالي الضرائب في الدول المتقدمة .

4. إنخفاض كفاءة الجهاز الإداري الضريبي والوعي الضريبي:

تشير الدراسات المالية المختلفة عن الإدارة الضريبية في الدول النامية إلى أن هذه الدول تعاني من عدم توافر العناصر الإدارية والفنية الكفؤة القادرة على تحمل مسئوليات تطبيق أحكام وقوانين الضرائب، إضافة إلى ذلك أن الأنظمة الضريبية في الدول النامية تعاني من إنخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى الأفراد المكلفين بالضريبة.

(1-2) تعريف السياسة المالية:

أول من استخدم تعبير السياسة المالية هو العالم الإنجليزي كينز وذلك خلال الحرب العالمية الثانية ليعني إستخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون التضخم الإقتصادي.

ينصرف إصطلاح السياسة المالية إلى نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية ، كالنفقات العامة والضرائب والقروض العامة (جميع عناصر الموازنة العامة للدولة بجانبيها الإنفاقي والتحصيلي) ،للتأثير على كآفة جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية بقصد تحقيق

المصلحة العامة،وفقاً لطبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع ،والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة فيها.[1]

وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من الأهداف والتوجيهات والإجراءآت والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الإقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على إستقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كآفة الظروف المتغيرة.[2]

السياسة المالية كبرنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمه فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كآفة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسيلسي تحقيقاً لأهداف المجتمع.[3]

تعرف أيضاً السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءآت والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال فترة معينة ،وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الإقتصادي ولكنه لم يخرج عن كونه إستخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق الحكومي لتحقيق عدد من الأهداف (إقتصادية-إجتماعية-سياسية) خلال فترة زمنية معينة، فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة وما ينتج عنها من آثار على الإقتصاد القومي.[4]

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نخلص إلى أن السياسات المالية هي كآفة الإجرءآت التي تتخذها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية وذلك بغرض تحقيق أهداف معينة.

(1-3)أهداف السياسة المالية:

1. التوازن الإقتصادي:

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل،وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن،فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب اذا دعت الحاجة الى ذلك.وينبغي الا

[1] يوسف احمد البطريق،السياسات الدولية في المالية العامة،ط2،(الإسكندرية:الدار الجامعية للنشر،2002م) ص 119
[2] محمود حسين الوادي،وزكريا احمد عزام، مباديء المالية ،مرجع سبق ذكره ، ص212
[3] حامد عبدالمجيد دراز،السياسات المالية ،(الإسكندرية:الدار الجامعية،2002م) ص 15-16
[4] عبدالمطلب عبد الحميد،السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي-سلسلة الدراسات الإقتصادية ،ط1،(القاهرة:مجموعة النيل العربية،2003م) ،ص43

تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الانفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل ايراداتها من الافراد.فالتوازن هنا يعني استغلال امكانيات المجتمع على احسن وجه للحصول على حجم الإنتاج الأمثل.[1]

2. تحقيق العمالة الكاملة:

السياسة الحكوميةتلعب دوراً فعالاً في تحديد مستوى العمالة ومستويات الاجور والأسعار وتحقيق الإستقرار في الإقتصاد الوطني.

3. تحقيق التقدم الإقتصادي:

زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج(سلع وخدمات) تعتبر مقياساً للتقدم الإقتصادي في مستوى معيشة المواطنين وهذا هو هدف النمو الإقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها.

4. تحقيق العدالة في توزيع الدخل:

أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع، بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة هدف رئيس للسياسة المالية.[2]

5. تحقيق الإستقرار:

الإقتصاد الحر - اقتصاد السوق – لا يضمن تحقيق التشغيل الكامل ولا الإستقرار في السوق العام للأسعار بصورة ذاتية لهذا نجد أن الإقتصاد الحر يخضع للتقلبات في الناتج والأسعار ويعاني لفترات طويلة من البطالة أو التضخم أو من البطالة والتضخم في آن واحد، بسبب فشل نظام السوق.وعليه لا بد من التدخل في النشاط الإقتصادي،وهكذا أصبح من الضروري إستخدام السياسة المالية في معالجة البطالة والتضخم وخلق حالة من الإستقرار.[3]

(1-4)أدوات السياسة المالية:

أدوات السياسة المالية هي الآليات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية وتتمثل هذه الأدوات في:

(1-4-1) النفقات العامة :Public Expenditures

[1] المرجع السابق ،ص ص 44-45

[2] محمود حسين الوادي وزكريا احمد، مبادىء المالية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 212-213

[3] علي محمد خليل،ووسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة ، جامعة عمان ، ص 74

تلجأ الدولة للإنفاق العام من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة ويعتبر الإنفاق العام من الأدوات المالية المهمة والرئيسة للدولة فهو يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الإقتصادي.

(1-4-1-1)تعريف النفقات العامة:

درج كتاب المالية العامة الحكومية على تعريف النفقة الحكومية بإعتبارها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة.[1]

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة.[2]

وتعرف ايضاً بإعتبارها مبلغاً نقدياً يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة.[3]

كما تعرف بأنها مبلغ من المال(إقتصادي أو نقدي) يصدر من الدولة أو أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[4]

من هذه التعاريف يمكن تحديد ثلاثة عناصر للنفقة العامة يلزم توافرها وهي:

أ. الشكل النقدي:

ان النفقة العلة تتخذ طابعاً نقدياً، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك إستبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق فالطابع النقدي للنفقة العامة يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئآتها للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات،وعلى سلع إستهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطاتها ،كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق العامة.

ب. صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة:

إعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة معيارين هما:

1. المعيارالقانوني:

أي أشخاص القانون وهي الدولة والهيئآت العامة المحلية والمؤسسات العامة.

2. المعيار الوظيفي:

ويعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها.

---

[1] حامد عبدالمجيد دراز،مبادىء المالية العامة ،(الإسكندرية :مركز الإسكندرية للكتاب،2000)،ص281

[2] مجدي محمود شهاب، الإقتصاد المالي ،مرجع سبق ذكره،ص 39

[3] محمد طاقة،وهدى العزاوي،إقتصاديات المالية العامة،ط1،(عمان:دار المسيرةللنشر والتوزيع والطباعة ،2007م)،ص33

[4] خالد شحاته ،وأحمد زهير شامية أسس المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ص53

ولهذا يرى بعض الكتاب ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقة العامة بحيث يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام،أي يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة والهيئآت العامة المحلية ،والمؤسسات العامة والمشروعات العامة.[1]

ج. هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة:

أي تحقيق الصالح العام للمجتمع .حيث يستفيد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة.[2]

(1-4-1-2) تقسيمات النفقات العامة:

تتعدد وتتنوع تقسيمات النفقة العامة أو الحكومية إلا أن هذه التقسيمات تستند على معايرين رئيسين:

1. المعيار الإقتصادي:

ويتم الإستناد إليه عند تحليل الآثار الإقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها المالية . كما يتم الإعتماد عليه في إعداد الموازنات العامة الحديثة كموازنة التخطيط والبرمجة .

2. المعيار الوضعي:

ويتم الإستناد إليه في تصنيف النفقات العامة بموازنة الدولة سواء في الموازنات العامة التقليدية أو الحديثة ، واستناداً إلى هذا المعيار يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة إلى ثلاثة تقسيمات :

أ. .التقسيم الإقتصادي

ب. التقسيم الإداري

ج. التقسيم النوعي

أولاً التقسيمات الإقتصادية:

يعد هذا التقسيم حديثاً نسبياً حيث يعتمد على المفهوم الحديث للمالية العامة التي لم تعد قاصرة على مجرد تمويل النفقات الإدارية للحكومة بل أصبحت أداة لتنفيذ سياساتها الإصلاحية وفي ظل هذه التقسيمات الإقتصادية يتم الإستناد على عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة وتتمثل هذه المعايير في الهدف من النفقة ، معيار دورية النفقة، معيار طبيعة النفقة ، ونطاق سريات النفقة.

بناءاً على ما سبق يمكن توضيح التقسيمات الإقتصادية للنفقة العامة في الشكل أدناه:

شكل رقم (1/4/1)

[1] محمود حسين الوادي،وزكريا احمد عزام، ، مبادي المالية، مرجع سبق ذكره ص120

[2] المرجع السابق ،ص ص 118-121

التقسيمات الإقتصادية للنفقة العامة

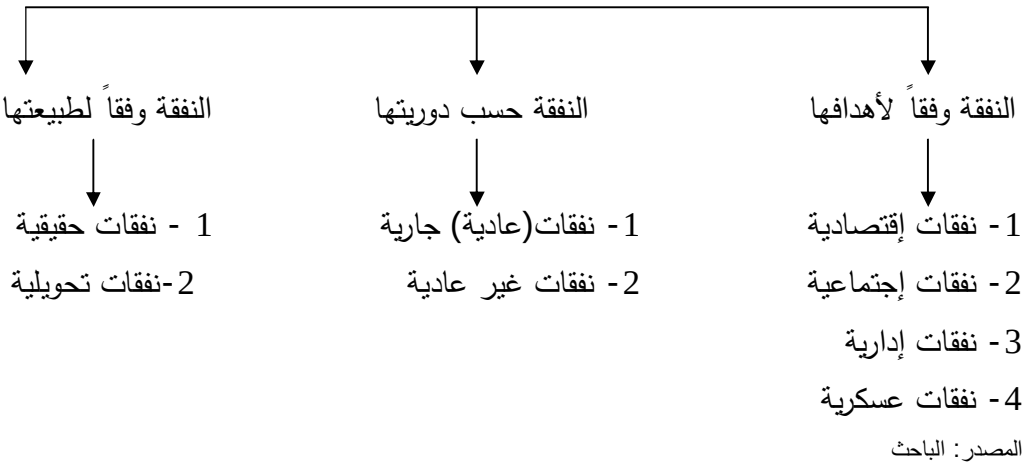

المصدر: الباحث

أ- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة حسب أهدافها[1]:

1. النفقات العامة الإقتصادية:

وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف إقتصادي ومثال ذلك الإستثمارات في المشاريع الإقتصادية المتنوعة والإعانات والمنح الإقتصادية والنفقات التي تستهدف تزويد الإقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل وغير ذلك.

2. النفقات العامة الإجتماعية:

وتتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات إجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الإجتماعية أو الأفراد أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود والنفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والضمان الإجتماعي.

3. النفقات الإدارية:

وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية ومستلزمات الإدارات الحكومية ،كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

4. النفقات العسكرية:

[1] المرجع السابق ،ص ص 112-113

وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة وإستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم وتجهيز القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات الحرب والسلم.

5. النفقات المالية:

وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط الدين وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

انتقد هذا التقسيم من حيث عدم قدرته على التغلب على بعض الصعوبات الفنية والعملية المتعلقة بخصوصية بعض النفقات العامة وخاصة عندما نواجه بعض النفقات ليس لها طابع وظيفي أو أنها تخص أكثر من وظيفة.

ب- تقسيم النفقات حسب دوريتها وإنتظامها:

وفقاً لهذا التصنيف فإنها تميز حسب الإنتظام والدورية ما بين نفقات عامة عادية(جارية) ونفقات عامة غير عادية (رأسمالية).

1. النفقات العامة العادية:

ويقصد بالنفقات العامة العادية تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنوياً (جارية) دون أن يعني هذا الإنتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة[1].

2.النفقات الحكومية غير العادية (الرأسمالية):

هذه النفقات ينظر إليها الفكر التقليدي بأنها نفقات غير عادية ترتبط فقط بفترة زمنية معينة ومحددة وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي واللجوء إلى هذه المصادر غير العادية في التمويل يمكن أن تكون حالات إستثنائية وفقاً لوجهة نظر الفكر الكلاسيكي . ولكن مع تطور مفهوم دور الدولة في النشاط الإقتصادي ومن ثم تطور دور مفهوم النفقة العامة إتسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي ولم يعد مقتصراً فقط على مشروعات البنية الأساسية بل امتد ليشمل إنشاء المشروعات العامة،وبصفة عامة فإن النفقات الحكومية الرأسمالية تشمل:

3. الإنفاق على مشروعات البنية التحتية.
4. الإنفاق الإستثماري على المدارس والجامعات والمستشفيات.
5. الإنفاق الإستثماري في إنشاء المشروعات العامة.

[1] خالد شحاته ،وأحمد زهير شامية،أسس المالية العامة،مرجع سبق ذكره ،ص 114-115

6. النفقات الحكومية على الصيانة الشاملة.
7. الإعانات الإقتصادية التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية[1].

ج .تقسيم النفقات تبعاً لطبيعتها:

1. نفقات عامة حقيقية:

وتنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي هي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة.والنفقات اللازمة بالقيام بالخدمات التعليمية والصحية او القيام بالمشروعات الإنتاجية وما يتطلبه من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها،وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج حيث يولد دخلاً لمنتجي هذه السلع والخدمات(الطلب الفعال)[2]

2. نفقات عامة تحويلية:

يقصد بالنفقات التحويلية تلك النفقات التي لا تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي بل أنها تنقل القوة الشرائية من فرد أو جماعة إلى فرد أو جماعة أخرى أي أنها لا تفعل سوى أنها تعيد توزيع الدخل القومي وهي تتم عادة بدون مقابل.

وتنقسم النفقات التحويلية بحسب مجالات إستخدامها وطبيعة أهدافها إلى:

- نفقات تحويلية إجتماعيةأو الإعانات الإجتماعية .تستهدف تحسين أحوال المعيشة بالنسبة لبعض فئات المجتمع دعم أسعار السلع الإستهلاكية كإعانات البطالة والشيخوخة وضحايا الحرب.[3]

- نفقات تحويلية إقتصادية:

وتتمثل تلك النفقات في الإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية والتي يكون الهدف منها تشجيع تلك الوحدات على زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار من بعض السلع والخدمات والتي تكون في غلبيتها اما سلعاً أو خدمات إستهلاكية ضرورية أو سلعاً أو خدمات تصديرية .

- نفقات تحويلية مالية :

وهي تمثل نوعاً من النفقات الحكومية التي يكون الهدف منها هو مواجهة عبء الإقتراض العام والتي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه[4].

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان،المالية العامة – مدخل تحليلي معاصر،(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر،2003م) ص ص 458-459

[2] محمود حسين الوادي،وزكريا احمد عزام، مبادىء المالية ،مرجع سبق ذكره ص ص 140-141

[3] احمد عبدالله ابراهيم،المالية العامة والمالية الإسلامية،ط2 ، (الخرطوم: جامعة النيلين) ، ص 42

[4] سعيد عبد العزيز عثمان،المالية العامة مرجع سبق ذكره ، ص ص456- 457

ثانياً :التقسيمات الوضعية أو العملية[1]:

يقصد بها تلك التقسيمات التي يتم الإستناد إليها في تصنيف النفقات العامة بالموازنات العامة ومن أهمها:

أ- التقسيم الإداري:

حيث يتم تقسيمها بما يتوافق مع طبيعة الهيكل الإداري للدولة ، وزارة – مؤسسة – وحدات إدارية.

فالنفقات العامة يتم تقسيمها بالموازنة العامة إلى عدد من الأقسام أو الأبواب الإنفاقية حيث يخصص كل باب أو قسم لجهة إدارية معينة تمثل الجهات الإدارية الرئيسة أو العليا.

ب- التقسيمات النوعية:

وفقاً لهذا التبويب يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقاً لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام. فمثلاً يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية إلى عدد من البنود الإنفاقية منها:

- نفقات مقابل خدمة العمل تتمثل في الأجور والمرتبات .
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها المصروفات.
- نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية.

ج- التقسيم الوظيفي:

وفقاً لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات إنفاقية مختلفة كل مجموعة إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة.ولأغراض هذا التقسيم تقسم عادة الوظائف الحكومية إلى وظيفة الدفاع، الأمن الداخلي ،وظيفة الزراعة، الصحة.

وقد أقترح خبراء الأمم المتحدة تبويب وتصنيف النفقات الحكومية وظيفياً إلى خمسة مجموعات إنفاقية:

1. الخدمات العامة الأساسية (أمن – عدالة –دفاع –نفقات إدارة الجهاز الحكومي)
2. الخدمات الجماعية(المرافق العامة- الحريق – النظافة العامة وغيرها)
3. الخدمات المستحقة(خدمات التعليم والصحة)
4. الخدمات الإقتصادية (منها النقل – الطاقة)
5. نفقات غير قابلة للتخصيص (نفقات الدين العام – رئاسة الجمهورية)

[1] المرجع السابق ،ص ص 461 - 464

ويتم توزيع النفقات الحكومية على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهات الإدارية التي ستقوم بتأدية هذه الوظيفة.فالوظيفة الواحدة يتم تأديتها من خلال أكثر من جهة إدارية تابعة لعدد من الوزارات الحكومية.

(1-4-1-3)حدود الإنفاق العام[1]:

أدت الزيادة المستمرة في النفقات العامة إلى التفكير في الحد من هذه الزيادة ووضع حدود وضوابط الإنفاق العام بنسبة معينة من الدخل القومي.هنالك إعتبارات أخرى تحد من حجم الإنفاق العام ، وتدعو إلى ضرورة مراعاة علاقته بكل من الإنتاج القومي والدخل القومي وأهم هذه الإعتبارات ما يلي:

أولاً : قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة(المقدرة المالية القومية):

المقدرة المالية القومية تتحدد بدورها بقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية ونسبة الضريبة،دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية للأفراد.وتشكل الطاقة الضريبية بقدرة الدولة على الإقتراض العام أهم عناصر المقدرة المالية القومية.

وتتوقف المقدرة المالية القومية على عدة إعتبارات إقتصادية واجتماعية وسياسية أهمها:

1. مستوى الناتج القومي(أو الدخل القومي) وكيفية توزيعه بين الفئات الإجتماعية المختلفة.
2. إعتبارات المحافظة على المقدرة الإنتاجية وإعتبارات تنميتها.
3. مدى إتساع النشاط الخاص الخاص بالقياس إلى النشاط العام.
4. إعتبارات المحافظة على النقود.

لما كانت كل من الطاقة الضريبية والمقدرة الإقتراضية تشكلان أهم عناصر المقدرة المالية القومية سوف نتناول كل منها بشيء من التفصيل.

i. الطاقة الضريبية:

يقصد بالطاقة الضريبية قدرة الدولة إقتطاع جزء من الناتج القومي أو الدخل القومي عن طريق الضرائب والرسوم المختلفة دون الإضرار بالمقدرة الإنتاجية القومية.وتتوقف الطاقة الضريبية على عدة عوامل أهمها:

أ- هيكل الإنتاج:

كلما كان هيكل الإنتاج يغلب عليه الطابع الصناعي،كلما ارتفعت الطاقة الضريبية وهذه حالة البلدان المتقدمة وعلى العكس،كلما غلب على هيكل الإنتاج الزراعي ،إنخفضت الطاقة الضريبية وهذه حالة البلدان النامية.

[1] السيد عبدالمولى،المالية العامة،(االقاهره : دار النهضة العربية،1991) ، ص ص 152-162

ب - هيكل توزيع الدخل القومي:

كلما اتسم توزيع الدخل القومي بالعدالة ، أدى ذلك إلى إرتفاع الطاقة الضريبية لأن كثيراً من الدخول الفردية تخضع في هذه الحالة للضرائب المباشرة،ولا يستبعد من هذه الدخول من ناحية الخضوع للضرائب إلا القليل،سواء لإعتبارات الحد الأدنى اللازم للعيش او الأعباء العائلية. وفي تلك الحالة تكون الضريبة النسبية غزيرة الحصيلة.

ج- درجة إنفتاح الإقتصاد على الخارج:

د - كفاءة الإدارة المالية التي تتولى تحصيل الضرائب:

كلما إزدادت كفاءة الإدارة المالية كلما ارتفعت الحصيلة الضريبية.

2. القدرة على الإقتراض:

إمكانية الدولة في عقد قروض عامة تكون محدودة بعدة عوامل تشكل حدوداً للقروض العامة أهمها:

-حجم المدخرات الفردية وكيفية توزيعها بين القروض العامة والخاصة.

- قدرة الإقتصاد القومي على إستيعاب القروض العامة

بمعنى أنه يجب على الدولة أن تراعي عند تحديد حجم القروض العامة ،قدرة الإقتصاد القومي على إستيعاب القروض العامة في شكل نفقات عامة،وهذه القدرة تتوقف على طبيعة الظروف الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد (فترة إنكماش،ام فترة رخاء) وعلى درجة النمو التي يمر بها الإقتصاد.

3. قدرة الإقتصاد على خدمة وسداد القروض:

من لمعروف أن القروض العامة تخلف عبئاً على الخزينة العامة يتمثل في سداد الفوائد السنوية المستحقة وكذلك أقساط الإستهلاك .وهذه الأعباء المالية تتطلب موارد مالية مستقبلية تستتبع ،في الغالب زيادة الاعباء المستقبلية.وواضح أن زيادة الأعباء المالية التي تتطلبها القروض العامة تتوقف على قدرة الإقتصاد على تحملها ،وهذه القدرة تتوقف على حجم القروض العامة والإلتزامات التي ترتبها وتتوقف أيضاً على كيفية إستخدام القروض العامة ،أي على طبيعة النفقات العامة التي تخصص القروض العامة لتمويلها.

عموماً كلما زاد حجم القروض العامة ،وبالتالي زادت الأعباء المالية التي ترتبها،كلما قلت قدرة الإقتصاد القومي على إستيعاب قروض جديدة.

ثانياً: مستوى النشاط الإقتصادي:

النفقات العامة تؤثر في حجم الطلب الفعلي الذي يحدد بدوره مستوى النشاط الإقتصادي وتمثل في نفس الوقت وفقاً للتحليل الكينزي،العنصر الإستراتيجي للتأثير على حجم الطلب الفعلي،ولذا فإنه في أوقات الأزمة او الإنكماش والتي تتميز بضعف مستوى الطلب الفعلي عن الحد اللازم

لتحقيق مستوى التشغيل الكامل لكآفة عوامل الإنتاج،تعمل الدولة على زيادة حجم الإنفاق اللازم لرفع مستوى الطلب الفعلي اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. وفي أوقات الرخاء يكون هنالك ميل لإرتفاع الطلب الفعلي عن الحد اللازم لتحقيق التشغيل الكامل مما يستتبع ظهور الضغوط التضخمية،ولذا تعمل الدولة على تخفيض الطلب الفعلي إلى الحد اللازم لتحقيق التشغيل الكامل،وذلك بالعمل على تخفيض حجم النفقات العامة.

ثالثاً:ضرورة المحافظة على النقود:

تؤدي ضرورة المحافظة على قيمة النقود إلى وضع حد لحجم الإنفاق العام.ذلك أن زيادة الإنفاق العام عن حجم معين قد يترتب عليه زيادة الطلب الفعلي عن القدر اللازم لتحقيق مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج وهذا ما يقتضي زيادة الطلب الفعلي عن العرض الكلي وهو ما يستتبع ظهور التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود،وهذه الحالة هي الغالبة بالنسبة للإقتصاديات المتقدمة ،إضافة إلى ذلك نجد أن التكوين السياسي والإجتماعي في هذه البلاد أعطى لنقابات العمال قوة ضغط ومساومة ،وتسارع هذه الأخيرة طلب رفع الأجور إذا ما ارتفعت أسعار السلع مبدئياً ،وغالباً ما تنجح في تحقيق هذا المطلب ويترتب على إرتفاع الأجور إرتفاع في نفقة الإنتاج.فإرتفاع للأسعار ،فمطالبة برفع الأجور... وهكذا وتعتبر هذه الصورة للتضخم الصورة الغالبة في البلاد المتقدمة،ويعبر عنها بالتضخم بسبب زيادة (نفقة الإنتاج).

(1-4-2) الإيرادات العامة:

نتيجة لتطور دور الدولة في العصر الحديث لما تقوم به من خدمات إقتصادية وإجتماعية بجانب قيامها بالخدمات الأساسية كان لابد لها من الحصول على ما يلزمها من موارد لتغطية هذه النفقات ، لذا أصبحت الإيرادات العامة ليست مجرد وسيلة لتغطية النفقات فحسب بل أداة رئيسة من أدوات السياسة الإقتصادية والمالية. وتختلف مصادر الإيرادات من دولة لأخرى كل حسب وضعيتها والسياسة القائمة فيها.

بصورة عامة تتمثل مصادر الإيرادات في الضريبة – الرسم – الأتاواة – ايرادات الدولة من ممتلكاتها - ومصادر أخرى.

(1-4-2-1) الضرائب:

تعتبر الضرائب في العصر الحديث أهم مصادر الإيرادات العامة حيث تعتمد عليها الحكومة بصفة أساسية لمواجهة نفقاتها العامة إضافة لذلك لمدى تأثيرها على النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية ،عليه سنركز على هذه الأداة بشيء من التفصيل.

i. تعريف الضريبة:

تعرف الضريبة بأنها إقتطاع مالي تقوم به الدولة أو باقي الهيئات العامة عن طريق الجبر من ثروات الآخرين ودون أن تطلب مقابل خاص من دافعها،وذلك بغرض تحقيق نفع عام.[1] وتعرف أيضاً بأنها إقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقاً لمقدرته على الدفع مساهمة منه في الأعباء العامة أو لتدخل الدولة لتحقيق أهداف معينة.[2]

ii. المباديء العامة والأساسية للضريبة:[3]

يعنى بها تلك الأسس والقواعد والإعتبارات التي يجب مراعاتها عند فرض الضريبة وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1. العدالة:

وتعني مساهمة كل عضو من اعضاء الجماعة في الأعباء الضريبية بحسب مقدرته النسبية.

2. مبدأ الكفاءة:

يعني أن تحقق الضريبة أعلى حصيلة ممكنة للخزينة العامة وبالتالي الإقتصاد في النفقات الإدارية لتحصيل الضريبة.

3. مبدأ اليقين:

ويرتبط هذا بمدى وضوح الضريبة بالنسبة للفرد الملزم بدفعها.

4. **الملائمة:**

ويتعلق بكيفية تحصيل الضريبة وتوقيت دفعها.

5. البساطة:

يرتبط هذا المبدأ بالبساطة التي يجب أن تتمتع بها الضرائب المفروضة من جانب القائمين على إدارتها ومن جانب بساطة الفهم لدافع الضريبة.

6. **مبدأ التنويع:**

وهذا يتطلب فرض أكثر من ضريبة من قبل الدولة.

7. المرونة:

وتعني أن يكون هنالك درجة من الإستجابة للضرائب المفروضة للتغيرات في النشاط الإقتصادي والهدف من مبدأ المرونة هو جعل الهيكل الضريبي متلائماً بإستمرار مع

---

[1] المرجع السابق ص 397

[2] محمود حسين الوادي،وزكريا أحمد عزام ،مبادىء المالية،مرجع سبق ذكره ص 55

[3] المرجع السابق، ص ص 57-59

متطلبات التغير في الظروف الإقتصادية ومع أحوال الخزينة.مما يؤدي إلى تسهيل تحقيق أهداف السياسة المالية.

iii. أنواع الإيرادات الضريبية:

تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها بإختلاف سياسة كل دولة عن الأخرى، فالوعاء الضريبي يمكن أن يأخذ بأكثر من صورة فنية للتنظيم الضريبي ،كما أن إختيار نظام ضريبي معين من بين أنواع الأوعية الضريبية يتوقف على وضع الدولة الإقتصادي والإجتماعي والسياسي ،فنجد نظام الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة ،ونظام الضريبة على الأموال والضريبة على الأشخاص ، ونظام الضريبة المباشرة وغير المباشرة.ولكل نظام صفاته من حيث العدالة والمرونة والوفرة.

في ذات الصياغ نأخذ بتصنيف الضرائب المباشرة وغير المباشرة ،وبالرغم من قدم هذا التقسيم إلا أن له اهميته الإقتصادية والإجتماعية والقانونية.

تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة يرجع عهده إلى مدرسة الطبيعيين،ويثير هذا التقسيم كثيراً من الجدل والخلاف حول فائدته والمعيار الذي يتخذ أساساً له .فإما فائدة هذا التقسيم فهي الفائدة التي تحقق من وراء كل تقسيم رشيد للظواهر موضوع الدراسة،وهي فائدة تقاس بمدى إسهامها في التعرف على طبيعة الضرائب وآثارها الإقتصادية والإجتماعية،وابراز قواعد تنظيمها هذا إلى جانب الإعتماد على هذا التقسيم في تنظيم الإحصائيات الحديثة عن الدخل القومي في البلدان المتخلفة وما يترتب على تحليلها من نتائج.[1]

الشكل التالي يوضح تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة

شكل رقم (2/4/1)

الضرائب المباشرة وغير المباشرة

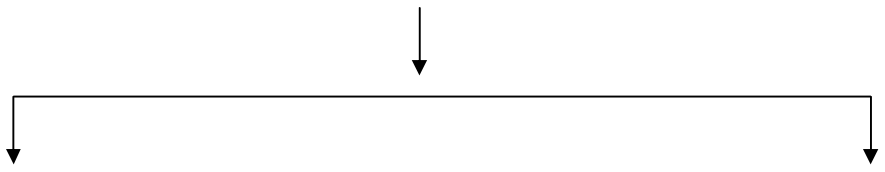

[1] احمد عبدالله ابراهيم ، المالية العامة والمالية الإسلامية ،مرجع سبق ذكره، ص 133

المصدر:الباحث

أولاً : الضرائب المباشرة Direct Taxes

هي الضرائب التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو إمتلاكه.والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف.[1]

مزايا وعيوب الضرائب المباشرة:

- **المزايا:**

- تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين أفراد المجتمع لأنها ترتبط مع القدرة على الدفع.
- تعتبر ضرائب شخصية أي أنها تأخذ بعين الإعتبار الظروف الشخصية للمكلف.
- تعتبر من الادوات الفعالة في إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع.

- **العيوب:**

- حصيلتها تتأخر في الوصول إلى خزينة الدولة لأن تقدير الوعاء الضريبي يتأخر.
- ثقل عبئها على المكلف لأنه يشعر بها نتيجة لوضوحها.
- يدفع المكلف مبالغ كبيرة في نهاية السنة المالية مما ينتج عنها عدم الملائمة للمكلف.
- لها آثار عكسية على العمل والإدخار مثل ضرائب الدخل.
- عدم وفرة الحصيلة الضريبية في البلدان التي لا يتمتع سوى عدد قليل من الأفراد بدخل عالي.

أنواع الضرائب المباشرة :

1. الضرائب على الدخل:

[1] حسين الوادي،وزكريا أحمد عزام،مبادىء المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 63

تعتبر ضريبة الدخل أحد المكونات الهامة في الأنشطة الضريبية المعاصرة وهي أهم مصادر الإيرادات في الدول المتقدمة.

وضرائب الدخل هي التي تفرض على الأموال عند إكتسابها أي عند دخول الأموال في ذمة المكلف.

فإذا كان المكلف فرداً أو شخصاً طبيعياً تكون الضريبة على دخول الأشخاص ،أما إذا كان المكلف شخصاً إعتبارياً على شكل شركة مساهمة تحقق دخلاً تسمى الضريبة على دخول الشركات .

*صور وأشكال الضرائب المباشرة على الدخل الشخصي:

-الضريبة العامة الموحدة على الدخل:

حيث تفرض ضريبة وحيدة على الدخل المتولد من مختلف المصادر بصرف النظر عن إختلاف مصادرها أو أنواعها وبالتالي ينظر إلى جميع الدخول التي يحققها ممول واحد على أنها وعاء واحد دون أخذ مصادر هذه الأموال بعين الإعتبار.

- **الضرائب المتعددة (النوعية)**

وتفرض الضريبة على كل نوع من أنوع الدخل حسب مصدر كل نوع مثل ضريبة العمل(الراتب،ضريبة المهن الحرة،ضريبة على دخل رأس المال وضريبة على ريع الأراضي) وتستخدم الضرائب النوعية في الدول النامية بسبب إنخفاض مستويات الدخول فيها ولسهولة تطبيقها وعدم إحتياجها إلى إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية.

- **ضرائب على رأس المال:**

وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عندما يملكها المكلف ،أي بعد حيازة الأموال وتكوين ثروة بها(ضريبة التركات)

ثانياً : الضرائب غير المباشرة:

وترتبط هذه الضرائب بإستخدام الأموال أو إنفاقها وتعتبر من المصادر الرئيسة لإيرادات الدول النامية ويرجع إعتماد الدول النامية على هذا النوع من الإيرادات لسببين :

1. **الإدارة:**

فالدول النامية تتميز بضعف الإدارة وخاصة الإدارة الضريبية وأن الضرائب غير المباشرة لا تحتاج إلى مسك دفاتر وتنظيم حسابات خاصة فهي أسهل في التطبيق.

2. **الإقتصاد:**

فالضرائب غير المباشرة ترتبط بصورة أساسية بالإنفاق الإستهلاكي وبالتالي نجد أن الميل الحدي للإستهلاك في الدول النامية مرتفعاً والميل الحدي للإدخار منخفض.

- **مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة[1]:**

المزايا:

- وفرة وغزارة الحصيلة فهي عامة يدفعها معظم افراد المجتمع كا انها أكثر مرونة من الضرائب المباشرة وسريعة التأثر بالأحوال الإقتصادية.
- ضعف عبئها حيث تتميز بسهولة دفع الممول لهذه الضرائب.
- قلة نفقات الجباية وهذا يرجع إلى بساطة الهيكل التنظيمي للضرائب غير المباشرة وعدم الضرورة لوجود الجداول الإسمية والكشوف والإقرارات.

العيوب:

- أشد عبئاً على الفقراء منها على الأغنياء ولذلك تعتبر غير عادلة.
- إنخفاض حصيلتها خاصة في وقت الكساد والتي تتطلب الضرورة الملحة للأموال ويرجع عدم الثبات في حصيلتها إلى ضعفها وإنخفاضها.

- **أنواع الضرائب غير المباشرة:**

أولاً :الضرائب على الإنفاق:

تعتبر أحد صور الضرائب غير المباشرة التي تفرض على أحد إستعمالات الدخل وهو الإنفاق الإستهلاكي.كما يمكن النظر إلى هذا النوع على أنها احد صور ضرائب الأموال حيث تصيب المال عند إنفاقه على شراء السلع والخدمات وتتمثل في ضريبة المبيعات والضريبة الجمركية.

- **ضريبة المبيعات Sales Tax**

تعتبر ضريبة المبيعات أحد الأدوات الهامة التي يمكن أن تمارس من خلالها السياسة الضريبية هذا الدور.كما أنها أصبحت في دول عديدة من الدعائم الأساسية للنظام الضريبي نظراً لفاعليتها في تحقيق أهدافها وبصفة خاصة في الدول النامية للأسباب التالية:

أ- إنخفاض الدخول في بعض الدول النامية ،مما يجعل دخول غالبية افراد المجتمع دون حد الإعفاء من ضرائب الدخل ويقلل من فاعلية ضرائب الدخل.

ب-إتساع نطاق التعامل العيني في الدول النامية.

[1] حامد عبد المجيد دراز،مباديء المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 185-186

ج- تندمج قيمة ضرائب المبيعات في قيمة أسعار السلع والخدمات الإستهلاكية فلا يشعر أغلب المواطنين بعبئها.

د- تكون ضرائب المبيعات أكثر قرباً من مراكز النشاط الإقتصادي ومن ثم فإنها تحدث من الآثار المباشرة وغير المباشرة على سياسات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك والإستثمار مما يجعلها قادرة على المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف المجتمع.[1]

- **الأشكال المحتملة لضريبة المبيعات:**

تتعدد مسميات ضريبة المبيعات فقد تسمى بضريبة الإنفاق،ضريبة السلع،ضريبة المشتريات،ضريبة الإنتاج المحلي.

الضرائب على الإنتاج:[2]

وهي ضرائب تفرض على أنواع معينة من السلع المنتجة أو المستهلكة محلياً وتهدف ضرائب الإنتاج إلى مايلي :

1. رفع كفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية مثل ضرائب التلوث وهي من الضرائب الحديثة التي تفرض على المصانع التي تحدث تلوثاً في البيئة ،وهنالك بعض أنوع السلع التي يكون لها آثار إقتصادية ضارة نتيجة إستهلاكها مثل الدخان والمشروبات الكحولية.
2. ضرائب الإنتاج تفرض من أجل المنفعة المتحققة من الخدمات العامة.
3. ضرائب إنتاج تفرض من أجل تحقيق التصاعد في الضريبة وتفرض هذه الضرائب على أساس المقدرة على الدفع،مثل الضرائب على السلع الكمالية.

يمكن تقسيم الضرائب على الإنتاج كما يلي:

أ- الضريبة التراكمية[3]:

تفرض الضريبة في هذه الحالة على حلقات متتابعة لا تنتهي إلى حين تصل السلعة إلى المستهلك النهائي ،فتسري الضريبة في هذه الحالة على مرحلة من مراحل إنتاج وتوزيع وإستهلاك السلعة،وفي كل مرة تحصل الضريبة من البائع الذي يحملها للمشتري عن طريق رفع سعر السلعة،لكي تستقر في آخر الأمر على المستهلك النهائي للسلعة.هذه الضريبة تفرض عادة بمعدل منخفض في كل مرحلة حتى لا تزيد قيمتها بشكل مغالى فيه.ويتميز هذا الأسلوب بمحاربته للتهرب والغش الضريبي من

[1] سعيد عبد العزيز،المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص 245

[2] حسين الوادي،وزكريا أحمدعزام ، مبادىء المالية، مرجع سبق ذكره ، ص 86

[3] أحمد عبدالله ابراهيم ، المالية العامة والمالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 176-177

جانب لإنخفاض سعرها،ومن جانب آخر لأن التهرب منها في مرحلة لا يحول دون إخضاعها في مرحلة تالية، ويعاب على هذه الضريبة ما يلي:

1. أن عبء هذه الضريبة يختلف من سلعة إلى اخرى تبعاً للمراحل التي تمر بها السلعة.وهذا ما يشكل تفرقة في المعاملة الضريبية بحيث أنه كلما زادت المراحل التي تمر بها السلعة كلما زادت الأعباء الضريبية المفروضة عليها.
2. أن هذه الضريبة تؤدي إلى دمج المشروعات رغبةً منها في إختصار المراحل التي تمر بها السلعة من أجل تفادي الضريبة ،ومن ثم فإن هذا الدمج يؤدي إلى إنخفاض حصيلة هذه الضريبة.
3. أن هذه الضريبة ،وهي تفرض على شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة،توسع من قيمة الوعاء الذي تفرض عليه خلال المراحل المتتابعة لفرضها.
4. أن هذه الضريبة تشجع إستيراد المنتجات التي لم تدفع الضريبة إلا مرة واحدة،وهذا ما يعني أن هذه المنتجات المستوردة ستنافس المنتجات المحلية المماثلة أو البديلة التي دفعت عنها الضريبة عدة مرات.

ب- الضريبة الوحيدة على الإنتاج:

تمر السلعة من صورتها الأولية كمادة خام حتى يستهلكها الممول بعديد من المراحل الإنتاجية والتوزيعية والإستهلاكية.وفي ظل هذا الأسلوب تفرض الضريبة على السلعة في مرحلة واحدة فقط من هذه المرحلة .[1]

ج- الضريبة على القيمة المضافة:

تتشابه الضريبة على القيمة المضافة مع الضريبة التراكمية على كآفة المراحل من حيث أن كل منهما يسري على السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع والإستهلاك ، ولكن تصيب فقط القيمة المضافة التي تتمثل بالزيادة في قيمة الإنتاج في كل مرحله من مراحله عن قيمتها في بداية هذه المرحلة[2]

- الضرائب على الواردات أو الرسوم الجمركية[3]:

وتفرض على السلع المستوردة عند دخولها إلى البلاد .وتشكل نسبة جيدة من إيرادات الدولة النامية بسبب إرتفاع نسبة الواردات من السلع في تلك البلدان بالإضافة إلى إرتفاع معدل إستهلاكها.وتتمثل في ثلاثة أنواع:

أ- الضريبة الإيرادية:

---

[1] المرجع السابق ، ص177

[2] حسين الوادي،وزكريا أحمد عزام ، مبادىء المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص87

[3] سعيد عبدالعزيز، المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 291-294

وهي تلك الضريبة التي يكون الهدف الأساسي من فرضها على السلع المستوردة هو تحقيق أكبر حصيلة ضريبية ممكنة ،أي الغرض الأساسي من فرض الضريبة هو تحقيق الهدف المالي وفي هذه الحالة يتعين إختيار معدل الضريبة المناسب الذي يحقق هذا الهدف.

ب- الضرائب المانعة:

وهي تلك الأنواع من الضرائب التي يكون الهدف الأساسي من فرضها منع دخول السلع الأجنبية الحدود الجمركية للبلد،أي منع إستيرادها ومن ثم يتعين على مصممي السياسة الضريبية إختيار معدل الضريبة الملائم الذي يسمح بتحقيق الهدف.

ج- الضرائب الحامية:

هي ذلك النوع من الضرائب الذي يتم فرضه بغية تحقيق الحماية للصناعات الناشئة من منافسة الصناعات الأجنبية في الأسواق الداخلية.

ثانياً :الضرائب على التداول[1]:

تفرض ضرائب التداول في الدول الحديثة على التصرفات القانونية (التداول القانوني) وعلى تداول الأموال وإنتقالها في التعامل (التداول المادي).ومن أمثلتها الضرائب التي تفرض بمناسبة إنتقال الملكية وخاصة ملكية العقارات من شخص إلى آخر تسمى (رسوم التسجيل) ، والضرائب التي تفرض على تحرير المستندات والمحررات كالعقود والكمبيالات والفواتير وإنتقال الشيك من شخص إلى آخر وتقديم عرائض للدولة، ويستخدم لفظ الرسم تجاوزاً في كثير من الدول للدلالة على بعض صورها ،كرسم الدمغة ورسم التسجيل.

(1-4-2-2) الإيرادات من أملاك الدولة[2]:

وتضم كل من الإيرادات العقارية ،الصناعية ،الإيرادات التجارية والإيرادات المالية ويقصد بها الأسهم والسندات وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للأفراد والهيئات والفوائد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في البنوك.

(1-4-2-3) القرض العام:

تعتبر القروض العامة أحد المصادر التي تلجأ إليها الدولة غالباً لمواجهة العجز في ميزانيتها.فالإقتراض العام هو " مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبيعيين أو

[1] [1] أحمد عبدالله ابراهيم ،المالية العامة والمالية الإسلامية ، ص 173

[2] خالد الخطيب،وأحمد زهير شامية،اسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص131

المعنويين في داخل البلد أو في خارجها .في مقابل ذلك تتعهد الدولة بسداد أصل القرض وفقاً لما يقتضيه عقد الإتفاق.[1]

(1-4-2-4) الإيرادات من الزكاة[2]:

تعتبر إيراد من إيرادات الدولة الإسلامية وقد حدد مقدارها ووعائها وعلى من تجب في القرآن والسنة وهي تشمل النقدين والأنعام ، الزرع ،الثمار وعروض التجارة.

(1-4-2-5) الأتاو:

وهو مبلغ من المال تقوم الدولة بتحديده ويقتصر دفعه على طبقة معينة من أفراد المجتمع هي طبقة ملاك العقارات مقابل عمل عام قامت به الدولة فترتبت عليه منفعة خاصة.[3]

(1-5) الصعوبات التي تواجه السياسة المالية[4]:

هنالك بعض الصعوبات التي تواجه السياسة المالية خاصة في الدول النامية وتتمثل هذه الصعوبات في الآتي:

1. تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لإتخاذ القرار وتنفيذه مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب واقراره ثم وضعه موضع التنفيذ. وعندما يتحقق ذلك فعلاً ربما يكون قد حصل تغير في الظروف التي أتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة.

[1] سعيد عبدالعزيز عثمان ،المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص 100
[2] الخطيب،وأحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص 133
[3] سعيد عبدالعزيز عثمان ،المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 89-91
[4] حسين الوادي،وزكريا أحمد عزام ، مبادىء المالية، مرجع سبق ذكره ، ص 220

2. إجراءآت السياسة المالية مرتبطة بسنة مالية كاملة ومجموعة الإجراءآت تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها أو إعادة النظر في بقية الإجراءآت الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة.

وهذه الصعوبة تحول دون توفير المرونة الكافية لتعديل أو تغيير بعض أبواب الموازنة العامة وفقاً لظروف أو معطيات إقتصادية جديدة طارئة.

وبشكل عام تتوقف اهمية السياسة المالية في الدول النامية على مدى تطور الأجهزة الإدارية للحكومة وعلى مدى الإدراك والوعي للوضع الإقتصادي والمشاكل التي يواجهها الإقتصاد القومي إضافة للإعتبارات السياسية والإجتماعية داخل الدولة.

الفصل الثاني
أثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي

يضم هذا الفصل أربعة مباحث ،المبحث الأول يوضح أثر الإنفاق العام في الناتج القومي الإجمالي،المبحث الثاني يتناول أثر المنح والإعانات النقدية في الناتج القومي،المبحث الثالث يختص بأثر الضرائب على الناتج القومي ،المبحث الثالث يشتمل على أثر القروض في الناتج القومي أما المبحث الرابع فيوضح أثر الزكاة في الناتج القومي الإجمالي.

(2-1) أثر الإنفاق العام في الناتج القومي الإجمالي:

أدى تطور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى المنتجة إلى إتساع وظائف الدولة وأغراضها ، مما استتبع تزايد الإنفاق العام وبالتالي إلى إزدياد آثاره الإقتصادية،خاصة آثار الإنفاق الإستثماري،وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسة تستخدمها الدولة في إحداث أثر تعويضي في مواجهة الإقتصاد الخاص (معالجة التقلبات الإقتصادية) ،خاصة في البلاد المتقدمة،وأصبحت كذلك أداة تستخدمها الدولة للاسراع في عملية التنمية،خاصة في البلاد النامية،أو ضمان معدل نمو مرتفع في الناتج القومي وذلك عن طريق الإنفاق الإستثماري في بعض الفروع الرئيسة للنشاط الإقتصادي.وبذا أصبح الأصل هو تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بقصد التأثير عليها.وينعكس ذلك التدخل على الناتج القومي،ومن ثم يقاس الأثر الإقتصادي للإنفاق العام بأثره على الإنتاج القومي.

إن آثار الإنفاق العام على الإنتاج تتوقف على مدى فعالية الإنفاق العام،أي على كفاءة إستخدام إنفاق معين في سبيل الحصول على نتيجة معينه.وكلما كانت النتيجة أكبر والنفقة أقل ، كلما زادت كفاءة الإنفاق العام ومن ثم زادت آثاره الإيجابية على الإنتاج القومي.[1]

(2-1-1) العوامل التي يتوقف عليها أثر الإنفاق العام على الناتج القومي[2]:

أن تغير حجم الإنفاق العام سوف يؤثر على مستوى الناتج الكلي وهذا يتوقف على عدة عوامل تتمثل في الآتي:

أ- الحالة الإقتصادية السائدة

ب- مصدر تمويل الإنفاق

ج- نوع الإنفاق العام

د -كيفية إستخدام العام

أ- الحالة الإقتصادية السائدة:

في حالة الكساد الإقتصادي أو الركود حيث تكون هناك مرونة عالية في جهاز الإنتاج، أي يكون في الإقتصاد طاقات إنتاجية غير مستغلة فإن زيادة حجم الإنفاق العام سوف تزيد من مستوى الطلب ،وبالتالي تتولد ظروف مناسبة لدى السوق مما يرفع من مستوى الإنتاج.

الإنفاق في هذه الحالة سوف يكون أداة لزيادة القوة الشرائية بين يدي الوحدات الإقتصادية وبالتالي يزداد الطلب الكلي فيزداد حجم المبيعات من السلع والخدمات وهذا يرفع بدوره مستوى الإيرادات المتوقعة وحجم الأرباح وهذا يعمل على زيادة حجم الإنتاج أو عرض السلع في السوق.

[1] السيد عبدالمولى ،المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 170-171

[2] محمود حسين الوادي،وزكريا احمد عزام، ،مبادىء المالية، مرجع سبق ذكره ،ص ص 143-149

زيادة الإنفاق العام تصبح غير فعالة في رفع مستوى الإنتاج إذا كان الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل،هنا فقط يصبح زيادة في الدخول النقدية دون أي زيادة في مستوى الإنتاج.

أما الأقتصاديات المتخلفة حيث أنها تتميز بجمود في حركة الإنتاج وعدم الكفاءة في إستغلال مواردها الإقتصادية المتاحة ونقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية ووجود الكثير من القيود التشريعية التي تمنع الإجابة للطلب الكلي الفعال،فإن الإنفاق العام في هذه الإقتصاديات يعتبر أداة مهمة في توسيع الطاقة الإنتاجية.

ب-مصدر تمويل الإنفاق العام:

أن تأثير زيادة حجم الإنفاق العام على مستوى الإنتاج يتوقف على مصدر تمويل هذه الزيادة في الإنفاق العام.

يتم تمويل الإنفاق العام من موارد أفراد المجتمع عن طريق الضرائب (الإقتطاعات المالية) وهذه الموارد تكون بحوزة الأفراد ، اما أن تكون معدة للإستهلاك (إنفاق استهلاكي)أو تكون معدة للإستثمار (على شكل مدخرات)إنفاق إستثماري.والحكومة عن طريق الإقتطاع الضريبي تحول جزءاً من هذه الموارد إلى الإستعمال العام قد يكون في مجال إستهلاكي أو إستثماري .

- إذا فرضت الحكومة الضريبة على موارد الأفراد المعدة للإستهلاك وإذا استخدمت الدولة تلك الموارد المقتطعة في مجال الإستهلاك فإنه لا يكون تأثير يذكر على الناتج القومي.
- أما إذا استخدمت الدولة تلك الموارد المقتطعة في مجال إستثمار فإن هذا يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي وهنا يكون للإنفاق العام أثر إيجابي على مستوى الناتج القومي.

أما إذا فرضت الحكومة الضريبة على موارد الأفراد المعدة والمخصصة للإستثمار واستخدمت الدولة هذه الموارد في مجال إستهلاكي فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاج لأنها تخفض من حجم الإستثمار المتاح للقطاع الخاص.

إذا استخدمت الدولة تلك الموارد في مجالات إستثمارية فأن أثر الإنفاق العام هنا يعتمد على مدى كفاءة إستخدام تلك الموارد .

إذا كانت الحكومة أكثر كفاءة من القطاع الخاص كان الأثر موجباً على مستوى الإنتاج وبالتالي يحدث توسع في الإنتاج.

أما إذا كان القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في إستخدام تلك الموارد المقتطعة فإن الناتج سوف ينخفض.

ج- نوع الإنفاق العام:

ويتضح أثره على الناتج حسب نوعية الإنفاق كما يلي:

- الإنفاق الفعلي الذي تشتري الدولة مقابله سلع وخدمات ،له آثار مباشرة على مستوى الإنتاج.
- الإنفاق الإستثماري له فعالية أكبر من الإنفاق الإستهلاكي على مستوى الناتج القومي.
- الإنفاق العام التحويلي له آثار مباشرة على زيادة مستوى الناتج القومي ،فمثلاً الإعانات النقدية – الإقتصادية ،إعانات الإنتاج والتصدير تؤدي إلى زيادة أكبر في مستوى الإنتاج لذلك النشاط الذي حصل على تلك الإعانات.أما الإعانات الإجتماعية فأثرها يتم عن طريق دورة الدخل في الإقتصاد من خلال زيادة الطلب على السلع والخدملت الإستهلاكية.

د -كيفية إستخدام الإنفاق العام:

إذا أستخدم الإنفاق العام على المنتجات المحلية فإن أثر الإنفاق يكون أكبر مما إذا أنفق على الواردات ويتضح أثر إستخدام الإنفاق فيما يلي:

- نتائج الإنفاق على شراء سلع وخدمات محلية سوف يرفع من مستوى الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى النشاط الإقتصادي القومي.
- للإنفاق العام تأثير على تحقيق التوازن بين النشاطات الإنتاجية وكيفية توزيعها بين أقاليم البلد الواحد.
- سياسة الإنفاق العام تعمل على توجيه الموارد الإقتصادية بين النشاطات المختلفة وتؤدي إلى تقليل الفوارق الإقليمية ،مثلاً تقديم قروض سهلة الشروط لصناعات معينة.

(2-1-2) الآثار المباشرة للنفقات العامة على الناتج القومي الإجمالي:

تعتبر معرفة الآثار الإقتصادية للنفقات العامة مهمة جداً لواضعي السياسة المالية حيث أنها تمكنهم من الإختيار المناسب للأداة اللازمة لعلاج المشكلة التي يواجهها الإقتصاد أو تمكنهم من تحقيق هدف معين .فالإنفاق العام يؤثر على المتغيرات الإقتصادية الرئيسة وخاصة الناتج القومي الاجمالي سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الكميات الإقتصادية الكلية الأخرى كالإستهلاك والدخل القومي والطلب الفعلي.

فيما يلي نتناول الآثار المباشرة للإنفاق العام على الناتج القومي.

(2-1-2-1) أثر النفقات الإجتماعية:

تضم هذه مجموع المبالغ التي تنفقها الدولة من أجل شراء السلع والخدمات بقصد تحقيق بعض الأغراض الأجتماعية ،وكذلك المبالغ التي تنفقها الدولة في صورة تحويلات إجتماعية.نجد أثر النفقات الإجتماعية يختلف بإختلاف طريقة تقديمها سواء كانت نقدية أم عينية،فالتحويلات

الإجتماعية أو النقدية والتي تتم لمواجهة حالات العجز أو الشيخوخة أو البطالة أو خفض نفقات المعيشة للأسر الكبيرة قد لا تؤثر على الإنتاج إلا بطريقة غير مباشرة[1].

فالإعانات النقدية لأفراد المجتمع ينعكس تأثيرها أولاً على كمية المعروض من ساعات العمل وعلى حجم الإستهلاك والإدخار في القطاع العائلي، إن التأثير الأرجح لهذا النوع من الإنفاق العام هو زيادة كمية المعروض من ساعات العمل .فالمستفيدون من هذه النفقة اما افراد الطبقات الفقيرة فتمكنهم الإعانة بذلك من تحسين مستوى معيشتهم وحالتهم الصحية ومن ثم تزداد قدرتهم على العمل وترتفع كفاءتهم الإنتاجية،واما أفراد قد فقدوا بعضاً من إمكانياتهم وقدراتهم كالمحاربين القدماء ،أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الإستغناء عن نوعية العمل الذي يتقنوه .فتهيء لهم الإعانة فرصة أكبر لإسترداد قدراتهم على العمل ولإكتساب مهارات جديدة تتمشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل.

وقد يستخدم رب الأسرة الإعانة النقدية للإنفاق منها على تعليم أبنائه وتأهيلهم مهنياً فيزداد بذلك المعروض من ساعات العمل الماهر وتزداد الكفاءة الإنتاجية للأجيال الحاضرة والقادمة معاً .[2]

فيما يتعلق بالإعانات العينية فإنها تتحقق بقيام الدولة بتقديم بعض السلع أو الخدمات المجانية للمستفيدين مثل الخدمات الطبية المجانية أو الخدمات التعليمية المجانية،فكفالة الدولة للتعليم المجاني تؤدي لمنح تسهيلات كبيرة لأفراد الطبقات محدودة الدخل الذين لا تمكنهم ظروفهم الإقتصادية من تحمل مصروفات التعليم، فذلك الصرف يؤدي إلى رفع مستوى العمالة عن طريق تعليم هؤلاء مما يؤثر على رفع المقدرة الإنتاجية. كما أن الإهتمام بالرعاية الصحية للمواطنين وتقديم العلاج لهم مجاناً أو بأثمان منخفضة يفيد أساساً الطبقات محدودة الدخل.وهذا الإنفاق بدوره يؤدي لتقليل الفوراق بين الطبقات من جهة لإستفادة الفقراء غالباً ،ومن جهة أخرى لمساهمته في زيادة إنتاجيتهم مما يتيح لهم تحسين مستوى معيشتهم به[3]

هذه النفقات تمثل نوعاً من الإستهلاك الذي تحدده الدولة نظراً لما تراه من الإعتبارات .وتتمتع الدولة عادة وهي بصدد تنظيم هذا الإستهلاك بميزات السلطات العامة وقد تحقق من وراء ذلك عائداً إقتصادياً أفضل.ذلك أن المركز القوي الذي تتمتع به الدولة في تعاملها مع من يشتري منها السلع والخدمات التي تستخدم في تحقيق هذا الإشباع يمكنها من أن توجه بعض الأسواق وأن تدفع إلى تحسين وسائل الإنتاج.[4]

(2-1-2-2) أثر النفقات العسكرية(الحربية):

---

[1] السيد عبدالمولى ،المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 180

[2] حامد عبدالمجيد دراز،السياسات المالية، مرجع سبق ذكره ،ص381

[3] مجدي محمود شهاب،المالية العامة،مرجع سبق ذكره ،ص 95

[4] عاطف صدقي،ومحمد أحمد الرزاز،المالية العامة،جامعة القاهرة ص 74

تمثل الآثار الإقتصادية للإنفاق الحربي مشكلة ثار حولها الجدل لتحديد طبيعة هذه الآثار.
وقد ينظر إلى هذا النوع من الإنفاق على أنه نوع غير منتج، أي أنه يؤدي إلى آثار سلبية على حجم الناتج القومي.فالنفقات الحربية تؤدي إلى توجيه جزء من الموارد المادية والبشرية المتاحة للجماعة من الإستعمال المدني إلى الإستعمال الحربي،وبالتالي فانها تؤدي إلى نقص الإنتاج القومي.لأن تحويل بعض عناصر الإنتاج (عمال-موادأولية-رؤوس أموال وغيرها)عن إستخدامات كان يمكن أن تكون أكثر إنتاجية فيها ومن هذه الناحية يمكن القول أن هذه النفقات تؤدي إلى خفض الإستهلاك والإستثمار ومن ثم الناتج القومي.
من ناحية أخرى نجد أن النفقات الحربية نظراً لانها تؤدي إلى تحويل الإنتاج على بعض السلع والخدمات ،قد تؤدي إلى التأثير على أثمان كآفة عناصر الإنتاج وكذلك على مختلف المنتجات.فهذه النفقات بما تؤدي إليه من إحتجاز بعض الخدمات لإنتاج كثير من السلع لصالح الدولة ،قد تؤدي إلى رفع الأجور وأثمان المواد الأولية مما يزيد من تكاليف إنتاج بعض السلع بل مما يؤدي إلى إعاقة إنتاجها.
لكن تجربة البلاد المتقدمة ،خاصة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية أثبتت أنه يمكن أن يكون للإنفاق العسكري آثاراً إيجابية على الناتج القومي.فإقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية قد عرف تطوراً هاماً،تحت تأثير الإنفاق العسكري الذي كان يستوعب أكثر من نصف الإنفاق العام ،أثناء فترة الحرب العالمية الثانية ،ففي الفترة من سنة 1933-1939 أي قبل إندلاع الحرب كان عدد العاطلين في الولايات المتحدة ما بين 12-15% من القوى العاملة،كذلك فإن درجة تشغيل بعض القطاعات الإقتصادية في سنة 1939 كانت أقل من طاقتها الكاملة .وأثناء الفترة 39-1945 أصبحت كآفة القطاعات الإقتصادية تعمل بطاقتها الكاملة ،كذلك تضاعف أثناء هذه الفترة البسيطة حجم الناتج القومي وانخفضت البطالة إلى 1% من القوى العاملة.

بعد تجربة البلاد المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الامريكية وبدرجة أقل في المملكة المتحدة والإتحاد السوفيتي أصبح ينظر إلى أنه يمكن للإنفاق الحربي أن ينتج آثاراً إيجابية على الإنتاج القومي. وتعددت الدراسات لتحديد مدى إمكانية حدوث الآثار الإيجابية للإنفاق الحربي على الإنتاج .ومن أهم العوامل التي تحدد إنتاجية الإنفاق الحربي فيما يلي:

- النفقات التي تخصص للسير المعتاد للجيوش كدفع مرتبات الجنود والعمال وشراء السلع الإستهلاكية وشراء المعدات التي تستورد من الخارج،تعتبر من قبيل النفقات الإستهلاكية غير المنتجة وإن كانت نافعة.
- الجزء من النفقات الحربية التي تخصص لأغراض البحث العلمي ،تعتبر من قبيل النفقات المنتجة.ذلك ان التقدم الفني الذي يتحقق في المجال الحربي يعطي دفعة قوية لتطوير الإنتاج في المجال المدني.فكثير من المخترعات الحديثة في مجال الإلكترونيات

والذرة والتي أدت إلى تطوير الإنتاج المدني في كثير من الأنشطة الإقتصادية تحققت أولاً في مجال البحث العلمي ذات الطابع الحربي.

- إضافة إلى ذلك نجد أن للأمن والدفاع من أهمية من حيث أنه يوفر الطمانينة للجماعة ومن ثم يهيء لها شرطاً لازماً لنمو واستقرار نشاطها الإقتصادي أي تحقيق الإستقرار اللازم للعملية الإنتاجية.[1]

عموماً ورغم ما ذكر سابقاً نجد أن الإنفاق الحربي تأثيره السلبي أكبر من الأثر الإيجابي.

(2-1-2-3) أثر النفقات الرأسمالية(الإستثمارية):

يقصد بالنفقات الإستثمارية تلك المخصصة لتكوين رؤوس الأموال العينية في الدولة من إنشاء طرق وإقامة سدود وكباري ومحطات للقوى الكهربائية وما نحو ذلك .وهي تؤدي لزيادة القدرة الإنتاجية القومية وتساهم في تحقيق الوفورات الخارجية للمشرروعات الإنتاجية المختلفة مما ينعكس مباشرة على نمو حجم الإنتاج وزيادة الدخل القومي.

فالإستثمار العام في مجال البنية الأساسية يؤدي إلى تخفيض تكلفة الأنتاج في القطاع الخاص ،كما أنه يزيل بعض العقبات والإختناقات الموجودة في السوق وتحرير حركة عناصر الإنتاج من الجمود ،إضافة إلى ذلك فإنه يؤدي إلى كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج.[2]

أيضاً الإنفاق على الإستثمار العام المباشر والذي يعني قيام صناعات كبيرة لا يقدر عليها القطاع الخاص لضخامة حجم الإستثمار اللازم يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج.إلا أن هذه النتيجة لا تتحقق إلا في المدى الطويل ،فالإنفاق الإستثماري لا يؤدي فوراً إلى زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة،وانما يتطلب الأمر مرور فترة من الزمن يبدأ بعدها هذا الإنفاق في إنتاج آثاره.[3]

فتوجيه الإنفاق العام لزيادة التكوين الرأسمالي سواء كان عن طريق زيادة الإستثمار العام بصورة مباشرة أو زيادة حجم الإنفاق العام الموجه نحو مشروعات البنية التحتية لابد من ضرورة إستبعاد الآثار السيئة للإنفاق العام،كالضغوط التضخمية بسبب طول فترة بعض المشاريع وتجنب سوء إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة بإختيار مشاريع إنتاجية مناسبة للمجتمع من حيث تكاليفها وعوائدها.[4]

(2-1-2-4) أثر النفقات التحويلية المالية:

إذا كان هناك بعض صور النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الرغبة في العمل والإدخار والإستثمار وبالتالي الإنتاج،نجد أن بعضاً منها يؤدي إلى عكس ذلك.

---

[1] السيد عبد المولى، المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 175-180

[2] مجدي محمود شهاب،الإقتصاد المالي- مرجع سبق ذكره ،ص 87

[3] محمود حسين الوادي،وزكريا احمد عزام، مبادىء المالية،مرجع سبق ذكره،ص ص 145-147

[4] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ،ص ص 86- 87

فإذا كان حجم المنافع الذي يعود من النفقات العامة على فرد ما ،لا يتوقف على مقدار إدخاره،فإن مثل هذه النفقات قد يؤدي إلى نتائج سيئة،فالفرد الذي يتوقع الحصول على مبالغ ثابته مضمونة دورية وغير مشروطة،كالمعاشات وفوائد الدين العام والإعانات،نادراً ما تزيد رغبته في العمل والإدخار،بل على العكس من ذلك يؤدي هذا الوضع إلى التقليل من هذه الرغبة.

بيد أن مثل هذه النفقات العامة ليست ثابتة وغير مشروطة،فالمعاشات لا يحصل عليها الفرد إلا بعد أن يخدم لدى الدولة مدة طويلة،وفوائد الدين العام لا يحصل عليها الفرد ،إلا بعد إكتتابه في سندات الدين العام،بمبلغ من المال كان قد أدخره وبذل جهداً كبيراً في تحصيله ،واعانات الدولة لا تدفعها الدولة إلا في حالات المرض أو البطالة ،وهناك أنواع من الإعانات تقدمها الدولة إلى الأفراد ليست ثابتة بل متزايدة بتزايد المجهود الذي يبذله الفرد المستفيد من الإعانة ،وكذلك هناك إعانات الإنتاج التي تقدمها الدولة بعض المشروعات الإنتاجية ،تتناسب هذه الإعانات تناسباً طردياً مع الإنتاج الذي يقدمه المشروع.

أن مثل هذه النفقات العامة لن تقلل الرغبة في العمل والإدخار ،بسبب ما توفره للأفراد من ضمان لمخاطر المستقبل،وماتهيئه لهم من رفع للروح المعنوية مما يزيد الرغبة في الإستثمار،ومن ثم تجعل الأفراد يقومون على إستثمار مدخراتهم بنظرة متفائلة،مما يؤدي وبالتالي إلى زيادة الإنتاج القومي.[1]

(2-1-2-5) أثر النفقات التحويلية الإقتصادية:

وهي تمثل الإعانات الإقتصادية على الإنتاج،وتستخدم الحكومات الإعانات الإقتصادية في أغراض مختلفة .ولعل من أقدم هذه الأغراض إستخدام هذه الإعانات كجزء من سياسة الإئتمان وبالذات كوسيلة لمقاومة التضخم،إلا أن هذه الإعانات تستخدم أيضاً في الوقت الحالي بقصد إعادة التوازن إلى بعض المشروعات أو إلى بعض القطاعات أو بقصد توطين بعض الصناعات وبهذا الشكل يفرق بين عدة أنواع من الإعانات الإقتصادية.

فهناك الإعانات التي يقصد بها محاربة التضخم والتخفيف من أثر إرتفاع اسعار بعض السلع.وهناك إعانات الإستغلال التي ترمي الدولة من ورائها إما إلى تعويض بعض المشروعات عما تحمله لها من اعباء،أو إلى العمل على تنمية بعض أوجه النشاط(إعانات التصدير) .وهناك إعانات الموازنة التي تمنح بقصد تغطية عجز بعض المشروعات على القيام بالإستثمارات اللازمة.

فالإعانات الإقتصادية التي تعطيها الدولة تهدف إلى تحقيق اغراض مختلفة إلا أن الهدف النهائي هو زيادة الإنتاج سواء كان في المدى القصير أو الطويل.

[1] خالد شحاته وأحمد زهير شامية، اسس المالية العامة،مرجع سبق ذكره ، ص ص 92-93

أن منح المنتج إعانة يعني زيادة في دخله وتؤدي هذه الزيادة إلى تغيير ظروف توازن المشروع وينتج عنها زيادة في الكميات المنتجة.ويتوقف مدى هذه الزيادة في الإنتاج على درجة مرونة العرض ،او على المرحلة التي تمر بها نفقة الإنتاج.فإذا اعطيت الإعانة إلى مشروع ينتج في ظل نفقة متزايدة (أي إيراد متناقص) فإن إرتفاع نفقات الوحدات المنتجة يؤدي إلى إستيعاب جزء من آثار الإعانة بحيث لا يزيد الإنتاج إلا بنسبة بسيطة.أما إذا أعطيت الإعانة إلى مشروع ينتج في ظل نفقة متناقصة فإن الإنتاج سيزيد إلى حد كبير ، نظراً لأن الإعانة مضافة إلى ما يوفره المنتج بمناسبة زيادة الإنتاج(نظراً لإنخفاض التكاليف) سيزيدان من أرباحه ويشجعانه على زيادة إنتاجه.[1]

(2-1-2-6) أثر النفقات الحكومية الإستهلاكية:

والتي تتمثل في مشتريات الحكومة من مستلزمات الإنتاج والخدمات والسلع الإستهلاكية اللازمة لتسيير المرافق العامة والقيام بالوظائف التقليدية بصفة عامة والوظيفة الإدارية بصفة خاصة.وتوضح البيانات المتاحة عن الإنفاق العام ان الجزء الاكبر من هذا الإنفاق يتمثل في الإنفاق الإستهلاكي وبصفة خاصة مرتبات واجور وحوافز العاملين في القطاع الحكومي.

فالإنفاق العام على شراء السلع والخدمات الإستهلاكية يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على تلك السلع والخدمات التي تقوم الدولة بشرائها ،ومن ثم فإن هذا قد يدفع المنتج (سواء أكان قطاعاً خاصاً أم عام) إلى زيادة حجم إنتاجه من تلك السلع والخدمات. الأمر الذي قد يؤدي (نتيجة لمبدأ المعجل) إلى زيادة معدلات حجم الإستثمار ومن ثم (إذا ما توافرت المرونة اللازمة في الجهاز الإنتاجي،إلى زيادة حجم الإنتاج القومي)[2]. وهذا مايعكس الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الناتج القومي والذي سيتناول لاحقاً بشيء من التفصيل.

(2-1-3) الآثار غير المباشرة للنفقات العامة على الناتج القومي الإجمالي:

أثر المعجل[3]:

لا يقتصر الإنفاق العام على الأثر المباشر للإنتاج كما سبق وإنما يعطي آثاراً متتالية على الإنتاج والدخل والإستثمار والإدخار وذلك من خلال سلسلة من الدخول النقدية التي يثيرها الإنفاق الأولي.

تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج القومي،من خلال الإستثمار المولد،أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع، وهو الأثر غير المباشر الذي يحدث في الإنتاج القومي من خلال الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب على الإستثمار، أي ذلك

[1] عاطف صدقي،ومحمد أحمد الرزاز،المالية العامة، مرجع سبق ذكره،ص ص 71-72

[2] حامد عبدالمجيد دراز، السياسات المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 401

[3] خالد ابراهيم شحاته ،واحمد زهير شامية ،اسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره ص ص 99–103

الإستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الإستهلاكية،وتفصيل ذلك ان الزيادة في الإنفاق العام ،تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الإستهلاكية،مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الإستثماري،لإنتاج تلك السلع التي إزداد الطلب عليها بمعدل أكبر ،ويمكن حساب المعجل بقسمة التغير في الإستثمار(الزيادة) على التغير في الناتج القومي (الزيادة)

$$\text{أي المعجل} = \frac{\Delta \text{ ث}}{\Delta \text{ د}}$$

حيث: ث ≡ الإستثمار

د ≡ الناتج القومي

ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال(معامل الإستثمار) ،أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، وهو (معامل رأس المال) يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو صناعة ما.أي إذا ماارتفع الطلب النهائي على سلعة ما ،يقتضي هذا الإرتفاع ،زيادة الإنتاج لمقابلته ،أي ضرورة التوسع،وبالنسبة نفسها في رأس مال المستخدم في إنتاج هذه السلعة.

ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد،بل تؤدي إلى سلسلة متتالية من الإستثمارات المولدة.ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج،وهي تختلف حسب درجة الفن الإنتاجي وتبعاً لطبيعة كل صناعة.

تتحدد آثار المعجل بعدد من الإعتبارات أهمها ما يتوافر من مخزون السلع الإستهلاكية ،وما يتوافر من طاقات إنتاجية عاطلة غير مستغلة ،حيث أن وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات المعطلة،يحد من أثر المعجل.كما تتوقف آثار المعجل على تقدير منتجي السلع الإستهلاكية لإتجهات الزيادة في الطلب على هذه السلع فيما إذا كانت إتجاهات الطلب ذات طبيعة مؤقتة أو طارئة،فإنها لا تشجع هؤلاء المنتجين على زيادة حجم الإستثمار،أو إذا كانت ذات طبيعة مستمرة فهي تؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات.

منالملاحظ أن أثر المعجل يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة التي تملك جهازاً إنتاجياً مرناً ،يستطيع الإستجابة للزيادة في الطلب، الناجمة عن زيادة الإنفاق العام لا يتفق مع ظروف الدول النامية التي تملك جهازاً إنتاجياً غير مرن.

(2-2) أثر المنح والإعانات النقدية على الناتج القومي الإجمالي:

المنح والإعانات القدية هي نوع من النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً دون أن تحصل الدولة في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد للنفقة.

وينقسم هذا النوع من الإنفاق العام إلى عدة أقسام:

- المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع.
- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص ، تم تناول أثرها على الناتج القومي سابقاً .
- المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية.
- المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي.وسيتناول أثر الآخيرين بشيء من التفصيل.

(2-2-1)المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية:

وهي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانيات الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الحكومات المحلية من أداء رسالتها.

ويوجد هذا النوع من الإنفاق العام إلا في الدول التي تأخذ بنظم الحكم المحلي.وقد يتحدد حجم الإعانة النقدية كنسبة معينة من برنامج الإنفاق المحلي أو كمبلغ ثابت لكل وحدة من وحدات الحكم المحلي بغض النظر عن حاجة الوحدة المحلية أو درجة وفرة مواردها المحلية.وقد يتحدد حجم الإعانة النقدية بناءاً على دراسة مستقصية لإحتياجات كل وحدة وايراداتها ،ثم تقوم الحكومة المركزية بإكمال العجز الناتج أياً كان حجمه.

فالأثر الإقتصادي الناتج عن هذا النوع من الإنفاق سيتوقف في النهاية على نوع الإنفاق الذي ستقوم به الحكومة المحلية.لكن أثر هذا الإنفاق المحلي لا بد أن يعود على المستوى المحلي أولاً ثم على مستوى الإقتصاد القومي.

فإذا أنفقت الحكومة المحلية فعلاً هذا المبلغ في مشروع إنتاجي أو خدمي فإنه لابد ان تنعكس نتائجه على النشاط الإقتصادي والإجتماعي على المستوى المحلي أولاً وبالتالي سيؤدي إلى وفورات خارجية للنشاط الإقتصادي في الوحدات المحلية المجاورة وإزدهار النشاط الإقتصادي في إحدى الوحدات المحلية لابد أن تنعكس نتائجه على المستوى المعيشي لأفراد الوحدة المحلية أولاً ولكنه قد يؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية لأفراد الوحدات المحلية المجاورة ثم تنعكس بعد ذلك على المستوى الإقتصادي القومي حيث يزداد الإنتاج والدخل القومي وهكذا.[1]

(2-2-2)المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي:

ويقصد بها تلك الهبات النقدية بعملات قابلة للتحويل(Freely convertible) والتي تمنحها دولة ما إلى دولة أخرى.وهي بهذا التعريف لا تمثل إلا جزء من المساعدات للعالم الخارجي حيث تشمل الأخيرة بجانب المنح والإعانات كآفة القروض الممنوحة للعالم الخارجي بشروط سهلة.

[1] حامد عبد المجيد دراز،السياسات المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 374-391

ويتفاوت حجم هذا النوع من الإنفاق العام تفاوتاً كبيراً من دولة لأخرى وتقتصر أهميته كنوع من أنواع الإنفاق العام على عدد محدود من الدول المتقدمة إقتصادياً والتي تسمى بالدول المانحة،وقد تكون المعونة الخارجية مشروطة أو غير مشروطة.

وتنعكس الآثار الأولى لمنح الإعانة النوعية على ميزان المدفوعات للدول المانحة. فإذا ما قامت الدول الممنوحة بإنفاق مبلغ الإعانة في شراء ما تحتاجه من سلع وخدمات من دولة أخرى غير المانحة ،وقامت هذه الدولة الأخيرة بإستخدام ما حصلت عليه من عملات الدول المانحة لزيادة إحتياطاتها من العملات الصعبة،فإن تراكم عملات الدول المانحة بكميات ضخمة لدى البنوك المركزية للدول الأخرى يهدد الدول المانحة بإحتمالات ضغوط خطيرة على مركز عملتها في سوق النقد الدولية.

إما إذا كانت الدول الممنوحة ستقوم بإنفاق مبلغ الإعانات في شراء ما تحتاجه من سلع وخدمات من الدول المانحة فسيترتب على ذلك زيادة في حجم الصادرات ومن ثم إلغاء أثر منح الإعانة النقدية على ميزان المدفوعات للدول المانحة ومع ذلك سيتوقف الأثر النهائي للمنحة على إمكانيات إتمام عملية التحويل للموارد الحقيقية من الدول المانحة إلى الدول الممنوحة.

فلكي تحقق الدول المانحة زيادة حقيقية في حجم الصادرات فإن ذلك يتطلب إما زيادة حجم الإنتاج القومي أو خفض حجم الإنفاق القومي في الدول المانحة. وتتوقف إمكانية زيادة حجم الإنتاج القومي على مستوى العمالة ومرونة الجهاز الإنتاجي فإذا ما توافرت للدولة المانحة بعض الموارد الإقتصادية العاطلة أو كانت تمر بفترة من فترات الكساد فإن إنفاق مبلغ المنحة في شراء سلع وخدمات من الدول المانحة سيؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على سلع التصدير ومع إفتراض مرونة الجهاز الإنتاجي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة النشاط الإقتصادي وإرتفاع الإنتاج القومي.

إما إذا كان الجهاز الإنتاجي للدولة غير مرن أو كانت الموارد الإقتصادية للدولة في حالة عمالة كاملة ، او كانت تمر بفترة من فترات التضخم فإن إزدياد الحجم الحقيقي للصادرات لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تخفيض حجم الإنفاق القومي،الأمر الذي يستدعي من الدولة المانحة إتباع سياسات مالية تهدف عن طريقها إلى تخفيض حجم الإنفاق الخاص والحكومي بما يعادل الزيادة في حجم الصادرات.فإذا ماتعذر زيادة حجم الإنتاج القومي في الدولة المانحة فإن هذه الزيادة في الطلب الفعال على سلع التصدير سيؤدي إلى إرتفاع مستويات الأسعار والى ضغوط تضخمية في الدول المانحة.

ومن المتوقع أن يؤدي إرتفاع مستويات الأسعار في الدولة المانحة بدوره إلى تخفيض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات.[1]

(2-3) أثر الضرائب على الناتج القومي الإجمالي:

تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في كل من الحافز على العمل،الإستهلاك ،الإدخار،الإستثمار،نفقة الإنتاج ،حجم المشروعات والأثمان...إلخ لكن سنتناول أهم الآثار التي تحدثها على الإنتاج بشيء من التفصيل بإعتباره أهم كمية إقتصادية كلية يتوقف عليها باقي الكميات الإقتصادية.

(2-3-1) أثر الضريبة في المقدرة على العمل والحافز على الإنتاج:

يمكن ان تؤدي الضرائب إلى خفض قدرة الأفراد على العمل فتنخفض بذلك مقدرتهم على الإنتاج،ويتحقق ذلك في الحالات التي تقل فيها من كفايتهم الإنتاجية كما لو أدت الضرائب إلى تقليل إستهلاكهم الضروري ،وإلى حرمانهم من جزء من الدخل الذي كان يخصص للعلاج من الأمراض او لتعليم أبنائهم .وقد أدى هذا الإحتمال بمعظم التشريعات في مجال الضرائب على الدخل إلى الإمتناع عن فرض ضرائب على إستهلاك السلع الضرورية وإعفاء الحد الأدنى للمعيشة وللأعباء العائلية في مجال ضرائب الدخل،لأنه إذا أدت الضريبة إلى نقص قدرة الافراد على العمل فإنها حتماً ستؤدي إلى نقص كفايتهم الإنتاجية ومن ثم فإنها تضعف مقدرتهم على المساهمة في الإنتاج.[2]

كذلك الضرائب التي تؤدي إلى إنخفاض دخول المنتجين(الأرباح) إنخفاضاً كبيراً تؤدي إلى إنخفاض الإنتاج ،بل وإلى خروج بعض المشروعات في المدة الطويلة،كما تؤدي إلى عدم دخول مشروعات جديدة فالضرائب التصاعدية على الأرباح تحمل المنتجين على تخفيض الإنتاج حتى لا يؤول الجزء الأكبر من الشرائح العليا للدخل إلى الدولة ،كما أن إرتفاع الضرائب على فرع من فروع الإنتاج بالقياس إلى الضرائب على الفروع الأخرى يؤدي ونظراً لاختلاف معدلات الربح إلى تحول عوامل الإنتاج من الفرع الذي ارتفعت عليه الضرائب إلى الفروع الاخرى،فتأثير الضرائب على تحويل عوامل الإنتاج بتخفيض معدل الربح وتحويل عوامل الإنتاج من فرع إلى آخر بسبب إرتفاع الضرائب في ذلك الفرع كله ينعكس سلباً على الإنتاج.[3]

وقد كانت تمثل وجهة نظر التقليديين في انه قد يكون للضريبة أثر إيجابي على الحافز على الإنتاج من حيث أنها تدفع صاحب المشروع إلى زيادة الإنتاج، كما تدفع العامل إلى بذل قدر أكبر من المجهود بقصد تعويض ما أقتطع منه عن طريق الضريبة.

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 392-396

[2] رفعت المحجوب،الإقتصاد السياسي- الجزء الأول،(القاهرة:دار مكتبة النهضة العربية) ، ص ص 299-331

[3] السيد عطية عبدالواحد،دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية،(القاهرة:دار النهضة العربية،1993)،ص 430

ولكن هذا الذي تقول به النظرية التقليدية كان يجد سنداً له في وقت كان فيه عدد الضرائب محدوداً وكان سعر الضريبة معتدلاً .اما في الوقت الحاضر فيصعب الاخذ به .حيث العبء الضريبي لا يدع مجالاً لمثل هذه المحاولات لتعويض ما يتنازل به المكلف للخزانة العامة عن طريق الضريبة وخاصة في الحالات التي يكون فيها السعر تصاعدياً لدرجة كبيرة كما ذكر سابقاً ،الأمر الذي يقلل من الرغبة في القيام بعمل تعويضي.إلا ان هذا الأثر للضريبة وهو عدم تشجيع المجهود الإضافي يكون محدوداً برغبة المكلف في الإحتفاظ بمستواه المعيشي ووضعه الإجتماعي.

فمجال هذا التأثير الأخير يكون ظاهراً في نطاق الطبقات المحدودة الدخل أكبر منه في مجال الطبقات الغنية،فأصحاب الدخول الصغيرة أو المتوسطة قد لا يتمكنون من المحافظة على مستويات معيشتهم السابقة للضريبة إلا عن طريق بذل مزيد من الجهد ، أما الأغنياء ففي استطاعتهم رغم الضريبة ورغم نقص دخولهم الجارية أن يحافظوا على مستويات معيشتهم السابقة دون تخفيض من غير حاجة إلى بذل مزيد من الجهد وذلك عن طريق مدخراتهم أو تصفية رؤوس أموالهم.[1]

(2-3-2) أثر الضريبة على نفقة الإنتاج :

تؤدي الضرائب غير المباشرة في جميع الاحوال والضرائب المباشرة في أحوال خاصة ،إلى إرتفاع نفقة الإنتاج وذلك حسب الأشكال المختلفة للسوق كما يلي:

أ- سوق المنافسة الكاملة:

في حالة المنافسة حيث يتحدد الثمن بناءاً على تلاقي العرض الكلي والطلب الكلي ،ويعتبر الثمن لكل من المنتج والمستهلك معطاه بمعنى أن المنتج الفرد لا يستطيع أن يؤثر على الثمن السائد في السوق. وفي هذه الحالة لا يستطيع المنتج تعويض ما دفعه كضريبة عن طريق زيادة ثمن البيع عن المستوى السائد في السوق وبالتالي يقع أثر الضريبة على الربح.وعلى ذلك فإن الضريبة تؤدي إلى الإنتقاص من الربح في حالة إذا ما كان المنتج يحقق ربحاً غير عادي وقد تتركه دون ربح أو خسارة إذا كان المشروع لا يحقق أرباحاً غير عادية وكانت أرباحه مساوية للربح العادي.وقد تسبب له خسارة إذا كان المشروع يحقق أرباحاً عادية وكان مقدار الضريبة يزيد عن مقدار الربح.

ب-في حالة الإحتكار:

[1] السيد عبد المولى،المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 377-388

في هذه الحالة فإن إستطاعة المنتج في رفع ثمن البيع بمقدار الضريبة مع الإبقاء على كمية الإنتاج دون تغيير تتوقف على مرونة الطلب وعلى ما إذا كان الثمن السائد قبل فرض الضريبة يحقق أكبر إيراد ممكن للمشروع.

فإذا كان الطلب على السلعة مرناً فإن المنتج يتعين عليه في سبيل عدم فقد جزء من الطلب ،أن يقبل إنقاص الضريبة من الربح،إذ يترتب على رفع الثمن نتيجة لفرض الضريبة على نقص الطلب على السلعة بنسبة أكبر من رفع الثمن.

اما إذا كان الطلب غير مرن فإن الثمن يمكن أن يرتفع بزيادة الضريبة ويبقى الربح دون تغيير. وعلى ذلك فإنه قد لا يترتب على فرض الضريبة أي نقص في كمية الإنتاج إذا كان الطلب على السلعة يتميز بقلة المرونة.

ج- حالة المنافسة الإحتكارية:

في حالة المنافسة الإحتكارية فالمنتجون يباشرون على السوق سيطرة نسبية ولكنها لا تصل إلى سيطرة المنتج الواحد المسيطر على السوق،ومن ثم فإن رفع الثمن بمقدار الضريبة قد يؤدي إلى رد فعل غير موات من جانب الطلب على السلعة ويكون هناك إتجاه نحو إنخفاض كمية الإنتاج، خاصة إذا كانت الضرائب المفروضة هي ضرائب تفرض على السلع، ويكون إنخفاض الإنتاج أقل إذا كان عرض السلعة قليل المرونة ويكون هذا الإنخفاض أكبر إذا كان عرض السلعة مرناً .

من جهة أخرى نجد أن المدخرات الخاصة الناتجة عن الأفراد ذوي الدخول المرتفعة تميل بتوظيفها نحو الإسكان الفاخر والمنشآت التجارية وتكون النتيجة إستهلاكاً ترفيهياً وليس إستثماراً يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، ويكون العلاج عن طريق ضرائب الإستهلاك بما فيها الضرائب العقارية التصاعدية ،فبفرض الضرائب على المنتجات الإستهلاكية الترفيهية يوجه هؤلاء الافراد مدخراتهم نحو الإستثمار والإستثمار يعد دافع للإنتاج.

أحياناً نجد ان الدولة وسعياً لتحفيز الإنتاج قد تقوم ببعض الإعفاءآت الضريبية على بعض أرباح المشروعات ، وقد تتراوح مدة الإعفاء من بين خمس سنوات إلى ثمانية سنوات ويكون الإعفاء إعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ويسري ذلك الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد إستثمارها في المشروع.

وبالمثل نجد رسوم الطرق والكباري والرسوم الجمركية فإذا ما ألغت الدولة أو خفضت هذه الرسوم أو أجلت إستحقاقها أو تقسيطها فإنها تشجع عملية التجارة وبالتالي تزدهر ومن ثم ينعكس أثرها إيجابياً على الإنتاج والنمو والعكس تماماً .

بما أننا نجد إنخفاض حجم الإستثمارات يمثل مشكلة إقتصادية لغالبية الدول النامية ، لذلك فإن نجاح هذه الدول في زيادة الإنتاج يتوقف على مدى قدرتها في الإرتفاع بمعدلات

الإستثمار لذا نجد أن أمثل ضريبة ملائمة للدول النامية هي الضريبة التفضيلية للإدخار الشخصي الإختياري الذي هو مطلب موافق للنمو ولا يقل بالكفاءة الإقتصادية.[1]

(2-4) أثر القروض على الناتج القومي الإجمالي:

ينعكس أثر القروض بصفة عامة أولاً على حجم الإستهلاك والإدخار والإستثمار ومن ثم على الناتج القومي الإجمالي.

(2-1-4) أثر القروض العامة على الناتج القومي الإجمالي:

وتتمثل القروض العامة الداخلية في القروض الحقيقية والقروض الزائفة

(أ) القروض العامة الحقيقية:

القروض العامة الحقيقية هي " تلك القروض التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين إلى الدولة ".

تظهر آثار هذه القروض على الناتج القومي عند كل مرحلة من مراحل الإقتراض كما يلي:

i. مرحلة الإقتراض:

قد تؤدي إلى إحداث أثر إنكماشي على الناتج القومي الإجمالي ،لأنه إقتطاع جزء من القوة الشرائية ،أي إنقاص الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص بدرجة أو بأخرى مع ملاحظة أنه قد لا يتحقق في كل الأحوال ، فقد توجد أو تتوافر بعض المدخرات خاصة في البلاد النامية ولا يجد المدخرون مجالات لإستثماراها .فيمكن للدولة بواسطة قروضها العامة ،أن تعبيء هذه المدخرات وتوجهها بما يفيد الإقتصاد القومي.[2]

كما يمكن أن يتلاشى الأثر الإنكماشي تماماً إذا أستخدمت الدولة حصيلة القرض العام في تمويل إنفاق عام إستثماري أكثر إنتاجية من الإستثمار الخاص.[3]

ii. مرحلة إنفاق حصيلة القرض:

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 388-390

[2] سعيد عبد العزيز عثمان،المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص ص 334-336

[3] محمد دويدار ،مباديء المالية العامة ، ص ص 310-311

تستخدم القروض العامة في تمويل النفقات العامة والتي تؤدي بدورها إلى إحداث آثاراً توسعية على الكميات الإقتصادية الكلية وخاصة الناتج القومي.وتتوقف هذه الآثار على طريقة إستخدام حصيلة القرض وما إذا كان يتم إستخدام القرض في نواحي إنتاجية أو مجالات إستهلاكية.

فإذا ما خصصت حصيلة القروض العامة لتمويل نفقات عامة إستثمارية منتجة(مشروعات وأنشطة إنتاجية) وكانت النفقات العامة ذات تأثير إيجابي على الإستثمار الخاص ،فإنها بطبيعة الحال ستؤدي إلى آثار توسعية كبيرة.

والنفقات العامة الإستثمارية تحدث آثاراً إيجابية (توسعية) على الناتج القومي لأنها تؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية ،وهي أحدى القوى المادية للإنتاج ،وبالتالي فهي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية.

أما إذا استخدمت حصيلة القرض في تمويل النفقات الحكومية الجارية الإستهلاكية من المتوقع في هذه الحالة أن يصاحب القرض الداخلي الحقيقي آثاراً سلبية صافية على المستوى القومي. لكن هنالك بعض النفقات العامة الإستهلاكية تحدث آثاراً إيجابية على المقدرة الإنتاجية القومية،كالنفقات الإجتماعية على الخدمات التعليمية،والخدمات الصحية والثقافية مما تسببه من رفع لمستوى العمالة.

ومن ناحية أخرى تؤثر النفقات العامة التي استخدمت القروض العامة في تمويلها إيجابياً عن مبدأ المعجل كما ذكر سالفاً ،فإذا كان مستوى النشاط الإقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج،وإذا ما كان الجهاز الإنتاجي يتميز بالمرونة التي تسمح بإنتقال عناصر الإنتاج فإن زيادة الطلب الفعلي تؤدي إلى زيادة الإستثمار المشتق وبالتالي إلى زيادة حجم الإنتاج القومي.[1]

يكون تأثير النفقات العامة التي تم تمويلها عن طريق القروض العامة وعلى الإستثمار الخاص إيجابياً إذا ما استخدمت في إعطاء إعانات إقتصادية للمشروعات الخاصة على زيادة حجم إستثماراته للإستفادة من تلك الزيادة.

كذلك تؤدي هذه الإعانات التي تعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى رفع معدل أرباح هذه المشروعات مما يؤثر على رفع مقدرتها الإنتاجية[2].

iii. مرحلة خدمة وإستهلاك القروض العامة الداخلية:

يقصد بمرحلة إستهلاك القروض (سدادها) فيجب في هذه المرحلة أن تخصص الدولة جزء من إنفاقها العام لمواجهة عبء وإستهلاك الدين العام.

[1] السيد عبدالمولى،المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 520-521

[2] عبدالمطلب عبد الحميد،السياسات الإقتصادية ،مرجع سابق ، ص ص 75-76

إذا كان الإقتصاد عند مستوى أقل من الإنتاج الكامل ،وعرض عناصر الإنتاج في منتهى لمرونة ،فإن الأثر يكون إيجابياً على الإنتاج أو الناتج اما في حالة الإنتاج الكامل فإن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

(ب) القرض الزائف:

ويتمثل في صورة الإصدار النقدي الذي يقوم به البنك المركزي وغالباً ما يستخدم لتغطية عجز الميزانية ويترتب عليه العديد من الآثار السيئة التي تنعكس على الناتج.

فالقرض الزائف (التمويل التضخمي) يؤدي إلى زيادة حساسية الإنتاج للضغوط التضخمية مما له تأثير سلبي على أنماط الإنتاج والإستثمار في المجتمع. فالتضخم النقدي سوف يزيد من معدل تدفق الموارد الإقتصادية في إتجاه أنشطة إقتصادية معينة لا تخدم النمو الإقتصادي بل تعوقه.[1]

(2-4-2) أثر القروض الخارجية على الناتج القومي:

تحدث القروض الخارجية وعلى العكس من القروض الداخلية آثاراً توسعية على الكميات الإقتصادية الكلية ، وبصفة خاصة على الناتج القومي .

i. أثر إنفاق القروض الخارجية:

تمكن القروض الأجنبية الناتج القومي من الزيادة،إذ غالباً ما تعقد هذه القروض لتمويل مشروعات إستثمارية يلزمها تمويل خارجي.ويترتب عليها إمكان زيادة حجم الإستثمار القومي بمقدار قيمتها،بل قد تكون هذه الزيادة بأكثر من قيمتها إذا تم دعم المشروعات التي تمول بالقروض الأجنبية قدراً من التمويل الداخلي تعمل الدولة على تعبئته وتوجيهه نحو هذه المشروعات.هذا بالإضافة إلى أن المشروعات الإستثمارية قد تقوي الباعث على الإستثمار لدى القطاع الخاص إذا ما أتاحت له هذه خدمات يستفيد منها القطاع الخاص ،مما ينعكس على الإنتاج والإنتاجية[2].

ii. أثر خدمة واستهلاك القروض الخارجية:

يتعين على الدولة في سبيل سداد قروضها العامة الخارجية أن تدبر المبالغ النقدية اللازمة لمواجهة هذه الخدمة.

خدمة واستهلاك القروض الأجنبية تمثل إنتقالاً لجزء من الثروة الداخلية إلى العالم الخارجي،ولذا فهي تمثل عبئاً حقيقياً ،وليس مجرد إعادة لتوزيع الدخل والثروة في الداخل كما هو الحال بالنسبة للقروض الداخلية ويترتب على هذا الإنتقال آثاراً إنكماشية على الكميات الإقتصادية الكلية وخاصة على الناتج القومي.

ينعكس أثر خدمة القرض الخارجي على حسب إستخدام القرض.فإذا تم إستخدامه في شراء سلع إستهلاكية وهي غالباً سلع ضرورية وأساسية لأفراد المجتمع ،فإنه ينجم عنه

[1] سعيد عبد العزيز عثمان،المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 338

[2] السيد عبد المولى ،المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 519-523

أثر إيجابي مبدئي فقط،يتحول هذا الأثر إلى أثر سلبي عند القيام بسداد أقساط هذا القرض وفوائده ،حيث يتعين على الدولة أن تبحث عن مصادر لتمويل هذا القرض،لا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد ،في حين أن سداده يستلزم ضرورة تحويل جزء من الناتج القومي إلى العالم الخارجي سداداً لأقساطه وفوائده ومن ثم يصبح هذا القرض عبئاً مؤجلاً تتحمله الأجيال المقبلة وله أثر سلبي صافي على المستوى القومي.

إذا تم إستخدام حصيلة القرض الخارجي في مشروعات تنموية أوانتاجية فإن سداد أقساط وفوائد مثل هذه القروض قد لا يمثل أي عبء على الإقتصاد القومي حيث يتولد عنها العديد من الآثار الإيجابية على المستوى القومي،كما يمكن أن تصل هذه الآثار الإيجابية أقصاها عندما يتم إستخدام حصيلة القرض في تمويل مشروعات تقوم بتصدير منتجاتها إلى الخارج ،أو مشروعات نتتج سلعاً بديلاً للواردات.مثل هذه المشروعات تستطيع توفير حصيلة من العملات الاجنبية تكفي لسداد الأقساط والفوائد.لكن زيادة المقدرة التصديرية أو إنقاص الواردات أو توفير حصيلة من العملات الأجنبية هي أمور يصعب تحقيقها بالنسبة لكثير من البلدان النامية.

إذا تم الإعتماد على القروض الخارجية في تسديد أقساط قروض سبق إقتراضها وعجزت الموارد الحقيقية للدولة عن سداد هذه الإلتزامات مثل هذه القروض سوف تمثل عبئاً متراكماً ومتزايداً على الإقتصاد القومي قد ينجم عنه في النهاية ظهور مشكلة الديون الخارجية.[1]

[1] سعيد عبد العزيز عثمان،المالية العامة، مرجع سبق ذكره ، ص 349-350

(2-5) أثر الزكاة على الناتج القومي الإجمالي[1]:

تعتبر الزكاة أداة فعالة لتمويل الإنفاق العام في الدول الإسلامية،وذلك لوعائها الضخم الذي تحصل منه الدولة من الاموال،أيضاً فإن فرض الزكاة من شأنه محاربة تكديس الأموال والثروة وتعطيلها أو منعها من الدخول في العملية الإنتاجية.

عندما تفرض الزكاة على رأس المال النقدي سواء كان عاملاً أو معطلاً عن العمل فإن هذا يدفع الأفراد ويحملهم على تشغيل أموالهم وعدم حبسها حتى يستطيعوا دفع الزكاة المقررة عليهم لأنه يترتب على دفع الزكاة كل عام من أموال معطلة لابد وأن ينتهي بتآكلها بمرور السنين لذلك فإن التوجيه النبوي الكريم (ألا من ولَي يتيماً له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تآكله الصدقة)*

ويترتب على الإستجابة العامة للتوجيه السابق ان تدخل هذه الأموال المعطلة دائرة الإنتاج.

تؤدي الزكاة أيضاً وظيفة هامة وأساسية في دعم الإئتمان داخل الدولة وهذا أمر ضروري لتشجيع الإقتراض داخل المجتمع ،ولا شك أن القروض تشكل أحد الأدوات التي تساعد في التمويل.

تمنح فعالية الزكاة كأداة تمويلية رئيسة من حيث إنفاقها ،وعندما يتم إنفاق مال الزكاة في أكثر المشروعات الإنتاجية وفائدة الدولة،يترتب على ذلك زيادة الإنتاج ويترتب بدوره زيادة الدخول وبالتالي زيادة مدخرات الأفراد وزيادة المدخرات تؤدي إلى الإستثمار ومن ثم الإنتاج وهكذا.

تعمل الزكاة كذلك على إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية لأن الفقير المسكين حينما يعطى من اموال الزكاة فإن ذلك يؤدي إلى تشجيع طلبهم الفعلي على السلع والخدمات ويؤدي ذلك بالتالي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج في المجتمع بحيث تتجه إلى إنتاج السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية والترفيهية لأن هذه سيقل الطلب عليها بحكم إنخفاض دخول الاغنياء بسبب دفع إلتزاماتهم المالية المقررة عليهم.

---

[1] السيد عطية عبدالواحد، دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية،مرجع سبق ذكره ص ص 425-429

* رواه الترمزي والدار قطني

أخيراً نجد أن الزكاة بجانب الأهداف الإقتصادية التي تحققها ،تحقق أيضاً أهداف إجتماعية.

الفصل الثالث

مؤشرات أداء السياسة المالية في السودان

خلال الفترة 1980م-2012م

يتناول هذا الفصل أدوات السياسة المالية في السودان خلال فترة الدراسة إضافة إلى السياسة المالية التي اتخذت في كل جانب وأثر كل منها في الناتج القومي الإجمالي ، حيث يضم ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يتناول مؤشر الإيرادات العامة للدولة مع التركيز على الضرائب فيستعرض الإيرادات الضريبية في السودان بجانب السياسة الضريبية التي تم تطبيقها وأثر تلك السياسة في الناتج القومي الإجمالي، المبحث الثاني يوضح بنود الإنفاق العام للدولة إضافة للسياسة المالية في جانب الإنفاق العام وأثره في الناتج القومي، أما المبحث الثالث فيختص بسياسة الدين الخارجي وأثرها في الناتج القومي.

(3-1) مؤشر الإيرادات العامة:

تتكون الإيرادات العامة الذاتية من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية وتشكل الإيرادات الضريبية المصدر الرئيس للإيرادات الذاتية في السودان لذا سيركز عليها بشيء من التفصيل.

(3-1-1) الإيرادات الضريبية:

مقدمة:

نشأة الضرئب في السودان:

كانت بداية نشأة ديوان الضرائب كقسم صغير بوزارة المالية والإقتصاد الوطني في العام 1954م حيث يقوم بأعباء إدارة ضريبة الدخل (أرباح الأعمال) للشركات والأفراد وكان إختصاص القسم تقدير من يزيد دخله عن الألف جنيه وماقل عن ذلك يتم تقديره بواسطة لجان تشكلها الحكومة.في العام 1967م تم إنشاء إدارة الضرائب خارج مبنى وزارة المالية ثم تلى ذلك التوسع التدريجي توسيع الوعاء الضريبي ليشمل ضرائب أخرى بجانب ضريبة دخل أرباح

الأعمال.وقد تطورت إدارة الضرائب إلى أن أصبحت مصلحة مستقلة لها مديرها وتتبع لوزارة المالية[1].

تشمل الإيرادات الضريبية الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

(أ)الضرائب المباشرة:

تتكون من ضرائب أرباح الأعمال والدخل الشخصي ومساهمة المغتربين والدمغة والتنمية.

1- ضريبة أرباح الأعمال:

تعتبر ضريبة أرباح الأعمال من أقدم وأهم أنواع الضرائب المباشرة كما تمثل إيراداتها أكبر نسبة في إيرادات الضرائب وتمويل الميزانية العامة للدولة وهي من أكبر الضرائب أثراً على النشاط الإقتصادي.

تفرض ضريبة أرباح الأعمال على كآفة الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والمهنية وتحسب كنسبة من صافي الأرباح أو الدخل بعد خصم المصروفات التي يتكبدها الشخص في سبيل تحقيق أرباحه[2].

2- ضريبة الدخل الشخصي:

الدخل الشخصي هو الدخل الناتج عن أي وظيفة أو خدمات تؤدى فيما عدا الخدمات التي يؤديها صاحب العمل في سبيل القيام بعمله ويشمل الدخل الشخصي أي أجر أو مرتب إجازة مرضية أو مرتب بدلاً عن إجازة أو أتعاب أو عمولة أو منحه أو مكافأة أو بدل معيشة أو بدل سكن أو أي بدلات تقبض فيما يتعلق بالوظيفة أو الخدمات التي تؤدى.[3]

فرضت ضريبة الدخل الشخصي بموجب قانون 1964م حيث تم إخضاع الدخل الشخصي للضريبة لأول مرة بالسودان.

تسري الضريبة على المرتبات ومافي حكم كل ما يستحق للعامل أو الموظف نتيجة عمله لدى غيره بعقد أو بدون عقد ،بصفة دورية أو غير دورية ، سواء كانت أعمالاً أديت في السودان أو في الخارج ، ودفع مقابلها من مصدر في السودان ، بما في ذلك الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والعمولات والمزايا النقدية والعينية ، ماعدا المبالغ التي تقبض رداً لقيمة صرفت فعلاً للحصول على الدخل ، فتخرج تلك القيمة المصروفة من

[1] ديوان الضرائب ،الموسوعة الضريبية-الضرائب في قرن1900 - 2000 ، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء والتشريع، ص ص 192-193.
[2] المرجع السابق،ص 1
[3] المرجع السابق ، ص 11

حساب ضريبة المرتبات والأجور. مايستحق للموظف أو العامل من مصدر أجنبي على أعمال أديت في السودان.[1]

3- ضريبة الأرباح الرأسمالية:

هي ضريبة تفرض على الربح الفعلي أو الحكمي الناتج من بيع الأصل الرأسمالي ويقع عبء سدادها على البائع وقد حددها المشرع في الأصول التالية:الأراضي،المباني،العربات بأنواعها وكذلك تفرض على كل ربح فعلي أو حكمي ينتج من كآفة التصرفات الناقلة لملكية الأصول الراسمالية.

بدأ سريان القانون من 1974م وقد جرت على القانون عدة تعديلات في الفترة 1989-1995 ، ويسري هذا القانون بكل تعديلاته حتى تاريخه بنسبة 2% [2].

4- رسم الدمغة:

هو مبلغ من المال تحصله الدولة من الافراد عن الوثائق والمعاملات نظير منافع وخدمات تؤدى لهم.وهو مبلغ يسير مقارنة بالخدمة المقدمة يدفعه طالب الخدمة دون أن يشكل عليه عبئاً كبيراً ويحقق رسم الدمغة هدفين هما:إعطاء الصفة القانونية والرسمية للوثيقة- دعم الخزينة.

5- مساهمة المغتربين:

صدرت وفقاً لقانون ضريبة الدخل 1981م وبناءً على توصيات المؤتمر التداولي الأول للسودانيين العاملين بالخارج التي تضمنت دعم الخزينة العامة والمساهمة في مشاريع التنمية وقد تم تحديدها كفئة ضريبية بواقع 10% من الدخل السنوي ونسبة لصعوبة تحقيق الإيرادات من حجم الدخل فقد تم تعديلها لفئات نمطية إستناداً على طبيعة العمل والمؤهل وقد تأرجحت هذه الفئات منذ العام 1981 حتى 1998صعوداً وفقاً للمتغيرات بدول المهجر .وقد تم إلغاؤها بالنسبة لفئات الموظفين والعمال في 2005م وبقيت سارية على فئات أخرى.[3]

(ب)الضرائب غير المباشرة:

وتتمثل في ايرادات الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج والضريبة على القيمة المضافة.

1- ضريبة المبيعات:

بدأ السودان بتطبيق ضريبة المبيعات في العام 1980م وتركزت في معظمها على الخدمات مثل خدمات الفنادق الدرجة الاولى والمزادات الحكومية والخاصة وبعض

---

[1] هاشم محمد حمدان،النظام الضريبي في السودان،السودان،ديوان الضرائب العام ،الإدارة العامة للإحصاء والبحوث،مارس2006م ،ص ص 6-7

[2] المصدر السابق،ص 7

[3] الموسوعة الضريبية ،مصدر سابق ،ص 52

السلع مثل السلع والمصوغات الفلكلوريةوقد كانت محدودة العائد لا تسهم اسهاماً فعالاً في إيرادات الدولة أو في تنفيذ السياسات المالية.في العام 1990م تم التوسع في هذه الضريبة وأوكل لديوان الضرائب مهمة تحصيل الضريبة على الخدمات وعدد محدود من السلع ولسلطات الجمارك ورسوم الإنتاج تحصيل الضريبة على جميع السلع المنتجة والمصنعة محلياً .

وقد تطورت ايرادات ضريبة المبيعات خلال السنوات منذ عام 1980م حتى تاريخ إلغاء العمل بها (في يونيو 2000م) والإنتقال لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة بغرض إصلاح النظام الضريبي ومعالجة التشوهات والقصور التي صاحبت ضرائب مختلفة على السلع بالإضافة لتوسيع الوعاء الضريبي وإدخال عدد كبير من السلع والخدمات تحت مظلة الضريبة.[1]

2- الضريبة على القيمة المضافة:

كان النظام الضريبي السائد في السودان قبل تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة(VAT) من ضرائب غير مباشرة يتكون من الآتي:

i. ضريبة رسوم الإنتاج وكانت تطبق على المنتجات المحلية الصناعية وبأسعار متفاوته وتديرها الإدارة العامة لشرطة الجمارك.
ii. ضريبة مبيعات وتطبق على المنتجات الصناعية المحلية وتديرها شرطة الجمارك وعلى الخدمات ويديرها ديوان الضرائب.
iii. ضريبة إستهلاك على الواردات وبأسعار متفاوتة وتديرها شرطة الجمارك.
iv. ضريبة إستهلاك على بعض السلع المحلية كالسجائر والبوهيات والأسمنت والمياه الغازية والسكر والعربات والبترول وتديرها شرطة الجمارك.

وقد كان من عيوب ذلك النظام:

i. الضريبة تراكمية حيث يمكن أن تتكرر كل هذه الأنواع أو بعضها على سلعة واحده.
ii. قلة الحصيلة حيث كانت الضريبة تحسب على سعر البيع الأول ونظراً لتلك العيوب والتشوهات في تطبيق الضرائب غير المباشرة كانت توصية لجنة الإصلاح الضريبي بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة.[2] حيث بدأ تطبيقها في يونيو 2000م وهي ضريبة تفرض على المراحل المتلاحقة لتوزيع وإنتاج وتداول السلع أو تقديم الخدمات.وهذا يتطلب تقديم المشاركين

[1] المصدر السابق، ص 87
[2] المصدر السابق ،ص 142

في هذه العملية مستندات بتكلفة الحصول على السلعة من مراحل ظهورها داخل البلاد كمواد خام محلية أو واردة،ومستندات بيعها في كل مرحلة وإخضاعها للضريبة وفق الفئة أو الفئات المحددة لكل مرحلة.وبموجب تطبيق الضريبةعلى القيمة المضافة تم إلغاء الضرائب التالية:

- ضريبة المبيعات على السلع والخدمات الولائية والإتحادية.
- ضريبة الخدمات على السلع والواردات.
- نظام الخصم والإضافة عدا مرحلة الواردات.
- رسوم الإنتاج على السلع الولائية والإتحادية ماعدا سبع سلع منتقاه.[1]

من مزايا الضريبة على القيمة المضافة ما يلي:

i. ضريبة عادلة لأنها تقوم بتوزيع العبء الضريبي على المراحل الإقتصادية المختلفة للعملية الإنتاجية توزيعاً عادلاً يتمشى مع القيمة التي أضافتها كل مرحلة على القيمة الإجمالية.
ii. تعمل على تبسيط النظام الضريبي الحالي والذي يقوم على تعدد الضرائب المفروضة على الإستهلاك والسلع الخدمات والتي تشمل ضريبة المبيعات والإنتاج والإستهلاك .
iii. تؤدي إلى زيادة الحصيلة الإيرادية للدولة لإتساع قاعدتها.
iv. تقلل من فرص التهرب الضريبي لأنها غير مركزة في مرحلة واحدة يمكن التهرب منها.
v. تجنب الإزدواج الضريبي أو التراكم الذي يعتبر من عيوب الضرائب الأخرى البديلة.
vi. من أهم ميزاتها دعم المركز التنافسي في الأسواق الخارجية لأنها تعمل على تشجيع الصادر بالسماح بالإسترداد الضريبي مما يعني تخفيض قيمة السلع الصادرة.
vii. تعتبر وسيلة فعالة للرقابة على الضرائب المباشرة على أرباح المنشآت المختلفة بما تتيحه من معلومات.
viii. إن كثير من أصحاب الدخول المرتفعة الذين يساهمون في ضرائب الدخل ولا تتناسب نسبة مساهمتهم مع ثرواتهم يمكن أن تمتص مثل هذه الضريبة نسبة كبيرة من دخولهم.[2]

(3-1-2) الإيرادات غير الضريبية:

هي الجزء المكمل للإيرادات الذاتية، وتشمل الإيرادات غير الضريبية إيرادات الرسوم المصلحية والإيرادات القومية.

[1] هاشم حمدان،مصدر سابق،ص 9
[2] الموسوعة الضريبية،مصدر سابق،ص ص 143-144

(أ) الرسوم المصلحية:

تتمثل في عائد الرسوم التي تتحصلها الوحدات والوزارات والمصالح الحكومية الإتحادية مقابل خدماتها التي تقدمها للجمهور وفق الفئات والرسوم التي تجاز بالموازنة العامة للدولة.

(ب) الإيرادات القومية:

تشمل الإيرادات القومية الإيرادات البترولية والإيرادات القومية غير البترولية والتي تتمثل في أرباح وفوائض الهيئآت الحكومية وعائد الإستثمارات الحكومية وعائد بيع أصول الدولة وعائد الخصخصة وأخرى.[1]

(3-1-3) السياسة المالية في جانب الإيرادات:

نسبة لطول السلسلة الزمنية والمتمثلة في الفترة 80-2012م إضافة إلى التباين في بعض السياسات التي تم إجراؤها خلال العقود الثلاث ،يمكن أن تقسم هذه الفترة إلى ثلاث فترات حيث يمثل كل عقد فترة على حده ، عليه ستكون الفترات كما يلي:

فترة الثمانينات 1980م-1989م

فترة التسعينيات 1990م-1999م

فترة الألفيات 2000م-2012م.

ستتناول الدراسة السياسة الضريبية بشيء من التركيز باعتبارها أهم أداة في السودان في جانب الإيرادات.

وفقاً للقوانين الضريبية والضرائب المطبقة في السودان في الفترة من 80-2012م نورد أهم السياسات الضريبية في ذلك الجانب.

(3-1-3-1) السياسة الضريبية في الفترة1980-1989:

- **ضريبة أرباح الأعمال**:

يتم حسابها حسب الفئات والشرائح الواردة بالقانون بالتدرج التصاعدي في الشريحة، على الرغم من إخضاع كآفة الدخول للضريبة بموجب قانون ضريبة الدخل لسنة 1986 إلا ان هنالك إعفاءات تتم بموجب المادة(17) من قانون ضريبة الدخل لسنة1986 التي يجوز لوزير المالية بتوصية من أمين ديوان الضرائب إعفاء أي دخل إلى مدى معين يحدده في أمر يصدره كما يجوز للوزير أيضاً إلغاء ذلك الإعفاء.

أيضاً هنالك إعفاء من ضريبة أرباح الأعمال يتم بموجب قانون تشجيع الإستثمار وهو إعفاء محدد (5-10) سنوات ،وكذلك هنالك إعفاء بموجب أي قانون خاص معتمد من السلطة التشريعية.[1]

[1] جمهورية السودان،وزارة المالية والإقتصاد الوطني،الإدارة العامة للسياسات الإقتصادية الكلية والبرامج،العرض الإقتصادي 2004م ص ص 90-91

- **الضريبة على الدخل الشخصي:**

في هذه الفترة عدل قانون ضريبة الدخل الشخصي لسنة1986 بناء على واقع التطبيق وبناءً على توصيات لجان الإصلاح الضريبي لسنة 1983 وقد شملت هذه التعديلات رفع الحد الأدنى المعفي من الضريبة عدة مرات تمشياً مع غلاء المعيشة بالإضافة إلى تخفيض فئات حساب الضريبة لكل شريحة من الدخل.كما أن من ضمن الإعفاءات التي طبقت إعفاء موظفي القطاع العام الذين تجاوزت خدمتهم 25 عاماً أو بلغوا سن الخمسين من ضريبة الدخل الشخصي وتطبيق الإعفاء في القطاع الخاص بإعفاء ما يعادل المرتبات المعفاة في القطاع العام.[2]

- **الضريبة على دخل ايجار العقارت:**

أعفى قانون ضريبة الدخل لسنة1986 والقوانين السابقة دخل إيجار العقارات الذي تحصله الحكومة الإتحادية والمجالس المحلية والهيئات الحكومية من الضريبة ،كما يجوز لوزير المالية إعفاء أي دخل من الضريبة يشمل دخل إيجار العقارات في حالات الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية ...إلخ.[3]

- ضريبة الدفاع :

تم إلغاؤها في العام 1985م

- ضريبة المغتربين:

تم إدخالها في العام 1980م ومرت بعدة تعديلات إلى أن صدر بها قانون منفصل عن قانون ضريبة الدخل بمسمى(قانون المساهمة الوطنية الإلزامية للسودانيين العاملين بالخارج لسنة 1986م).تدفع الضريبة على دخل السودانيين العاملين بالخارج بفئات مبينة وبالعملة وسعر الصرف الذي يحدده الوزير بأمر يصدره.

*إذا دفع السوداني العامل بالخارج ضريبة دخل في مكان عمله تخصم هذه الضريبة من الضريبة المقررة عليه بموجب هذا القانون.

*الأفراد السودانيون العاملون بالخارج(المعارون من الدولة) تدفع الضريبة على أساس قيمة المرتب الوظيفي في السودان.

---

[1] الموسوعة الضريبية ،ص 4-5

[2] الموسوعة الضريبية ، ص 12

[3] المصدر السابق ، ص 28

* تدفع الضريبة 10% من الدخل السنوي في حالة الأشخاص العاملين بالخارج غير المعارين من الدولة.[1]

(3-1-3-2) السياسة الضريبية في الفترة:1990م-1999م

شهدت هذه الفترة تطبيق العديد من السياسات والإصلاحات نورد أهمها:

- المعالجات الضريبية والسعرية للمواد الخام (قطاع السكر)
- تعديل فئات الرسوم الجمركية(تعديل بعض الفئات في بعض الوحدات كإدارة الجوازات)[2].
- الإستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الضريبية لإخضاع كل الأنشطة التجارية للضريبة بجانب توسيع المظلة الضريبية مع ترقية سبل التحصيل ومكافحة التهريب الضريبي[3].
- إزالة مفارقات الرسوم لبعض الصناعات مع تخفيض رسوم الإنتاج لبعض السلع.
- هنالك إعفاءات ضريبية في جانب الإستثمار حيث تمنح المشروعات الإستراتيجية فترة إعفاء عشرة سنوات والمشروع غير الإستراتيجي خمس سنوات وتبدأ ببداية النشاط الإنتاجي ،وتشمل الإعفاءات إعفاء تلقائي من الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الوارد على السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج ورسوم الصادر لمنتجات المشروع[4].
- عدم فرض الضرائب والرسوم على المشروعات الإتحادية من قبل الولايات والمحليات خلال فترة الإعفاء من الضرائب[5]

(3-1-3-3) السياسة الضريبية في الفترة 2000-2012م:

شهدت هذه الفترة حزمة من السياسات الكلية والقطاعية بهدف تحقيق معدلات نمو موجبة أدت في مجملها إلى تغيير أساسي في هيكل الإيرادات العامة الذاتية نوجز أهمها في الآتي:

- إلغاء ضريبة التنمية على المشروعات المعفاة بموجب قانون تشجيع الإستثمار والقوانين الخاصة الأخرى منذ العام 2004م.
- تم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة .
- الإستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الجمركية بغرض تقليص الفاقد الإيرادي منها.

[1] المصدر السابق ، ص ص 77-79
[2] العرض الإقتصادي للعام 1996م ، ص 95
[3] العرض الإقتصادي للعام 99 ، ص 79
[4] المصدر السابق ، ص 81
[5] المصدر السابق ،ص 160

- تطبيق إتفاقية قسمة الثروة في جانب الإيرادات البترولية.
- البدء في تطبيق دمغة الجريح ودمغة الطلاب وتحصيل عائداتها للخزينة العامة.فرض ضريبة دفاع عام 2001 بفئة 5% على الواردات الخاضعة للرسوم وفئة2% على واردات الإستثمار وعدلت إلى 3% في عام 2003م إلى أن تم إلغاؤها في يوليو 2003م[1].
- رفع فئة رسوم الإنتاج على العربات المستوردة والمنتجة محلياً[2].
- توفير الحماية للمثيل المنتج محلياً بإجراء الآتي:

1. زيادة فئة رسوم الوارد على منتجات الحديد والصلب والألمونيوم وأجزاؤها.
2. زيادة الرسوم الجمركية على الأسمنت المستورد مع تخفيض رسوم الإنتاج على الأسمنت المنتج محلياً .
3. زيادة فئة ضريبة التنمية على الواردات من 5% إلى 15% .
4. وقف منح تراخيص الإستثمار لعربات اللموزين بهدف تقليل الفاقد الإيرادي الناتج من الإعفاءات الجمركية الممنوحة لها وفقاً لإستيراد العربات المستعملة.[3]
5. زيادة الإيرادات بتوسيع المظلة الضريبية[4].
6. رفع الدعم التدريجي عن المحروقات[5].

(3-1-4) تحليل السياسة الضريبية في الفترة 2000م-2012م:

نسبة لطول السلسلة الزمنية ولتبسيط التحليل للإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة تقسم الفترة لثمانية فترات ، عليه يؤخذ المتوسط لكل أربعة سنين عدا الفترة الأخيرة ستأخذ خمس سنوات وذلك إبتداءاً من العام 1980-2012م

الجدولان التاليان يوضحان متوسط الإيرادات والثقل النسبي لمصادر الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات(%) في الفترة من 1980- 2012م

[1] أداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة 2000-2005م ، وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، ابريل 2006م ، ص ص 51-54
[2] العرض الإقتصادي للعام 2009 ، ص 90
[3] العرض الإقتصادي للعام 2010م ، ص ص 92-93
[4] التقرير الثاني والخمسون لبنك السودان المركزي 2010م ، ص 99
[5] المصدر السابق ،ص 106

جدول رقم(1/1/3)

متوسط الإيرادات من 1980-2012م

(بملايين الجنيهات)

متوسط السنوات	الإيرادات الكلية	الإيرادات الضريبية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	إيرادات أخرى
1983-1980	1012.13	814.20	164.35	649.85	197.93
1987-1984	3824.65	1331.39	285.06	1046.33	2493.26
1991-1988	8263.88	3358.68	379.38	2979.30	4905.20
1995-1992	7211.00	5666.00	2157.25	3508.75	1545.00
1999-1996	5369.50	4251.00	1211.50	3039.50	1118.50
2003-2000	7611.15	2071.75	431.00	1640.75	2616.25
2007-2004	13990.10	5630.13	891.25	4738.88	8359.98
2012-2008	22085.28	10619.08	1089.00	9530.08	11466.20
2012-1980	**9077.45**	**4411.76**	**826.10**	**3391.68**	**4665.69**

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1)، (A -1)

جدول رقم(2/1/3)

متوسط الثقل النسبي لمصادر الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات من 1980-2012م (%)

متوسط السنوات	الإيرادات الضريبية %	الضرائب المباشرة%	الضرائب غير المباشرة%	إيرادات أخرى*
1983-1980	80.44	16.24	64.21	19.56
1987-1984	34.81	7.45	27.36	65.19
1991-1988	40.64	4.59	36.05	59.36
1995-1992	78.57	29.92	48.66	21.43
1999-1996	79.17	22.56	56.61	20.83
2003-2000	27.22	5.66	21.56	72.78
2007-2004	40.24	6.37	33.87	59.76
2012-2008	48.08	4.93	43.15	51.92
2012-1980	**48.60**	**9.10**	**37.36**	**51.40**

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1) ، (C -1)

من الجدول رقم(1/1/3)وجدول رقم (2/1/3)السابقين يلاحظ ما يلي:

- بلغ متوسط الإيرادات الكلية لفترة الدراسة 9077.45 مليون جنيه سجلت فيها الإيرادات الضريبية متوسط قدره 4411.76 مليون جنيه بنسبة مساهمة بلغت 48.60%.

- سجلت الإيرادات الكلية ارتفاعا مقدراً خاصة في الفترة من 2004-2007م إلى الفترة 2008-2012م حيث بلغ متوسط الفترة 2007-2004م 13990.10 مليون جنيه و22085.28 للفترة 2008-2012 مقارنة بـ 7611.15 مليون جنيه في الفترة 2003-2000م ويعود ذلك إلى إرتفاع مساهمة عائدات البترول السوداني في الإيرادات الكلية.
- بالرغم من أن متوسط الفترة الأخيرة قد صاحب انفصال جنوب السودان والذي ترتب عليه فقدان ما يقارب 75% من إنتاج البترول ، إلا أن مصادر الإيرادات الأخرى عدا الضرائب المباشرة قد حققت إرتفاعاً كبيراً مما أدى إلى زيادة الإيرادات الكلية.
- تدنى متوسط نسب مساهمة الضرائب المباشرة خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ أدنى حد لها في الفترة 2008-2012 نسبة 5% ويعزى ذلك لإلغاء ضريبة المبيعات ونظام الخصم والإضافة.
- بلغت مساهمة الضرائب غير المباشرة أعلى مستوى لها خلال الفترة 1980م-1983م حيث سجلت نسبة 64.21% ، أيضاً يلاحظ أن هنالك ارتفاعاً في مساهمة الضرائب غير المباشرة في الفترتين 1992-1995، 1996-1998 م حيث بلغت 48.66% و56.61 % للفترتين على التوالي ويرجع ذلك إلى الإستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الضريبية وتوسع المظلة الضريبية.

الشكل التالي يوضح مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الإيرادات الكلية

شكل رقم (3/1/3)

متوسط مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الإيرادات للفترة من1980م-2012م

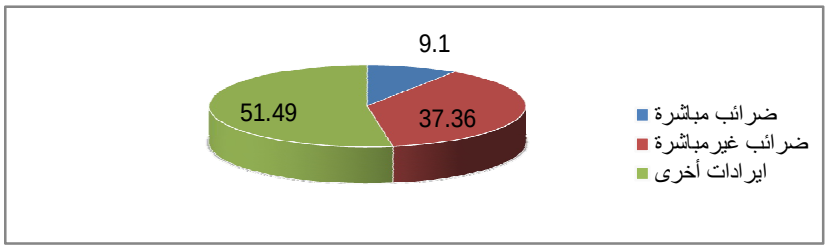

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1)

من الشكل أعلاه يلاحظ إنخفاض نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات الكلية مقارنة بالضرائب غير المباشرة حيث نجد متوسط مساهة الضرائب المباشرة لفترة الدراسة لا يتعدى 9.10% مقارنة بـ 37.36% لغير المباشرة ، وهذا شأن الدول النامية إذ أن الضرائب المباشرة تفرض على الدخل والثروة والدول النامية تعاني من إنخفاض نصيب الفرد من الدخل مما ينعكس على الضرائب المباشرة .

الشكل التالي يوضح متوسط معدل نمو الإيرادات الكلية

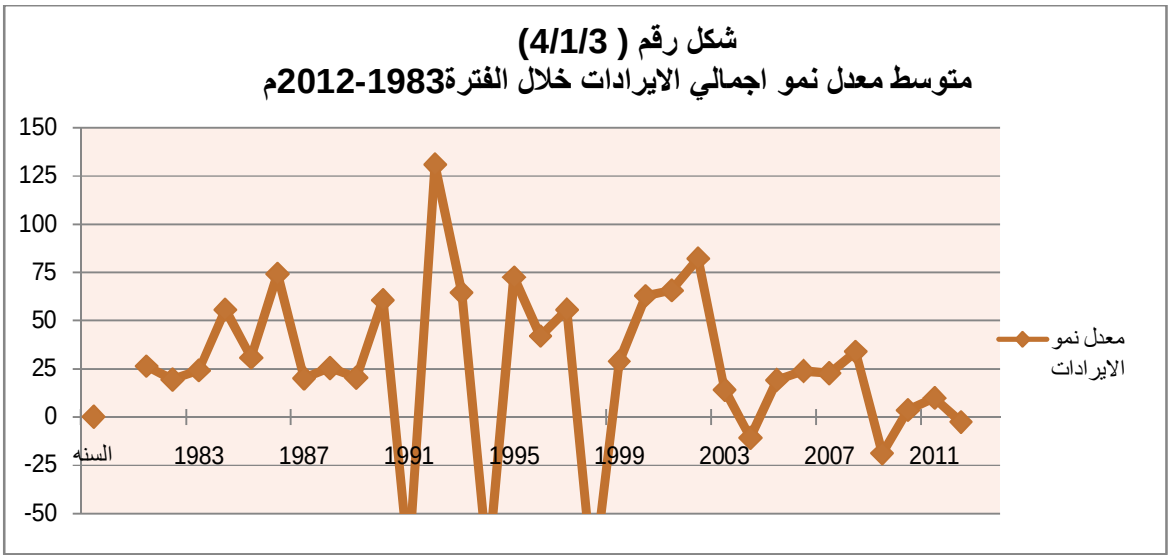

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1)

من الشكل أعلاه يلاحظ الآتي:

- سجلت الايرادات الكلية أعلى معدل نمو لها في العام 1991 م حيث بلغ 130.73%.
- بلغت الإيرادات الكلية أدنى مستوى معدل نمو 85.34- % وذلك في العام 1998م.
- تذبذبت معدلات النمو صعوداً وهبوطاً في الفترة 1996-2012 حيث بلغت أعلى مستوى لها في 2002 وذلك لدخول البترول السوداني منظومة الايرادات الكلية ،كما تدنى مستوى معدل نمو الإيرادات إلى 2.63-% في العام 2012م ، و يعزى ذلك لخروج البترول السوداني من قائمة الإيرادات الكلية.

(3-1-5) أثر السياسة الضريبية في الناتج القومي الإجمالي في الفترة 1980م-2012م:

(3-1-5-1) مفهوم الناتج القومي الإجمالي:

يعتبر الناتج القومي الإجمالي احد المقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدولة ، وهو عبارة عن مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال العام،بالإضافة إلى صافي متحصلات عوامل الإنتاج الوطني بالخارج والمدفوعات للأجانب.[1]

[1] التقرير الحادي والخمسون لبنك السودان المركزي،مرجع سبق ذكره،ص 138

(3-1-5-2) أثر السياسة الضريبية على الناتج القومي الإجمالي

يمكن أن تؤثر السياسة الضريبية على الناتج القومي الإجمالي سلباً أو إيجاباً كلٍ على حسب الكم والكيف وذلك إما بتثبيطها للإنتاج أو بزيادته من خلال النشاط الذي فرضت عليه الضريبة.

من جدول رقم (2/1/3) والممثل في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (5/1/3)

متوسط الإيرادات الكلية خلال الفترة 1980-2012م

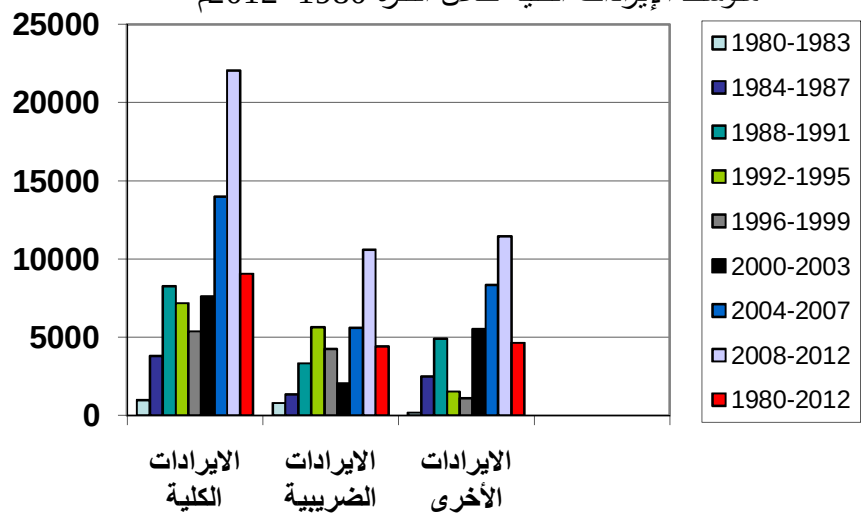

المصدر :إعداد الباحث من جدول رقم (2/1/3)

من الشكل السابق يلاحظ الآتي:

- الايرادات الضريبية تشكل نسب عالية مقارنة بالإيرادات الاخرى خاصة الفترة 1996-1999م ،هذا الإستقطاع الضريبي ساهم في تثبيط الإنتاج مما انعكس سلباً على الناتج القومي إذ نجد تذبذب و تراجع في معدلات نمو الناتج القومي حيث بلغ أدنى مستوى معدل نمو 41.66%- وذلك في العام 1996م ، أنظر ملحق رقم (1) ، (1- B) معدلات نمو المتغيرات.
- كما يلاحظ أيضاً أنه في فترة الألفيات وبالرغم من تزايد الإيرادات الضريبية إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الكلية قد إنخفض وبالمقابل زادت نسبة مساهمة الإيرادات غير الضريبية وذلك يعود إلى ظهور البترول السوداني في أغسطس 1999م واستيعابه كبند جديد في جانب الايرادات غير الضريبية والذي ظلت مساهمة عائده تسجل إرتفاعاً مستمراً خلال فترة الالفيات مما انعكس إيجاباً

على الناتج القومي الإجمالي حيث حقق الناتج معدلات نمو موجبة 2003-2005م أنظر ملحق رقم (1) ، (B -1) معدلات نمو المتغيرات.

- تناقص معدلات نمو الناتج خلال العامين 2006- 2007م يعود ذلك إلى تطبيق إتفاقية قسمة الثروة عام 2005م وذلك في جانب الإيرادات البترولية حيث تم الإلتزام بتحويل نصيب حكومة الجنوب من العائدات البترولية وفق ما نصت عليه إتفاقية السلام الشامل.
- في الفترة 2010-2012 ظل الناتج القومي يسجل معدلات نمو متناقصة ، ويعزى هذا التراجع في معدلات نمو الناتج إلى الإرتفاع المستمر للضرائب والذي نتج عن السياسات الضريبية التي اتخذت سواء أكان سياسة الحد من الإعفاءات الجمركية بغرض تقليص الفاقد الإيرادي أو زيادة فريضة ضريبة التنمية أو رفع فئات رسوم الإنتاج على العربات المستوردة والمنتجة محلياً .

ظلت الضرائب تشكل نسب عالية من الناتج القومي الإجمالي لأغلب متوسط السنوات حيث بلغت أعلى مستوى لها خلال الفترة(2008-2012) بمتوسط قدره 40% كنسبة من الناتج القومي الإجمالي. الجدول التالي يوضح متوسط نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي.

جدول رقم(3/1/3)

متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي في السودان في الفترة 1980م-2012م

متوسط السنوات	الناتج القومي الإجمالي	الإيرادات الضريبية كنسبه من الناتج القومي%	الضرائب المباشرة كنسبه من الناتج القومي%	الضرائب غير المباشرة كنسبه من الناتج القومي%
1983-1980	8947.05	9.10	1.84	7.26
1987-1984	9857.07	13.51	2.89	10.61
1991-1988	15291.02	21.97	2.48	19.48
1995-1992	22355.44	25.35	9.65	15.70
1999-1996	13428.99	31.66	9.02	22.63
2003-2000	15317.09	13.53	2.81	10.71
2007-2004	19397.80	29.02	4.59	24.43
2012-2008	26572.88	39.96	4.10	35.86
2012-1980	**16638.33**	**26.52**	**4.97**	**20.38**

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1) ، (A -1)،(C -1)

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

- ظل الناتج القومي الإجمالي يسجل إرتفاعاً مستمراً لمتوسط الفترات1988-2012م عدا متوسط الفترة 1996-1999 حيث بلغ 13,428.99 مليار جنيه ويعود ذلك إلى حالة التضخم التي كانت سائدة آنذاك.
- سجلت الإيرادات الضريبية أدنى مستوى لها كنسبة من الناتج القومي خلال متوسط الفترة (1980-1983) حيث بلغت 9.1% ويعود ذلك إلى تدني الناتج القومي خلال تلك الفترة والذي نتج عن جراء السيول والفياضانات التي عمت البلاد مما أثر على الإنتاج الزراعي إضافة إلى ظروف الحرب في ذاك الوقت.
- بالرغم من تزايد متوسط نسب الإيرادات الضريبية من الفترة (1984-1987) إلى (1996-1999) إلا أنه يلاحظ إنخفاضها في الفترة (2000-2003) حيث انخفضت من 31.66% للفترة (1996-1999) إلى 13.5% (2000-2003).ويعود ذلك إلى دخول البترول منظومة الإيرادات العامة وبالتالي قلت نسبة الإستقطاع الضريبي من الناتج القومي الإجمالي وذلك بمقابل الزيادة في جانب الإيرادات غير الضريبية.
- يلاحظ إرتفاع نسبة الإيرادات الضريبية من 13.5% لمتوسط الفترة (2000-2003) إلى 29.02% لمتوسط الفترة (2004-2007) ويعزى ذلك إلى التطورات الإقتصادية السائدة آنذاك من إتفاقيات السلام وقسمة الثروة وغيرها والتي تحتاج إلى موارد مالية.
- سجلت الإيرادات الضريبية نسب عالية من الناتج القومي الاجمالي لاغلب السنوات عدا الفترة (1980-1983) ،(1984-1987) ، (2000-2003) وقد بلغ متوسط الايرادات الضريبة إلى إجمالي الناتج القومي باستثاء هذه الفترات 21.97%، 25.35%،29.02%، 39.96% وتمثل هذه القيم نسب مرتفعة إذ أن نسبة الإستقطاع الضريبي في الدول النامية لا يتجاوز (20% -25%) نتيجة لإنخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي ، لكن من واقع السودان وباعتباره كدولة نامية نجد ان الإستقطاع الضريبي في كثير من الأحيان يتجاوز هذه النسبة بل يفوقها كما في الفترة 2012-2008 حيث بلغ 39.96% كنسبة من الناتج القومي، بهذا الإستقطاع الضريبي الكبير تكون الضريبة عبء على المواطن أولاً وأداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع مما انعكس سلباً على الناتج.

نجد أن السياسة الضريبية لها تأثير سالب على الناتج وهذا ينافي وجهة نظر التقليديين في كونه أن للضريبة أثر إيجابي على الحافز على الإنتاج من حيث أنها تدفع صاحب المشروع إلى الزيادة في الإنتاج.لكن هذا القول الذي تقول به النظرية التقليدية يمكن أن يجد سنداً إذا كان عدد الضرائب محدوداً وسعر الضريبة معتدلاً ، عكس ما عليه السودان، فإرتفاع الضريبة يؤدي إلى إنقاص قدرة الأفراد على العمل وبالتالي مقدرتهم على الإنتاج وكثيراً ما يلجأ أو يتحول الافراد

من المشاريع المنتجة التي فرضت عليها الضريبة إلى مشاريع أخرى غير منتجه بسبب كون السعر الضريبي منخفض مما ينعكس سلباً على الإنتاج. بالرغم أن الدولة سعت في تحفيز الإنتاج وذلك لقيامها ببعض الإعفاءات الضريبية للمشاريع الإستثمارية إلا أن هذه الإعفاءات لم تنعكس على الناتج بسبب أن مثل هذه المشاريع طويلة الأجل وبالتالي لا يظهر أثرها في الأجل القصير.

(3-2) مؤشر الإنفاق العام:

(3-2-1) هيكل المصروفات العامة:

يتمثل هيكل المصروفات العامة في أربعة فصول:

1. الفصل الأول ويشمل الأجور والمرتبات والمزايا التأمينية
2. الفصل الثاني يتكون من التسيير والبنود الممركزة والدعم الإجتماعي
3. الفصل الثالث يتعلق بالدعم الجاري للولايات
4. الفصل الرابع يختص بالصرف على مشروعات التنمية القومية والولائية

ويمثل الفصل الأول ،الثاني والثالث المصروفات الجارية بينما يمثل الفصل الرابع الصرف التنموي.

أولاً :المصروفات الجارية(الإنفاق الجاري) :

تشمل الأجور والمرتبات وتكلفة إلتزام الحكومة نحو التأمينات الإجتماعية والمعاشية للعاملين بالحكومة الإتحادية بالإضافة للتأمين والدعم الإجتماعي.ويشمل الدعم الإجتماعي دعم الكهرباء،دعم الأسر الفقيرة،دعم الأسرة المنتجة،دعم الأنشطة المنتجة للخريجين،دعم العلاج بالخارج والدعم الإجتماعي للدفاع.

كما يشمل أيضاً تسيير الوحدات الحكومية وإعتمادات البنود الممركزة ويمثل هذا الفصل محور الإنفاق الجاري،وتشمل البنود الممركزة الإعتمادات الموجهة للإنفاق على المصروفات السيادية المتمثلة في سداد إلتزامات الدولة من الديون الداخلية والخارجية وسداد الرسوم للواردات القومية ومستحقات وإمتيازات الدستوريين إضافة إلى مصروفات الخدمات والدعم الجاري والدعم التنموي للولايات . ويتم الدعم الجاري للولايات عبر الصندوق القومي لدعم الولايات من خلال دفعيات شهرية منتظمة أما الدعم التنموي فيشمل الصرف على تنفيذ مشروعات التنمية بالولايات المدعومة والتي تتضمن الخدمات الأساسية مثل تعليم الأساس والرعاية الصحية والمياه إضافة إلى القطاعات بأنواعها والتنمية الإقليمية والمحلية.

وقد تم تصنيف الولايات إلى مدعومة تتلقى دعماً تنموياً وفق أسس محددة أهمها الأداء المالي،الكثافة السكانية ،الموارد البشرية،الموارد الطبيعية ،البنية التحتية،التعليم،الصحة ، الأمن

ومتوسط دخل الفرد.الرأسمالية للمحافظة على أصول الدولة وإحلالها وكذلك الإعتمادات المرصودة لمقابلة الإحتياطيات المخصصة.[1]

ثانياً:مصروفات التنمية:

وهي المصروفات على المشرعات القومية بالعملة المحلية والقروض والمنح الأجنبية بجانب المساهمة في رؤوس الأموال.

ثالثاً : الزكاة :

بدأ تحصيلها في العام 1405هـ (1995م) عن طريق ديوان الزكاة والضرائب حتى إنشاء ديوان الزكاة عام 1999م .ولخصوصية الزكاة فإن مواردها ومصارفها لا ترصد ضمن الموازنة العامة للدولة بل تنعكس في الأداء الكلي للإقتصاد القومي.

يتم إنفاق الزكاة وفقاً لمصارف الزكاة الثمانية،كما يوجه بعض الصرف لدعم المشروعات الخدمية والإنتاجية حيث يتم تمليك وسائل الإنتاج وغيره من الدعومات الأخرى سواء كان لمشروعات جماعية أو فردية[2].

(3-2-2) تمويل الإنفاق العام:

يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر مختلفة تمثل الإيرادات العامة الذاتية نسبة أعلى بينما تشكل القروض والمنح نسبة أقل.

وتشمل مصادر تمويل الإنفاق بجانب الإيرادات الذاتية والقروض والمنح كل من شهادات شهامة،الإستدانة من الجهاز المصرفي (بنك السودان المركزي) ومصادر تمويل أخرى.[3]

(3-2-3) السياسة المالية في جانب الإنفاق العام:

نسبة لبعض التباين في سياسات الإنفاق العام التي تم تطبيقها خلال فترة الدراسة إضافة إلى طول الفترة يمكن تقسيم الفترة إلى ثلاثة عقود.

(3-2-3-1) سياسة الإنفاق في الفترة 1980م-1989م:

تتمثل المصروفات في هذه الفترة في ثلاثة محاور تتضمن الأجور والمرتبات وتمثل الفصل الأول ،الخدمات والتسيير وتمثل الفصل الثاني وهو يختص بالدعم المركزي للحكومات المحلية وتحويلات القوات المسلحة ويشكلان هذان الفصلان المصروفات الجارية.أما المحور الثالث للمصروفات فهو خاص بالتنمية.

---

[1] العرض الاقتصادي للعام 1983م ،ص65

[2] العرض الإقتصادي للعام 2009م ، ص 129

[3] العرض الإقتصادي للعام 2004 ،ص 94

ويوجه الصرف الجاري للحكومة المركزية إلى القطاعات الآتية:

1. القطاعات الإقتصادية:

وتتمثل في الصرف على الري،الطاقة الكهربائية،الزراعة،الموارد الطبيعية،الثروة الحيوانية،النقل والمواصلات،الأشغال والتشييد،الصناعة،الطاقة والتعدين والتجارة والتموين.

2. القطاعات الإجتماعية:

الصحة،التربية والتوجيه،الإعلام،الخدمة العامة،الإسكان،الشباب والرياضة والتعاون ، هذا بجانب سداد أصل الدين وفوائد الديون الداخلية والخارجية.

3. القوات المسلحة:

4. أخرى:

وتشمل الخارجية،الحكم المحلي(لا يشمل الإقليم الجنوبي)[1].

5. متنوعة :

اللجان والهيئات ،المؤسسات،الجامعات،الإقليم الجنوبي والإحتياطي.

أما الصرف المركزي على التنمية فيشمل الصرف على القطاع الزراعي، الصناعي ،النقل والمواصلات ،الطاقة والتعدين والتنمية الإقليمية والمحلية.[2]

(3-2-3-2) سياسة الإنفاق في الفترة 1990-1999م:

في هذه الفترة أصبحت المصروفات العامة تتكون من أربعة فصول بدلاً عن ثلاثة فصول مع إجراء بعض التعديلات في الفصول الثلاث لمشروع ميزانية العام 1994/1993م والذي صاحب تعديل تبويب الميزانية،عليه كانت التعديلات كما يلي:

1. تم تحويل بند المزايا والدعم الإجتماعي من الفصل الثاني(خدمات وتسيير) إلى الفصل الأول (أجور ومرتبات).
2. تم تحويل بند مصروفات أعمال جديدة صغيرة من الفصل الثالث(مصروفات تنمية) إلى الفصل الثاني تحت إسم خدمات رأسمالية.
3. تم تخصيص الفصل الرابع ليشمل بعض المصروفات القومية الممركزة سابقاً وهي مصروفات الإستثمارات الحكومية ودعم الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى التنمية.[3]

في هذه الفترة إنتهجت الدولة سياسة ضبط وترشيد الإنفاق العام وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية خاصة بعد منتصف الفترة.[4]

---

[1] العرض الإقتصادي للعام 83 ، ص 66
[2] العرض الإقتصادي للعام 87 ، ص 78
[3] العرض الإقتصادي للعام 1996 ،ص 97
[4] العرض الإقتصادي للعام 99،ص41

كما تم التركيز في أسبقيات التنمية القومية على المشروعات الإستراتيجية مثل شركة مصفاة الخرطوم وتأهيل البنيات الأساسية لمرافق الري والكهرباء وإنشاء الطرق القومية ومشروعات تلبية الحاجات الأساسية وقد أولت موازنة التنمية لعام 1999م إهتماماً كبيراً لدرء الآثار المتبقية للسيول والفيضانات.[1]

(3-2-3-3) سياسة الإنفاق العام في الفترة 2000-2012م:

شهدت هذه الفترة تطورات إقتصادية وسياسية هامة منها تطبيق إتفاقية السلام الشامل وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وصدور الدستور الإنتقالي 2005م.بجانب العملية الإنتخابية والتي ترتب عليها مجموعة من الإلتزامات المالية تم الإيفاء بها خلال هذه الفترة إضافة إلى الإلتزام بتوفير كآفة المتطلبات المالية لعملية الإستفتاء وتنفيذ قسمة الثروة.

يشمل الإنفاق العام المصروفات ببنودها المختلفة واقتناء الأصول غير المالية والسلع والخدمات ،تكلفة التمويل،الإعانات ،المنح والمنافع الإجتماعية والمصروفات.

إنتهجت الدولة العديد من السياسات لتشديد الرقابة على الإنفاق العام وترشيده وضبط العجز الكلي في الموازنه إلى أدنى حد ومن أهم هذه السياسات:

1. مقابلة إلتزامات تنفيذ إتفاقية السلام والتي تتطلب موارد مالية ضخمة.
2. الحد من الإستدانة من الجهاز المصرفي وتمويل عجز الموازنة من الأوراق المالية والصكوك،مال تركيز أسعار البترول،القروض والمنح[2]
3. الإلتزام بسياسة تشجيع العرض الكلي وذلك بتوجيه المزيد من الموارد نحو القطاعات الإنتاجية والبنيات الأساسية وترشيد الطلب الكلي بالتركيز على تمويل الإنفاق من مصادر حقيقية.
4. توجيه دعم مباشر للخدمات الأساسية مثل دعم قطاع الكهرباء والدعم الصحي.
5. معالجة الديون الداخلية المستحقة للقطاع الخاص واستخدام السندات الحكومية لإعادة الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص وتمكينه من توسيع نشاطه ورفع مساهمته في الإقتصاد.[3]
6. الإلتزام بتحويل نصيب حكومة الجنوب من العائدات البترولية وفق ما نصت عليه إتفاقية السلام الشامل.
7. تم مضاعفة حجم الإنفاق الجاري للولايات.

[1] العرض الإقتصادي للعام99 ص 84
[2] أداء الإقتصاد السوداني ، مصدر سابق،ص 59
[3] المصدر السابق ص ص 63-64

8. تم الإلتزام بسداد الحكومة نحو صناديق الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي .
9. دعم البحوث الزراعية التطبيقية ونقل التقانة والإرشاد لزيادة الأنتاجية.

(3-2-4) تحليل سياسة الإنفاق العام في الفترة من 1980م – 2012م:

جدول رقم(4/2/3)

متوسط إجمالي المنصرفات ومتوسط الثقل النسبي لبنود المنصرفات (%) من 1980-2012م بملايين الجنيهات

متوسط السنوات	إجمالي المصروفات	المصروفات الجارية	مصروفات التنمية	المصروفات الجارية كنسبة من اجمالي المصروفات%	مصروفات التنمية كنسبة من اجمالي المصروفات%
1983-1980	980.20	952.99	27.22	97.22	2.78
1987-1984	3032.23	2934.60	97.63	96.78	3.22
1991-1988	9250.25	8927.13	323.13	96.51	3.49
1995-1992	6605.20	6427.63	177.58	97.31	2.69
1999-1996	6397.05	5819.91	577.14	90.98	9.02
2003-2000	5062.35	4029.19	1033.16	79.59	20.41
2007-2004	15631.73	12226.00	3405.73	78.21	21.79
2012-2008	27646.01	24005.61	3640.40	86.83	13.17
2012-1980	**9325.63**	**8165.38**	**1160.25**	**87.56**	**12.44**

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1)

من الجدول رقم (4/2/3) يلاحظ ما يلي:

- بلغ متوسط إجمالي المنصرفات لفترة الدراسة 9,325.63 مليار جنيه ، شكلت المصروفات الجارية نسبة 87.56 % من اجمالي المنصرفات ونسبة 12.44% لمصروفات التنمية من جملة المنصرفات.
- ارتفعت المصروفات الجارية ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة (2004-2007) و(2008-2012 م) حيث بلغت15,631.73، و 27,646.01 مليار جنيه للفترتين على التوالي مقارنة بـ 5,062.35 مليار جنيه للفترة 2000-2003 وقد شكلت نسبة 78.21% ، 86.83% من جملة المنصرفات للفترتين على التوالي ويعود ذلك إلى بند قسمة الثروة واتفاقيات السلام وكذلك تبعيات إنفصال جنوب السودان سواءاً كان ذلك الصرف على عمليات الإستفتاء أو تعويضات أبناء جنوب السودان العاملين بالدولة.
- تزايد الصرف على التنمية للفترات 2000م-2003م ،2004م-2007م حيث بلغ 20.41% ، 21.79% من جملة المنصرفات مقارنة بـ 2.69% ،9.02% للفترتين 1992-1995 ، 1996-1999على التوالي ، وقد تركز هذا الصرف على

المشروعات المستمرة والبنيات التحتية الممثلة في الخزانات والسدود كسد مروي وتعلية خزان الروصيرص وغيرها بالإضافة إلى دعم برامج التنمية الزراعية.

- إرتفاع المصروفات الجارية مقارنة بالصرف على التنمية وخاصة في السنوات الأخيرة للدراسة (فترة الألفيات) ويرجع ذلك إلى مضاعفة حجم الإنفاق الجاري للولايات وزيادة الأجور إضافة لسداد الإلتزامات الخارجية.

شكل رقم (6/2/3)

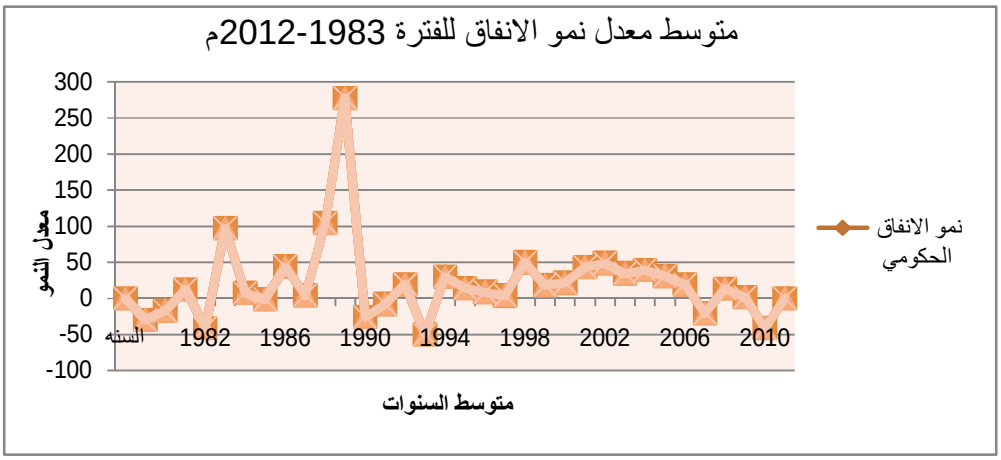

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1)

شكل رقم (7/2/3)

متوسط الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي خلال الفترة 1980-2012م

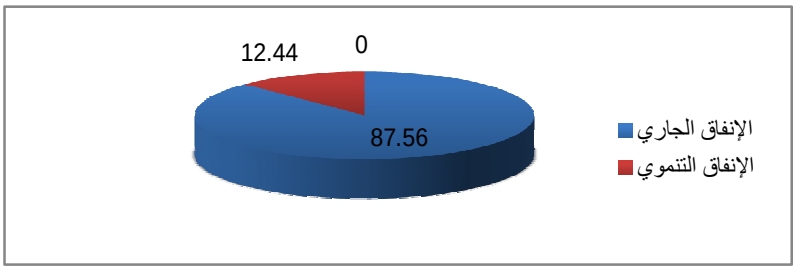

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1)

من الشكل رقم (5/2/3) يلاحظ أن متوسط الانفاق الجاري يمثل نسبة عالية مقارنة بالصرف على التنمية.

(3-2-5) أثر سياسة الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي:

يؤثر الإنفاق الحكومي على الناتج القومي الإجمالي من خلال نوعية الإنفاق وكيفية استخدامه. من الجدول رقم (4/2/3) والممثل في الشكل التالي:

شكل رقم (8/2/3)

متوسط المصروفات العامة للدولة خلال الفترة 1980-2012م

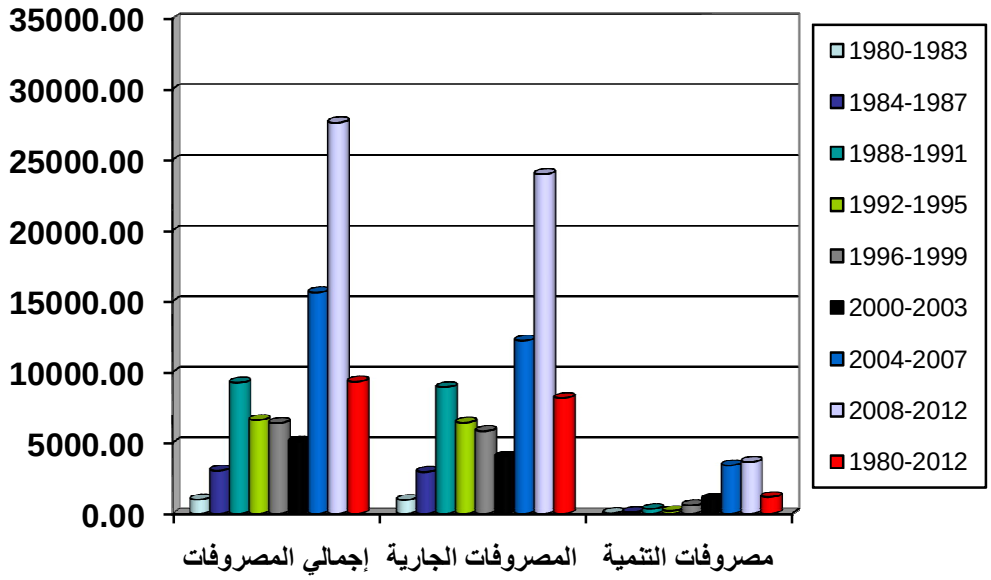

المصدر :إعداد الباحث من جدول رقم (4/2/3)

بالرغم من ارتفاع متوسط مصروفات الدولة للفترة 1980م-1983م مقارنة بمصروفات التنمية إلا أنها لم تؤثر بشكل إيجابي على الناتج القومي حيث نجد ان أغلبية معدلات النمو سالبة ، كذلك يلاحظ أن هنالك تذبذب واضح في معدلات النمو خلال فترة الثمانيات ويعود ذلك إلى عدة أسباب متعلقة بهذه الفترة منها أن معظم الإنفاق كان يوجه نحو الدفاع والأمن أي إنفاق غير منتج حيث يوجه جزء كبير من الموارد المادية والبشرية المتاحة نحو القطاع الأمني (حرب جنوب السودان) إضافة الى ذلك تكاليف السيول والفيضانات والتي غمرت المشاريع الإنتاجية الزراعية التي تم الصرف عليها ، هذا بجانب عدم الاستقرار السياسي وتعاقب الحكومات كل ذلك انعكس على الناتج القومي آنذاك.

شهد العامين 1990م و1991م إرتفاعاً في معدلات نمو الناتج القومي ويعود ذلك الى سياسة ترشيد الإنفاق العام وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية حيث بلغت معدلات نمو الناتج القومي 16% و18% للعامين على التوالي انظر ملحق رقم (1) (A-1) و(B -1) .

اذا ربطنا نوعية الانفاق وكميته بالناتج القومي للأعوام 1996م-1997م نجد ان هذه الأعوام شهدت معدلات نمو سالبة ويعود ذلك الى ارتفاع المصروفات الجارية مقارنة بمصروفات التنمية وهذا الصرف غير المنتج أثر سلباً على الناتج القومي.

أما الفترة 2000-2004م فيلاحظ تزايد الصرف على التنمية مقارنة بالاعوام السابقة حيث تم الصرف على المشروعات المستمرة وتأهيل البنيات التحتية لمرافق الري والكهرباء ودعم مؤسسات التمويل التنموي مما انعكس ايجاباً على الناتج وبالتالي معدلات نمو موجبة بخلاف العام 2002م انظر ملحق رقم (1) (A-1) و(B -1).

الفترة 2005- 2012م وبالرغم من التزايد المستمر للإنفاق العام الا ان الملاحظ تراجع في معدلات النمو عدا العام 2009م ، ويعزى ذلك إلى أن أغلبية الصرف صرف جاري حيث فاقت المصروفات الجارية إجمالي الايرادات ، ويعود ذلك إلى المبالغ المالية الطائلة التي تم صرفها خلال الفترة نتيجة للتطور السياسي والذي شمل اتفاقية السلام الشامل وما ترتب عليها من قسمة للثروة بالإضافة للاستفتاء والعملية الانتخابية والتي تطلبت موارد مالية ضخمة هذا بجانب تعويضات أبناء جنوب السودان العاملين بالسودان بعد عملية انفصال الجنوب ، فكل هذا الصرف المرتفع وغير المنتج انعكس سلباً على الناتج القومي حيث ادى إلى انحسار كبير في معدلات نموه خاصة العاميين 2010 و 2011م.

جدول رقم(5/2/3)

متوسط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج القومي الإجمالي في السودان في الفترة 1980م- 2012م

متوسط السنوات	الإنفاق الجاري%	الإنفاق التنموي%
1983-1980	10.65	0.30
1987-1984	29.77	0.99
1991-1988	58.38	2.11
1995-1992	28.75	0.79
1999-1996	43.34	4.30
2003-2000	26.31	6.75
2007-2004	63.03	17.56
2012-2008	90.34	13.70
2012-1980	49.08	6.97

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1)

من الجدول رقم(5/2/3) يلاحظ ما يلي:

- سجلت نسب الإنفاق الجاري أدنى مستوى لها في متوسط الفترة (1980-1983) حيث بلغت 10.65% وكذلك الإنفاق التنموي حيث بلغ 0.3% .
- الإرتفاع المتزايد لنسب الإنفاق الجاري خاصة لمتوسط الفترتين الآخيرتين فشكل أعلى مستوى له في الفترة (2008-2012) حيث بلغ 90% ويعود ذلك إلى تزايد نفقات الدولة لمقابلة التطورات السياسية التي سادت البلاد في تلك الفترة.

- بلغ متوسط نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج القومي خلال الفترة(1980-2012) 49%

أما متوسط نسبة الإنفاق التنموي إلى الناتج القومي فقد بلغ 6.97% ومن الملاحظ الإنفاق التنموي يشكل نسبة ضئيلة مقارنة بالإنفاق الجاري.

من خلال إنفاق الحكومة ومقارنة بالإيرادات يلاحظ ان الأغلبية العظمى لهذه المنصرفات يفوق الإيرادات أي عجز الإيرادات عن تغطية نفقات الدولة نتيجة التوسع في الإنفاق ،الشكل التالي يعكس متوسط إيرادات الدولة الكلية مقابل نفقاتها.

شكل رقم(9/2/3)

متوسط الإيرادات الكلية مقابل إجمالي الإنفاق خلال الفترة1980-2012م

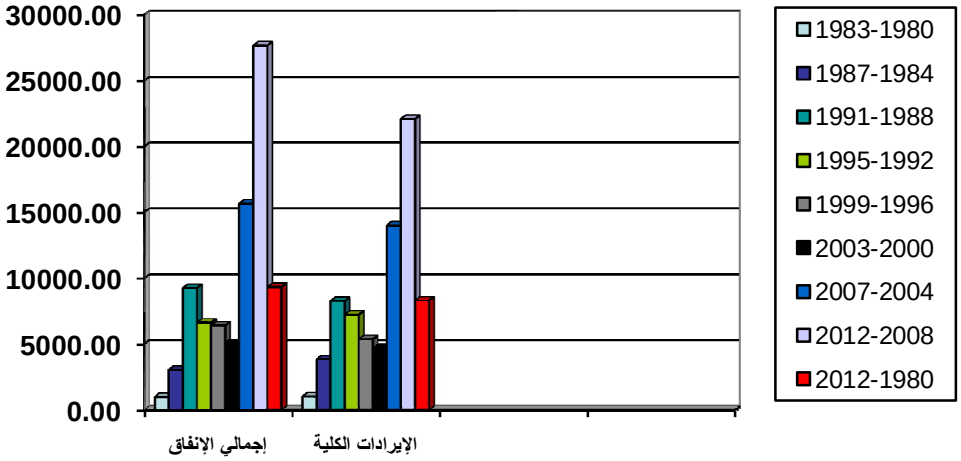

المصدر :إعداد الباحث من ملحق رقم (1)

من الشكل أعلاه يلاحظ التزايد المستمر للإنفاق ويعزى هذا التوسع في الإنفاق لعدة أسباب منها الإنفاق على التوسع في الجامعات استجابة لثورة التعليم العالي خاصة في فترة التسعينيات ،كذلك توجيه أكثر المنصرفات نحو الحرب وكمثال لذلك نجد أن نصيب قطاع الدفاع والداخلية بلغ 72% من جملة ما خصص لهذا الفصل في العام 2000م بينما كان قطاع الزراعة 2.2% والصحة 1.3%. إضافة إلى ذلك مقابلة إلتزامات السلام ودعم برامج السلام والتوطين .كل هذا الصرف المرتفع مقابل إيرادات الدولة والتي لا تفي بتغطية الصرف ،أدى إلى خلق عجز مستمر للحكومة مما كان له الأثر السالب على الناتج القومي الإجمالي .

الشكل التالي يوضح عجز الحكومة خلال فترة الدراسة.

شكل رقم(10/2/3)

عجز الحكومة خلال الفترة1980-2012م

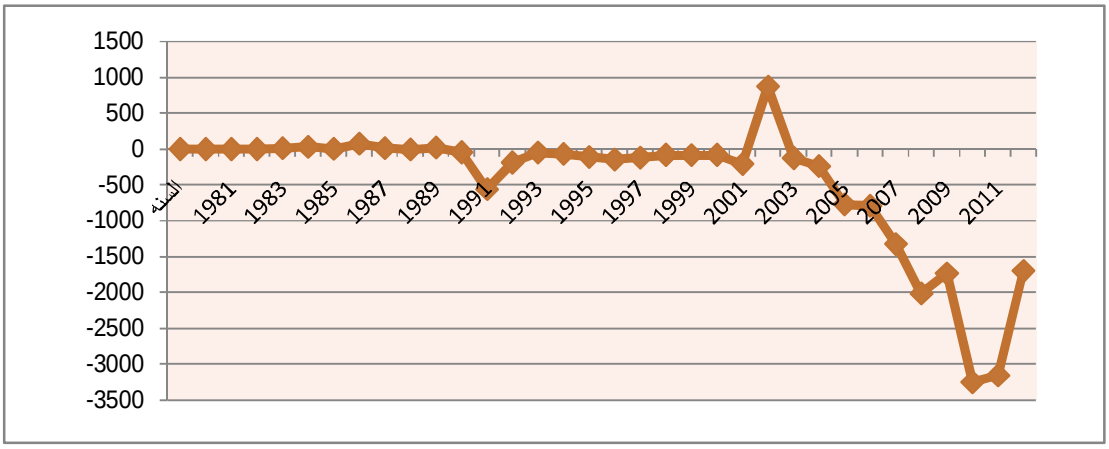

المصدر :إعداد الباحث

من الشكل أعلاه يلاحظ العجز المالي المستمر وبصورة كبيرة خاصة في الفترة 2004-2012م والذي نتج عن الظروف الإقتصادية والسياسية التي سادت البلاد وبالتالي تم صرف مبالغ كبيرة تولد عنها ذلك العجز.

(3-3) مؤشر الدين العام :

يتمثل الدين العام في السودان في الديون الداخلية والخارجية .

(3-3-1) الدين الداخلي:

تتمثل أدوات الدين الداخلي في الآتي:

أ- شهادات المشاركة الحكومية، صكوك الإستثمار الحكومية، سندات إطفاء الدين،الضمانات ،الأوامر المستديمة والمتأخرات.

ب-الإستدانة من بنك السودان المركزي:

تنص المادة (48-1) من قانون بنك السودان لعام 2002م على جواز منح تسليف مؤقت للحكومة لا يتعدى 15% من إجمالي تقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية التي يمنح فيها التمويل على ان يسدد ذلك التمويل في مدة لا تتجاوز الستة شهور التالية لنهاية السنة المالية التي منح فيها التمويل.[1]

ج- السحب من حساب تركيز البترول.

[1] التقرير الحادي والخمسون لبنك السودان المركزي ، 2011 ، ص 126

(3-3-2)الدين الخارجي:

تنحصر أهم شروط التمويل الخارجي في قياس عنصر القرض الذي يشتمل على عنصر الفائدة وجداول وفترة السداد ووسيلة تسوية المدفوعات وكذلك كيفية معالجة المتأخرات والفائدة معاً ، وتتأثر المديونية أيضاً بسعر الفائدة المعوم وأسعار الصرف وكيفية السداد بعملات غير عملة القرض، وتشمل مصادر الدين الخارجي للسودان الآتي:[1]

أ- ديون المؤسسات المالية الدولية:

هي مؤسسات ملكية عامة تمولها الدول الأعضاء وتقوم بتمويل الحكومات والمؤسسات التي تعمل في الدول النامية والإقتصاديات المتحولة ،وذلك للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بهذه البلدان.وتتميز طبيعة هذه الديون بأنها ديون ميسرة وذات آجال طويلة بإستثناء المستحق لصالح صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وهذه الديون لا تخضع للإعفاء.

ب- ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس:

هي ديون دول التعاون الثنائي غير المنضوية في تجمع نادي باريس وتنقسم هذه الديون إلى حكومية وأخرى تجارية تحت ضمان مؤسسات الضمان الأجنبية ، وتعتبر هذه الديون ذات طبيعة ميسرة وتمتاز بالأجل الطويل ، يمكن أن تخضع للإعفاء واعادة الجدولة بذات الشروط لنادي باريس ويمكن التفاوض بشأنها مع الدول الدائنة منفردة.

ج- دول نادي باريس:

هي ديون مجموعة غير رسمية من الممولين اتفقت لإعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية الحكومية والمضمونة بواسطة الحكومة ،وتشمل تسعة عشر دولة من أغنى بلدان العالم.والهدف العام للنادي هو السعي لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في كيفية سداد ديونها المستحقة وتقدم الخدمات المالية مثل إعادة جدولة الديون،تخفيض عبء الدين أو إلغائها على البلدان المدينة والدائنة.وتكون الجدولة على اصول القروض أو الفوائد أو كليهما مع فترة سماح لدمج المستحقات،وتتراوح مدتها من عام إلى عام ونصف العام،وقد يقوم النادي بمنح فترات أطول في نطاق الجدولة المتعدد السنوات.

د- ديون البنوك التجارية:

هي ديون المجموعة الإستشارية للبنوك التجارية والتي تعمل على التفاوض مع مجموعة البنوك التجارية الدولية الدائنة الخاصة وإعادة جدولة القروض التجارية غير المضمونة بواسطة الحكومات وإعادة هيكلتها،وتعتبر شروط هذه القروض قاسية من حيث قصرمدة

[1] المصدر السابق ،ص 2003-2004

القرض، قصر فترة السماح،وارتفاع سعر الفائدة التي تقاس على أساس اسعار الفائدة في لندن وهي المعروفة إختصاراً باصطلاح لايبور والتي تخضع للتقلب باستمرار.

هـ - تسهيلات الموردين الأجانب:

هي عبارة عن تسهيلات تجارية قصيرة الأجل غير مضمونة بواسطة مؤسسات الضمان الحكومية،قدمت من شركات أجنبية إلى شركات سودانية.

ويضم إجمالي الدين الخارجي أصل الدين إضافة إلى تكلفة التمويل والمتأخرات.

الجدول التالي يوضح متوسط ديون السودان الخارجية للفترة 1980م-2012م

جدول رقم (6/3/3)

متوسط ديون السودان الخارجية خلال الفترة 1980م–2012م

متوسط السنوات	ديون السودان الخارجية(مليون دولار)
1983-1980	4989
1987-1984	9774.5
1991-1988	14032.5
1995-1992	17440.75
1999-1996	19959.25
2003-2000	22659.25
2007-2004	28530
2012-2008	37646.8
2012-1980	19932.58

المصدر : إعداد الباحث من ملحق رقم (1)

من الجدول رقم (6/2/3) يلاحظ الآتي :

- سجلت ديون السودان الخارجية أدنى مستوى لها في (1980-1983) حيث بلغ 4,989 مليار دولار بينما بلغ أعلى مستوى مديونية 37,646.8 مليار وذلك في الفترة (2012-2008).
- التزايد المستمر لديون السودان الخارجية حيث بلغ متوسط الدين الخارجي لفترة الدراسة 19,932.58 مليار دولار ، لكن بالرجوع إلى هيكل المديونية بالسودان نجد أن إرتفاع هذه المديونية يعود إلى الفوائد التعاقدية والجزائية حيث تمثلان أكثر من 50% من إجمالي المديونية القائمة على حكومة السودان .الجدول التالي يوضح هيكل مديونية السودان للفترة من 2000م- 2010م

جدول رقم (7/3/3)

هيكل مديونية السودان خلال الفترة 2000م – 2010م

(بملايين الدولارات)

السنة	أصل الدين	أصل الدين كنسبة من اجمالي %	الفائدة التعاقدية	التعاقدية %	الفائدة الجزائية	الجزائية %
2000	10784	52.55	4455	21.71	5282	25.74
2001	10703	51.46	3187	15.32	5747	27.63
2002	11894	50.38	4864	20.60	6850	29.02
2003	12353	48.05	5611	21.82	7746	30.13
2004	12644	47.21	5579	20.83	8561	31.96
2005	12483	46.22	5629	20.84	8893	32.93
2006	12825	45.07	4106	14.43	11526	40.50
2007	13888	43.57	4454	13.97	13531	42.45
2008	14482	43.18	4424	13.19	14636	43.63
2009	15407	43.17	3821	10.71	11059	30.99
2010	15936	42.15	3772	9.98	17742	46.93

المصدر : إقتصاد السودان في أرقام 2000-2010م ، وزارة المالية والإقتصاد الوطني، ص

بالنظر إلى هيكل المديونية أعلاه يلاحظ تزايد الفوائد الجزائية بصورة مرتفعة ونتيجة لهذه الشروط القاسية ارتفعت مديونية السودان الخارجية ، كما يلاحظ أيضاً ضعف مقدرة السودان على السداد مما أدى إلى تفاقم المديونية.

شكل رقم (11/3/3)

متوسط الدين الخارجي خلال الفترة 2000م– 2010م

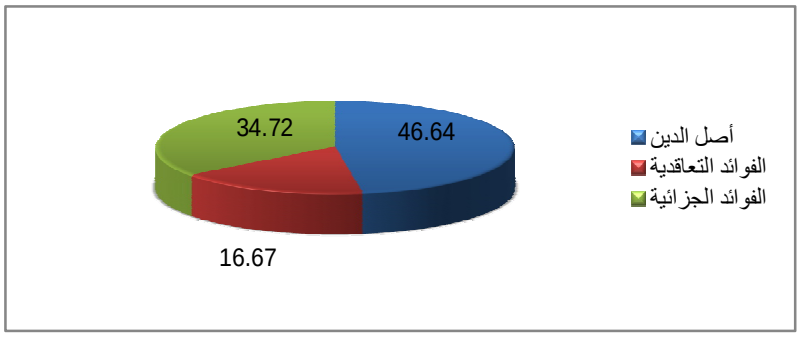

المصدر :إعداد الباحث من جدول (7/3/3)

من الشكل أعلاه يلاحظ أن متوسط أصل الدين يشكل نسبة أقل من 50% من إجمالي الدين بينما تشكل الفوائد الجزائية والتعاقدية معاً أكثر من 50% من إجمالي الدين مما كان له الأثر الكبير على استدامة الدين الخارجي .

تشكل إستدامة الدين الخارجي هاجساً بالنسبة للسودان والدول النامية إذ تعني إستدامة الدين أن الدولة يمكنها الإقتراض ويمكنها الإلتزام بالسداد.

وهنالك مؤشرات متعارف عليها تستخدم لقياس استدامة الديون الخارجية تجاه الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك مدى قدرة الدولة على مواجهة إلتزاماتها الخارجية في ظل الموارد المتاحة مثل الصادرات والإيرادات الحكومية للدولة بالإضافة إلى حجم الناتج الإجمالي.[1]

الجدول التالي يوضح متوسط مؤشرات استدامة الدين الخارجي للفترة 1980م-2012م

جدول رقم (8/3/3)

متوسط مؤشرات استدامة الدين الخارجي للفترة 1980م-2012م

متوسط السنوات	المؤشر المعياري %	مؤشر الإيرادات الحكومية %
1983-1980	%200	6.76
1987-1984	%200	7.94
1991-1988	%200	7.20
1995-1992	%200	46.06
1999-1996	%200	468.81
2003-2000	%200	732.42
2007-2004	%200	458.62
2012-2008	%200	492.66
2012-1980	%200	381.06

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1)

بالنظر للجدول رقم (8/3/3) أعلاه يلاحظ الآتي:

- إنخفاض مؤشرات إستدامة الدين الخارجي خلال الفترات الأولى من سنوات الدراسة حيث بلغت 6.76% ، 7.94% ، 7.20 % ، 46.06% لمتوسط الفترات (1983-1980) ، (1987-1984) ، (1991-1988) و(1995-1992) على التوالي.
- إرتفاع مؤشرات إستدامة الدين الخارجي خلال الفترات الأخيرة من سنوات الدراسة حيث بلغت 468.81 ، 732.42 ، 458.62 ، 492.6 لمتوسط الفترات (1999-1996) ، (2003-2000) ، (2007-2004) و(2012-2008).
- بلغ متوسط مؤشر استدامة الدين الخارجي لفترة الدراسة 381.06% ويلاحظ أن هذا المتوسط يفوق المؤشرالمعياري.
- إرتفاع مؤشرات استدامة الدين الخارجي بهذه الصورة خاصة فترة الألفيات يعزى إلى التوسع الحاد في الإنفاق الحكومي خاصة الجاري ذلك لمقابلة المستجدات السياسية والإقتصادية على نطاق البلاد مما ساهم في تفاقم المديونية.

[1] التقرير الحادي والخمسون لبنك السودان المركزي ، مرجع سبق ذكره ص 206

هذه المؤشرات توضح إستدامة الدين الخارجي للسودان وأن موقف السودان من حيث السداد يؤكد عدم مقدرته على السداد في ظل الإيرادات الحكومية الضعيفة والتي لا تفي لتغطية نفقات الدولة مما ترتب عليه عجز مستمر للموازنة ، فضلاً عن سداد الديون .

كذلك نجد أن النسبة المعيارية المتعارف عليها عالمياً لمؤشر الدين الخارجي تساوي 200% بينما مؤشر الفترات قد فاق هذه النسبة لمعظم الفترات انظر محلق رقم (1)

شكل رقم (12/3/3)

متوسط معدل نموالدين الخارجي خلال الفترة 1980م – 2012م

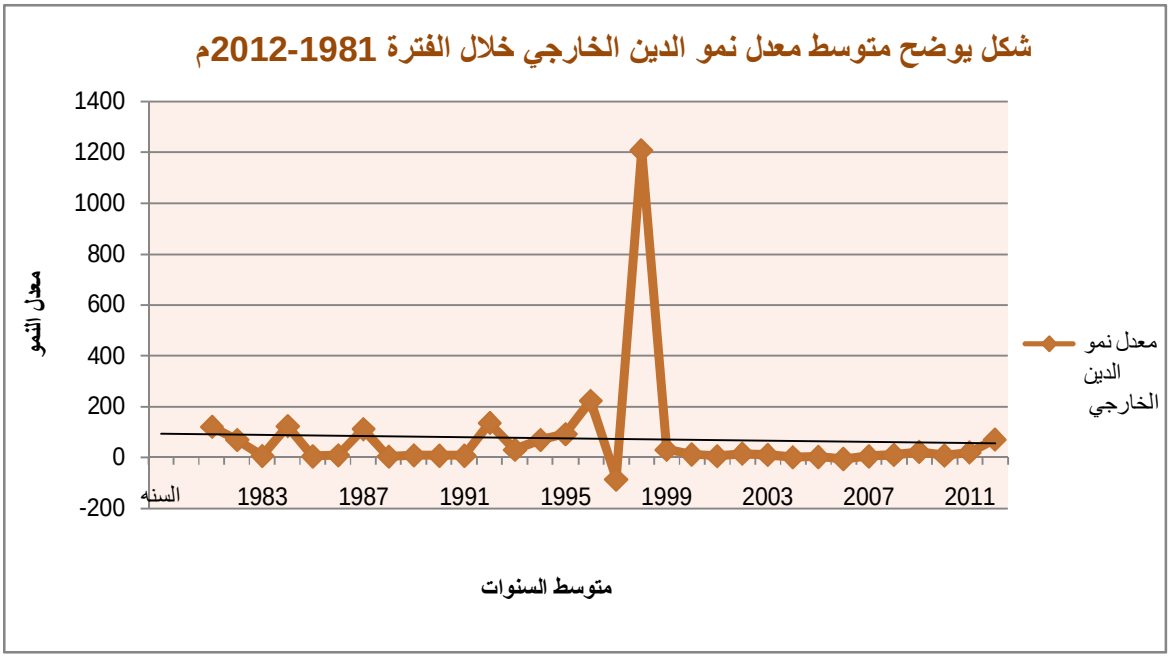

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1)

(3-2-2) أثر سياسة الدين الخارجي على الناتج القومي الإجمالي:

إذا قارنا الدين الخارجي بالناتج القومي خاصة فترة الثمانيات والتسعينيات نجد أنه لم يؤثر بشكل إيجابي علي الناتج القومي بسبب أسعار الفائدة المعومة والسداد بعملات غير التي تعاقد عليها في القرض . إضافة إلي ذلك عبء سداد الديون الحرجة الناتج عن الفوائد التعاقدية والجزائية والتي أدت إلي تراكم المديونية وبالتالي أصبحت عائق لنمو الناتج القومي ، من جانب آخر نجد أن العجز عن سداد الديون كان سبباً رئيساً في عدم تدفق القروض وعدم المقدرة علي التعاقد علي قروض جديدة كان من الممكن أن توظف في مشرعات تنموية جديدة تنعكس إيجاباً علي الناتج القومي.

لكن مع بداية الألفيات وخاصةً الفترة من 2000م – 2004م وضعت استراتيجية عامة لمعالجة الديون الخارجية أهمها[1]:

5. التأكيد علي التزام السودان بسداد الديون الخارجية.
6. التركيز في المعالجة علي الإطار المطروح من قبل صندوق النقد الدولي.
7. عدم الدخول في أي إلتزامات جديدة إلا في حالات استثنائية والإلتزام بسدادها.
8. الاستمرار في المعالجة مع الصناديق.

عليه تم تطبيع علاقات السودان الخارجية مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والقطرية وقد تم توقيع مذكرات تفاهم مع الصناديق العربية لاستئناف نشاطها في السودان وحل مشكلة المتأخرات والتزمت الدول المانحة بتمويل بعض المشروعات.

زاد حجم التدفق خلال هذه الفترة حيث تم توجيه كل المبالغ نحو المشاريع ذات الأولوية في القطاعات الاقتصادية المختلفة[2] مما انعكس إيجاباً علي الناتج القومي حيث حقق معدلات نمو متزايده بلغت 8.12 % و 12.79% للعامين 2003 ، و2004م على التوالي.

أما الفترة من 2005م – 2007م ونتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية في البلاد التي ترتب عليها صرف موارد مالية ضخمة حيث كان الصرف الحكومي الجاري أكبر من إجمالي الإيرادات وبالتالي نجد أن الجزء الأكبر من القروض الخارجية المتدفقة وجه إلي سد الفجوة ما بين إيرادات الدولة المتاحة والنفقات المتزايدة مما أدى إلى تناقص في معدلات نمو الناتج القومي حيث بلغ -3.76 % في العام 2007م .

شكل رقم (13/3/3)

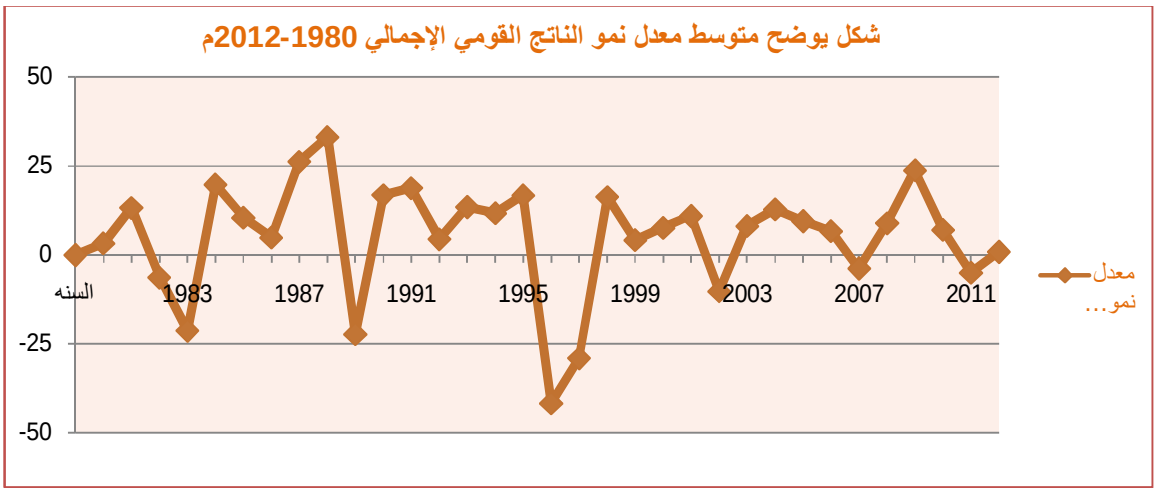

المصدر : إعداد الباحث من محلق رقم (1)

من الشكل السابق يلاحظ الآتي:

[1]. أداء الاقتصاد السوداني ،مصدر سابق ،ص83
[2]. المصدر السابق ،ص82

- هنالك تذبذب واضح لمعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي خلال فترة الدراسة
- بلغ أعلى معدل نمو 33.17% وذلك في العام 1988م
- شهدت الفترة أدنى مستويات معدل نمو في العامين 1996 و 1997م حيث بلغت أدنى مستوى لها -41.66% -29.02% للعامين على التوالي ويعود ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك من حظر اقتصادي وسياسات الدولة الاقتصادية غير الملائمة بالإضافة إلي حالة التضخم.
- تراجع مستويات معدلات نمو الناتج القومي في العامين 2010- 2011م مقارنة بالعام 2009م حيث بلغت 7.04 % و- 5.01% للعامين على التوالي و ذلك نتيجة لانخفاض معدل نمو قطاع النفط لخروج موارد النفط بعد انفصال دولة الجنوب فتحولت معظم حقول النفط إلى دولة الجنوب.

الفصل الرابع

النموذج المقترح للدراسة

مقدمة:

يتم في هذا الفصل تقدير النموذج القياسي للدراسة والذي يمثل السياسة المالية للفترة الزمنية من 1980م-2012م حيث يعكس أثر هذه السياسة في الناتج القومي الإجمالي . يحتوي هذا الفصل على سبعة مباحث ،المبحث الأول يتناول الإطار النظري للنموذج، المبحث الثاني يوضح الإطار العام لنموذج الدراسة ، المبحث الثالث يختص بتوصيف النموذج ، المبحث الرابع يصف كيفية تقدير نموذج المعادلات الآنية ، المبحث الخامس يضم التحليل الأولي للبيانات ،المبحث السادس يختص بتقدير نموذج الدراسة إضافة إلى مناقشة النتائج والتوصيات.

(4-1) نموذج الدراسة :

مقدمة:

تطرق الفكر الإقتصادي عبر تطوره إلى دور الحكومة في النشاط الإقتصادي وخاصة عملية النمو، ففرضية وجود إقتصاد بدون تدخل حكومي لا تلائم الدول النامية،لأن السياسة المالية يمكن أن تسمح بتحقيق نمو جيد وفعلي.[1]

لقد حظيت دراسة آثار السياسة المالية على الناتج اهتمام العديد من الإقتصاديين فمنهم من يرى أن السياسات المالية الحكومية تعوق ديناميكية نمو الإقتصاد وذلك عبر الضرائب التشويهية والصرف الحكومي غير الكفؤ ، ويرى آخرون أن الحكومة تلعب دور أساسي في التنمية الإقتصادية بتزويدها الخدمات العامة.[2] انصار التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يؤكدون ان مثل هذا التدخل يمكن أن يحفز النمو على المدى الطويل ، وأشاروا إلى دور الحكومة في ضمان الكفاءة في تخصيص الموارد ، تنظيم الأسواق ،تحقيق الإستقرار للإقتصاد ومواءمة الصراعات الإجتماعية وبعض من الطرق التي يمكن أن تسهلها الحكومة للنمو الإقتصادي.

السياسة المالية بحال تأثيرها هو سوق الإنتاج ،وأدواتها الرئيسة هي الإنفاق الحكومي والضرائب ،غير أن جون مينارت كينز استخدم تعبير السياسة المالية خلال الحرب العالمية الثانية ليعني إستخدام الإيرادات ، النفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي وللحيلولة دون التضخم الإقتصادي.[3]

---

[1] E.Malinaud ,Theory Macroeconomics,1983,p325

[2] Eric M . Engen,and Jonathan Skinner ,Fiscal Policy and Economic Growth , Working Paper No.4223,Cambridge ,December 1992

[3] محمود حسين الوادي،ووزكريا احمد عزام،مباديء المالية ، مرجع سابق، ص 212

في ذات السياق سيتناول هذا المبحث بعض من النظريات والنماذج الإقتصادية المتعلقة بموضوع الدراسة.

(4-1-1) النظرية الكينزية:

كان كينز من أوائل الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، ونادى بضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

اهتم التحليل الكنزي بالإستقرار الإقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة،وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ،فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الإستثمار والتشغيل والإنتاج ،لكن ليس بالضرورة أن يتساوى الإدخار مع الإستثمار.[1]

وفقاً للتحليل الكنزي فإن تحريك الطلب الكلي لا يتحقق تلقائياً وإنما قد يتحقق بتدخل الحكومة وذلك من خلال السياسة المالية حيث تتبع الحكومة سياسة توسعية بزيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب وذلك في حالات الإنكماش والركود، أو سياسة إنكماشية بتخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب في حالات التضخم.ويتم ذلك عبر النموذج الكنزي ، لكن تطبيق هذا النموذج يحتاج إلى جهاز إنتاجي مرن، وبالتالي لا يلائم ظروف الدول النامية حيث تمتلك جهازاً إنتاجي غير مرن.

(4-1-2) نظرية النمو الداخلي:

هي من نظريات النمو الحديثة التي ارجعت النمو الإقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج وعلى سبيل المثال كرأس المال البشري عند Lucas والمعارف عند Romer والنفقات العامة عند Robert Barro والذي سيركز عليه بمزيد من التفصيل.

نموذج (Barro,1990) من أبرز النماذج التي اعطت الدولة دور في النمو الإقتصادي والذي يبين أن النشاطات الحكومية هي مصدر النمو الداخلي ، حيث تدفق النفقات العامة لتمويل المنشاءآت القاعدية يسهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص وبالتالي يعزز النمو.

فعندBarro يذهب الانفاق العام إلى الاستثمارات العامة (البنى التحتية،المدارس،والمرافق الصحية وغيرها) وتمول الاستثمارات العامة من خلال الضرائب على الدخل ، الاستثمارات العامة ترفع انتاجية الاستثمارات الخاصة كما أن زيادة الضرائب يمكن أن تؤدي إلى زيادة أو نقصان في إجمالي النمو.[2]

---

[1] معروف هوشيار،تحليل الإقتصاد الكلي ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الأردن 2005م ، ص347

[2] Robert J. Barrom,Geverment Spending in simple Model of Endgeneous Growth,Journy of Political Economy ,vol.98, part 2 (oct.,1990)

نظرية النمو الداخلي تبين أن النمو الإقتصادي يعتمد بشكل كبير على هيكل الإنفاق الحكومي والضرائب حيث يصنف الانفاق إلى نفقات منتجة ونفقات غير منتجه وتقسم الضرائب إلى تشويهية وغيرتشويهية[1].

يقول بارو في احد نماذجه ان النفقات الإنتاجية تذهب إلى دالة الإنتاج الخاص (الشوكة مثلاً) وأنها يمكن أن تعزز الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل وبالتالي النمو الإقتصادي ،عليه قام Barro ببناء نموذج للنمو تضمن فيه الخدمات العامة(نفقات منتجه) حيث تم توظيف إنتاج دالة كوب-دوجلاس من نوع السلع والخدمات الحكومية المقدمة كمدخل لإظهار الإنفاق الحكومي والمنتج واعتبر أن هذه الخدمات العامة عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية (نفقات انتاجية) ،وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج الخاص كما يلي:

$$y= AKG$$

حيث: $y \equiv$ الإنتاج

$K \equiv$ رأس المال الخاص

$G \equiv$ النفقات العامة

$A \equiv$ مستوى التقدم التكنولوجي

α ، α-1 مرونات الإنتاج

يقول Barro أن النفقات العامة (G) تمول عن طريق الضريبة بمعدل ثابت t عبر الزمن تفرض على كل الدخول وبالتالي فإن:

$$T = ty$$

وتوازن الميزانية يكون محققاً دائماً عند : $T = G$

معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـ ty ، ويتم اشتقاق معدل النمو(y) طويل الأجل في هذا النموذج كما يلي:

$$g = y = \lambda(1-t)\ (1- \alpha)A^2$$

من خلال ما سبق يلاحظ أن النفقات العامة تأخذ جانباً مهم في نموذج Barro حيث تدخل الدولة عن طريق نفقاتها يحفز النمو الإقتصادي عن طريق تشجيع الإستثمار،لكن يلاحظ ايضاً أن معدل نمو الإقتصاد مرتبط بطريقة غير منتظمة بمعدل الضريبة المفروضة من قبل الدولة ،كما أن اعتبار الضريبة مورد أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معدلاتها.

(4-1-3) بناء النموذج :

---

[1] Barro, IBID,p 28

[2]. Public Finance in Models of Economic Growth,Roert,Barro,Xavier Sala-I-Martin , The Review of Economic Studies,Volume 59,Issue (oct,1992)

يستند نموذج الدراسة على نموذج النمو الداخلي (Endogenous) لبارو والذي استهدف اضافة مكون جديد لنموذج النمو حيث أوضح ان النمو الإقتصادي يعتمد بشكل كبيرعلى هيكل الإنفاق الحكومي والضرائب (Barro1990) ، من واقع هذه النظرية يمكن اضافة نفقات الدولة كمكون آخر في دالة النمو ثم اشتقاق دوال اخرى من تلك الدالة وفقاً لطبيعة العلاقات الإقتصادية بين المتغيرات حيث تتسم بالتشابك فيما بينها فتؤدي دوراً مزدوجاً إذ يكون المتغير هو الأثر في المعادلة الأولى والمؤثر في المعادلة الثانية ، ومن هنا تبرز أهمية تقدير وبيان أثر السياسات المالية على الناتج خلال العلاقات السببية بين المتغيرات ذلك من خلال بناء وتقدير منظومة المعادلات الآنية.

بناء على نموذج النمو الداخلي والذي يسمح بادخال الإنفاق الحكومي كمحفز للنمو تكون دالة الإنتاج كما يلي:

$$GNP=f(K,Gov)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث : GNP ≡ الناتج القومي الإجمالي

K ≡ رأس المال الخاص

Gov ≡ إجمالي الإنفاق الحكومي

يقول بارو ان الانفاق الحكومي المنتج يمول من الضريبة والتي تستقطع من رأس المال الخاص وتكون مثلى عندما تتساوى مع النفقات المنتجة ، لكن ادبيات المالية العامة تقول بان الانفاق العام يتوقف على المقدرة المالية للدولة (ايراداتها) إضافة إلى مقدرة الدولة على الإقتراض، ومن واقع السودان إن اجمالي الانفاق يعتمد بصورة اساسية على الايرادات العامة خاصة الضريبية منها ، والدين العام وإن الانفاق المنتج عند Barro والذي يقابل إنفاق التنمية يمثل جزء من هيكل الإنفاق العام ، كما أن الضريبة التي تستقطع من رأس المال الخاص هي ضريبة مباشرة والسودان كدولة نامية يعتمد بشكل كبيرعلى الضرائب غير المباشرة ومجمل الضرائب في السودان تتكون من كليهما وفقاً لما ذكر سيكون اشتقاق المعادلات كما يلي:

$$Gov=f(Tax,Exd)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث تمثل Tax الايرادات الضريبية و Exd الدين الخارجي وتبين هذه المعادلة ومن واقع السودان أن الإنفاق الحكومي في السودان يعتمد بشكل أساسي على الضرائب والدين العام خاصة الخارجي.

$$Tax = ditax + indtax\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

توضح هذه المتطابقة هيكل الضرائب في السودان حيث يتكون الهيكل الضريبي من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

$$ditax = ditaxK\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

توضح هذه المتطابقة ان الضريبة المباشرة تمثل نسبة من رأس المال .وتستخدم الدراسة تراكم رأس المال(Accumantal capital) (Acck) عوضاً عن رأس المال في كل من المعادلتين (3) و (1) معظم نظريات الإقتصاد وكثير من الدرسات التطبيقية التي تناولت ظاهرة نمو الإقتصاد،أشارت إلى العلاقة الوثيقة بين رأس المال المادى ونمو الإقتصاد فى الأجلين القصير والطويل. حيث ترى النظرية الكلاسيكية بأن تراكم رأس المال يجعل من تخصيص وتقسيم العمل ممكن وهذا يزيد من إنتاجية عنصر العمل ويؤدى إلى زيادة الإنتاج أما النظرية النيوكلاسيكيه فقد أكدت على أهمية التراكم الرأسمالى فى إحداث نمو الإقتصاد فى الأجل القصير.

إعتبر كل من هارود ودومار (**1939م-1947م**) في نظريتيهما عن نمو الإقتصاد بأن العامل الرئيس في عملية نمو الإقتصاد هو تراكم رأس المال المـادي، وقد أوضحا بأن تراكم رأس المال (صافي الإستثمار)يلعب دوراً مزدوجاً في عملية نمو الإقتصاد، حيث يخلق دخل، ومن ناحية أخرى يزيد من الطاقة الإنتاجية للإقتصاد.

وينظر بروفيسور جونسون إلى تراكم رأس المال بأنه الصفة المميزة لعملية التنمية، وإن التحول الهيكلي في الإقتصاد هو عملية متولدة من تراكم رأس المال، ويرى بأن شرط التنمية يتألف من تراكم وتأسيس كفاءة إجتماعية وآلية إقتصادية للمحافظة على زيادة مخزون رأس المال بأشكاله المختلفة .[1]

$$Exd=f(R,Taxrev,GNP)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

المعادلة أعلاه توضح أن الدين الخارجي (Exd) دالة في كل من سعر الفائدة ،الإيرادات الكلية والناتج القومي الإجمالي وقد تمت صياغة هذه المعادلة بناءاً على أن الإستدانة من الخارج تتوقف على سعر الفائده مقابل الدفع وايردات الدولة وناتجها الإجمالي ، إضافة إلى ذلك أن الناتج والايرادات بجانب الصادرات مؤشرات متعارف عليها عالمياً لقياس مقدرة الدولة على سداد مديونيتها الخارجية حيث يأخذ الدين كنسبة من الناتج والايرادات .

$$Inv=f(Exd,Indtax)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

المعادلة السابقة والتي تبين أن الإستثمار دالة في الضرائب غير المباشرة والدين الخارجي ،استندت هذه المعادلة من أن الضرائب غير المباشرة تفرض على الإستثمارات وكذلك إفتراض الاستثمار دالة في الدين الخارجي استندت الدراسة على بعض الدراسات التجريبية التي قام بها

[1] إبراهيم نصار سالمان،دراسة مقارنة لمحددات التنمية الإقتصادية في مصر وتركيا وكوريا من الستينات حتى الثمانيات ،رسالة دكتوراه،كلية التجارة- قسم الإقتصاد- جامعة عين شمس ، 1995م ، ص 20
.

صندوق النقد الدولي لدراسة آثار الديون الخارجية على النمو في البلدان منخفضة الدخل، حيث اهتمت هذه الدراسات بالآثار غير المباشرة التي يخلفها الدين الخارجي على النمو من خلال تأثيره على الإستثمارات، وتشير الدراسات التجريبية إلى تباين درجة التأييد لفرضية فرط الديون ، فأغلبية نماذج معدلات النمو تفترض أن رصيد الدين يؤثر على النمو بشكل مباشر (بإضعاف حوافز الحكومة لإجراء الإصلاحات الهيكلية) وغير مباشر (بإضعاف الإستثمار) غير أن هنالك أدلة تجريبية قليلة لتقييم الآثار المباشرة لرصيد الدين على الاستثمار في البلدان منخفضة الدخل ليست ادلة قطعية1.

عموماً ليس كل الاقتراض الخارجي سبباً لضعف الإستثمار والنمو وذلك حسب مستويات الدين وكيفية استخدامه فعند مستويات الدين المنخفضة يمكن أن تؤدي زيادة القروض الخارجية إلى حفز النمو إذا كان رأس المال الإضافي الذي تموله القروض يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية .وتؤدي زيادة الناتج بدورها إلى تسيير سداد البلد المعني لإلتزامات خدمة الديون المستحقه عليه.

بناًء على ما سبق سيكون نموذج الدراسة منظومة معادلات آنية حيث يحتوي على معادلة فنية واحدة ،ثلاثة معادلات سلوكية ومتطابقتين تعريفيتين ، لوصف العلاقة بين متغيرات الدراسة كما يلي:

$$GNP=f(Acck,Gov)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (1)$$

$$Gov=f(Tax,Exd)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$Tax = ditax + indtax\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$ditax = {}_{ditax}Acck\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$Exd=f(R,Taxrev,GNP)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots..(5)$$

$$Inv = f(Exd,Indtax)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث :

GNP ≡ الناتج القومي الإجمالي

Acck ≡ تراكم رأس المال

[1] بندكيت كليمنتش وآخرون، هل يعمل تخفيف أعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة ،قضايا اقتصادية،صندوق النقد الدولي، ص ص2و3 ، 2006م ،http://www.inf.org./pubs

Gov ≡ إجمالي الإنفاق الحكومي

Taxrev ≡ الايرادات الكلية

Exd ≡ الدين الخارجي

R ≡ الفوائد التعاقدية

ditax ≡ الضرائب المباشرة

indtax ≡ الضرائب غيرالمباشرة

Inv ≡ إجمالي الإستثمار

(4-2) توصيف النموذج:

يقصد به صياغة النموذج في شكل معادلة إحتمالية وفقاً لمنهجية الإقتصاد القياسي المتبعة في توصيف النماذج القياسية ، وقد تمت صياغة النموذج كما سبق بناءً على النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة إضافة للواقع الخاص بمتغيرات الظاهرة نفسها، وتم توصيف النموذج كما يلي:

(4-2-1) التعريف بمتغيرات النموذج:

نموذج الدراسة عبارة عن منظومة معادلات آنية تتكون من عدة دوال تمثلها المتغيرات التالية والتي تظهر أحياناً كمتغيرات تابعة وتارةً كمستقلة:

1. **الناتج القومي الإجمالي(Gross National Product) (GNP)**

ويقصد به القيمة النهائية لمجموع السلع والخدمات المنتجة في السودان خلال العام بالإضافة إلى صافي متحصلات عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج ومدفوعات الأجانب ويرمز له بـ GNP.

2. **الإيرادات الضريبية : Taxes revenue** ويرمز لها بـ (Taxrev)

تشمل :

i. الضرائب المباشرة : يقصد بها الضريبة التي تفرض مباشرة على أموال المكلف عند امتلاكها او اكتسابها وتتمثل في ارباح الاعمال،الدخل الشخصي،مساهمة المغتربين، والدمغة .

ii. الضرائب غير المباشرة Indirect Tax

تشمل الرسوم الجمركية ، رسوم الإنتاج والضريبة على القيمة المضافة .

3. **الإنفاق الحكومي : Governmental Expenditure** ويرمز له بـ (Gov)

يشمل الآتي :

i. الإنفاق على الأجور والمرتبات:

يقصد بها منصرفات الدولة على أجور ومرتبات العاملين بالدولة والمزايا التأمينية (المعاش-التأمين) .

ii. الإنفاق على تسيير الوحدات الحكومية والبنود الممركزة

ويقصد بها الصرف على شراء السلع والخدمات للقطاعات (التسيير) والسلع والخدمات الممركزة(المصروفات السيادية الممثلة في سداد إلتزامات الدولة من الديون الداخلية والخارجية وامتيازات الدستوريين).

iii. إنفاق التنمية :

ويقصد به الصرف على المشروعات القومية بالإضافة إلى مصروفات الاستثمار في مساهمة الحكومة في رؤوس الأموال ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي.

4. **الدين الخارجي: External Debt** ويرمز له بـ(Exd)

يقصد به إستدانة الحكومة من الخارج حيث يشمل أصل الدين ، الفوائد التعاقدية والفوائد الجزائية(المتأخرات) .

5. **تراكم رأس المال: Accumantal capital**

هو عبارة عن صافي تكوين رأس المال ويعني صافي الإستثمار بعد خصم معدل الإهلاك السنوي وقد أستخدمت بعض الدراسات التطبيقية تراكم رأس المال كمؤشر لمعرفة أثر رأس المال المادي على نمو الإقتصاد (هارود-دومار1939-1947)،-(Rosentein-Rodan,1943)،(Baskin&Lee,2000). ويقاس تراكم رأس المال بنسبة صافي الإستثمار السنوي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة(Augustin Kwasi, 2009) ، ويرمز له بالرمز (Acck).

6. **الإستثمار: Investment**

يعني توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض الرأسمال القديم ويرمز له بالرمز(Inv).

(4-2-3) تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

يقصد به تحديد الشكل الرياضي للعلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وقد إقترح البحث معادلات نموذج الدراسة في صورة دوال لوغريثمية خطية مزدوجة لأن دوال الإنتاج غالباً ما تأخذ شكل الدوال الأسية كما أن اللوغريثم هو من إحدى طرق تسكين السلاسل الزمنية.

(1) دالة الناتج القومي:

$$GNP = f(Acck, Gov) \xrightarrow{(1)}$$

$$Log(GNP) = \beta_0 + \log \beta_1 Acck + \log \beta_2 Gov + \mu_1 \xrightarrow{(1)}$$

حيث :

GNP ≡ الناتج القومي الإجمالي ويمثل المتغير التابع

Acck ≡ تراكم رأس المال .

Gov ≡ الإنفاق الحكومي .

β_0 ≡ القدرة الذاتية للناتج القومي

β_2, β_1 ≡ معلمات المعادلة

μ_1≡ المتغير العشوائي ويعنى به مجموعة العوامل التي تؤثر على الناتج القومي ولم يتضمنها النموذج.

(2) دالة الإنفاق الحكومي:

$$Gov = f(Taxr, Exd) \xrightarrow{(2)}$$

$$LogGov = \beta_3 + \beta_4 LogTaxr + \beta_5 LogExd + \mu_2 \xrightarrow{(2)}$$

حيث :

Taxr ≡ الإيرادات الضريبية

Exd ≡ الدين الخارجي

β_3 ≡ الثابت

β_2, β_1 تمثل معلمات المعادلة

μ_2 : المتغير العشوائي ويعنى به مجموعة العوامل التي تؤثر على الإنفاق الحكومي ولم تتضمنها المعادلة.

(3) دالة الدين الخارجي:

$$Exd = f(R, Totalrev, GNP) \xrightarrow{(3)}$$

$$LogExd = \beta_6 + \beta_7 LogR + \beta_8 LogTotalrev + \beta_9 LogGNP + \mu_3 \xrightarrow{(3)}$$

حيث :

Exd ≡ الدين الخارجي

R ≡ سعر الفائدة(الفوائد التعاقدية مقابل الدين)

Totalrev ≡ الإيرادات الكلية

GNP ≡ الناتج القومي الإجمالي

β_6 ≡ الثابت

$\beta_9, \beta_8, \beta_7$ تمثل معلمات المعادلة

μ_3 : المتغير العشوائي ويعنى به مجموعة العوامل التي تؤثر على الدين الخارجي ولم تتضمنها المعادلة.

(4) دالة الإستثمار:

$$Inv = f(Exd, Indtax) \xrightarrow{(4)}$$

$$LogInv = \beta_{10} + \beta_{11} LogExd + \beta_{12} LogIndtax + \mu_4 \xrightarrow{(4)}$$

حيث :

Inv ≡ إجمالي الإستثمار

Exd ≡ الدين الخارجي

Indtax ≡الضرائب المباشرة

β_{10} ≡ الثابت

β_{12}, β_{11} ≡ معلمات المعادلة

μ_4 : المتغير العشوائي ويعنى به مجموعة العوامل التي تؤثر على إجمالي الإستثمار ولم تتضمنها المعادلة.

$$Taxr = Dtax + Indtax \xrightarrow{(5)}$$

المتطابقة أعلاه توضح أن الإيرادات الضريبية (Tax revenue) في السودان تتكون من الضرئب المباشرة (Direct tax) وغير المباشرة (Indirect tax).

(4-2-4) الإشارات المتوقعة للمعالم:

هي الإشارات المتوقعة للمعالم عند تقديرها وذلك لكل من معادلات النموذج:

i. **معادلة الناتج** : $Log(GNP) = \beta_0 + \log \beta_1 Acck + \log \beta_2 Gov + \mu_1 \xrightarrow{(1)}$

- إشارة معامل تراكم رأس المال من المتوقع أن تكون موجبة لطبيعة العلاقة بين الناتج القومي والتراكم الرأسمالي لأن الزيادة في التراكم الرأسمالي تؤدي إلى زيادة في الناتج حيث ترى النظرية الكلاسيكية بأن تراكم رأس المال يجعل من تخصيص وتقسيم العمل ممكن وهذا يزيد من إنتاجية عنصر العمل ويؤدى إلى زيادة الإنتاج .
- إشارة معامل الإنفاق الحكومي يتوقع أن تكون موجبة لطبيعة العلاقة بين الناتج القومي والإنفاق الحكومي زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الناتج (النظرية الكينزية)

ii. معادلة الإنفاق الحكومي :

$$Gov = f(Taxr, Exd) \xrightarrow{(2)}$$

$$LogGov = \beta_3 + \beta_4 LogTaxr + \beta_5 LogExd + \mu_2 \xrightarrow{(2)}$$

- إشارة معامل الإيرادات الضريبية من المتوقع أن تكون موجبة لأن الإنفاق الحكومي في السودان يتوقف على الإيرادات الضريبية فكلما كانت هنالك زيادة في الإيرادات الضريبية زاد الإنفاق الحكومي.
- إشارة معامل الدين الخارجي من المتوقع أن تكون موجبة لأن الإنفاق الحكومي في السودان يعتمد على الإيرادات الحكومية بجانب الدين الخارجي، وبالتالي فإن إي زيادة في الدين الخارجي تؤدي في المقابل إلى زيادة في الإنفاق الحكومي.

iii. معادلة الدين الخارجي :

$$Exd = f(R, Taxr, GNP) \xrightarrow{(3)}$$

$$LogExd = \beta_6 + \beta_7 LogR + \beta_8 LogTotalrev + \beta_9 LogGNP + \mu_3 \xrightarrow{(3)}$$

- إشارة معامل الفوائد التعاقدية (R) يتوقع أن تكون سالبة لأنه كلما كانت الفوائد التعاقدية قليلة كلما شجع ذلك على الإقتراض وبالتالي سيزيد حجم الإقتراض.
- إشارة معامل الإيرادات الكلية يتوقع أن تكون سالبة لطبيعة العلاقة بين الإيرادات الكلية والدين الخارجي فكلما قلة إيرادات الدولة كلما كان هنالك حاجة للإقتراض الخارجي.
- أما إشارة معامل الناتج القومي فهي أيضاً من المتوقع أن تكون سالبة لأن قلة الناتج داخل الدولة يؤدي إلى زيادة الإقتراض من الخارج.

iv. معادلة الإستثمار :

$$Inv = f(Exd, Indtax) \xrightarrow{(4)}$$

$$LogInv = \beta_{10} + \beta_{11} LogExd + \beta_{12} LogExd + \mu_4 \xrightarrow{(4)}$$

- إشارة معامل الدين الخارجي تحتمل الإشارتين ،سالبة أو موجبة حسب استهلاك الدين .
- إشارة معلمة الضرائب غيرالمباشرة من المتوقع أن تكون سالبة لطبيعة العلاقة بين الضرائب والإستثمارلأن الضريبة تؤثر في الحافز على الإستثمار بسبب انها ترفع من تكلفة الإنتاج وبالتالي كلما زاد سعر الضريبة كلما قل الإستثمار. .

(4-2-5) مصادر الحصول على البيانات :

تم الحصول على بيانات المتغيرات من مصادر ثانوية وهي إحصاءات للمتغيرات الإقتصادية الكلية والتي يقوم بحسابها وإعدادها الجهاز المركزي للإحصاء ، بنك السودان المركزي، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ، كما أن جميع المتغيرات عبارة عن بيانات سلاسل زمنية لفترة 33 سنه (1980-2012م).

(4-2-6) الطرق المستخدمة في التقدير:

إستخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)لتقدير النموذج وفقاً لتشخيص معادلات النموذج كما سيرد لاحقاً .

(4-2-7) البرنامج المستخدم في التحليل:

سيتم إستخدام برنامج E.views وهو حزمه من حزم البرمجيات الجاهزة التي تستخدم في التطبيقات الإقتصادية ويعتبر من أحدث البرامج في مجال التحليل الإقتصادي خاصة المتعلق ببيانات السلاسل الزمنية.

(4-2-8) معايير تقييم النموذج :

سيتم تقدير النموذجوفقاً لنظام المعادلات الآنية وذلك في إطار السياسة المالية كما ذكر ويتم تقييم النتائج وفقاً لثلاثة معايير ، معايير إقتصادية،معايير إحصائية ومعايير قياسية.

ii. المعايير الإقتصادية:

تحددها النظرية الإقتصادية وتهتم بإشارات وقيم معالم العلاقات الإقتصادية فعند تطابق الإشارات والقيم المقدرة لمعالم النموذج لمثيلاتها في النظرية الإقتصادية مع الواقع(البيانات) يقبل النموذج.

iii. المعايير الإحصائية:

هذه المعايير تحددها النظرية الإحصائية وتهدف إلى تقييم التقديرات المتحصل عليها لمعالم النموذج ، ففي هذه المرحلة يتم اختبار معلمات النموذج(βi) بإستخدام الأساليب الإحصائية ومن ثم الحكم على جودة النموذج القياسي أو عدمه.ويتم إختبار المعنوية الإحصائية لنتائج النموذج بإختبار معنوية معاملات الإنحدار المقدر(T-test) ومعنوية معادلة الإنحدار المقدرة (F-test) وكذلك إختبار الأداء العام للنموذج القياسي

المقدر(R^2) ،هذا بجانب الخطأ المعياري للتقدير والذي يعبر عن درجة تباين التقدير عن القيمة الحقيقية للمعلمة.

iv. المعايير القياسية:

هذه المعايير تحددها نظرية الاقتصاد القياسي وتهدف الى تحديد مدى إمكانية الاعتماد على المعايير الإحصائية (خلو النموذج من مشاكل القياس) إضافة إلى مدى تحقق الخصائص المرغوب فيها في التقديرات المتحصل عليها لمعلمات النموذج من عدم التحيز ، أصغر تباين ، وأصغر متوسط لمربعات الأخطاء.

من أكثر مشاكل القياس شيوعاً في النماذج الإقتصادية وخاصةً المتعلقة ببيانات السلاسل الزمنية ما يلي:

i. مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقي:

ويعني ذلك وجود إرتباط تسلسلي بين البواقي وهو ارتباط قيمة المتغيرالعشوائي المقدرة في فترة زمنية محددة بالقيمة المقدرة للمتغير في فترة زمنية سابقة لها مباشرة أو لاحقة مما ينعكس على تقديرات النموذج ، ويتم اكتشاف هذه المشكلة بعدة طرق منها إختباري دربن واتسون سبيرمان.

ii. مشكلة الإرتباط الخطي:

تنتج هذه المشكلة عندما ينشأ نوع من العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة (التفسيرية) مما يؤثر على تقديرات المعالم ، ومنها تضخيم الأخطاء المعيارية وإرتفاع معامل التحديد وكذلك عدم معنوية المعالم المقدرة ومعنوية النموذج ككل.

لكن الأخطاء المعيارية الكبيرة للتقديرات قد لا تعني دائماً أن هنالك مشكلة إرتباط خطي فربما ترجع اسبابها إلى مشاكل قياسية أخرى ،لذا ينبغي إستخدام إختبارات الكشف عن مشكلة الإرتباط الخطي.

وكما يمكن اكتشاف مشكلة الإرتباط الخطي عن طريق مصفوفة الإرتباط فإذا كانت العلاقة بين X و Z منخفضة يعني عدم وجود مشكلة ارتباط خطي. ولكن إذا كانت مرتفعة الي (80%) فأكثر يعني ذلك وجود مشكلة ارتباط خطي ويمكن حلها بمجموعة من الحلول منها على سبيل المثال (زيادة عدد المشاهدات, حذف متغيرات, تغيير شكل الدالة, تحويل احد المتغيرات المستقلة إلى شكل نسبة من متغير).

iii. مشكلة عدم ثبات التباين:

يعني أن الأخطاء المعيارية لمعامل حد الخطأ أو الإزعاج ليس لها نفس التباين لكل المشاهدات ،ولكن قلما توجد هذه المشكلة في بيانات السلاسل الزمنية ،حيث نجدها أكثر شيوعاً في بيانات القطاع المستعرض .

(4-3) كيفية تقدير نموذج المعادلات الآنية:

مقدمة:

عند استخدام نموذج المعادلة الواحدة فأن خط الإنحدار يمثل العلاقة السببية بين متغير أو متغيرات مشتقة من Xi إلي متغير تابع Yi، اما في نموذج المعادلات الآنية فأن خط الإنحدار يمثل العلاقة السببية بين المتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة) إلي المتغير التابع وكذلك من المتغير التابع إلي المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة لذا فالطريقة التي يتم بواسطتها تقدير العلاقات الإقتصادية بمعزل عن العلاقات لاتعطي تقديرا غير متحيز كما أنها لا تعطي تقديراً متوافقاً، ويعني ذلك لا بد من تعديل الطريقة التي تستخدم في عملية التقدير بطريقة المربعات الصغري العادية (OLS) .

وجود العلاقة المتبادلة بين Yi و Xi وفي نفس الوقت الذي تؤثر فيه قيمة Xi علي Yi ، تؤثر فيه قيمة Yi علي Xi هي الأخري وهذا التأثير المتبادل هو الذي خلق المشكلة بحيث أصبح الفرض الذي يتعلق باستقلال المتغير العشوائي عن المتغير المستقل غير صادق وبالتالي الإخلال بأحد فرضيات طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) . وأفترض عدة حلول لمعالجة المشكلة يمكن استخدامها في نموذج المعادلات الآنية ومن بين هذه الحلول ما يسمى بطريقة المربعات الصغري غير المباشرة Indirect least Square (ILS) ، طريقة المربعات المساعدة Instrumental Variable (IV) وطريقة المربعات الصغري ذات المرحلتين Two Stages least Squares (TSLS) [1]

(4-3-1) مشكلة التمييز : The Identification Problem

قبل القيام بعملية تقدير النموذج لابد من تعريف أو تشخيص معادلات النموذج ، التعريف أو التشخيص هنا يقصد به مدي إمكانية تقدير معاملات نموذج المعادلات .

يمكن إكتشاف ما إذا كانت المعادلة في نموذج المعادلات الآنية مشخصة أو غير مشخصة من خلال توفر شرطين :

1. شرط الدرجة order condition :
2. شرط الرتبة rank condition:

1. مجيد حسين وعفاف عبدالجبار ، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 383 - 385

1. شرط الدرجة Order Condition:

يمثل هذا الشرط الضروري للتشخيص ، بموجب هذا الشرط ولكي تكون المعادلة مشخصة لا بد أن يكون عدد المتغيرات المحددة مسبقاً المستبعدة من المعادلة موضوع الدراسة أكبر من أو يساوي عدد المتغيرات الداخلية المتضمنة في الجانب الأيمن من المعادلة ناقصاً واحد .

عند ما يكون عدد المتغيرات المحدد سلفاً والمستبعدة من المعادلة أكبر من عدد المتغيرات الداخلية المتضمنة في الجانب الأيمن من المعادلة ناقصاً واحد تكون المعادلة ذات تشخيص علوى Over Identified .

عندما يكون عدد المتغيرات المستبعدة من المعادلة مساوياً لعدد المتغيرات الداخلية المتضمنة في الجانب الأيمن من المعادلة فأن المعادلة تكون مشخصة تماماً (يستخدم هذا الشرط بشكل واسع في الجانب التطبيقي)، أما إذا كان عدد المتغيرات المستبعدة من المعادلة أقل من عدد المتغيرات الداخلية فأن المعادلة تكون غير مشخصة .

لتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بالرموز التالية :

M : عدد المتغيرات الداخلية في النموذج (عدد معادلات النموذج) .

K : عدد المتغيرات الخارجية في النموذج .

- عندما يكون $K = M - 1$ يعني ذلك أن المعادلة مشخصة تماماً .
- عندما يكون $K > M - 1$ يعني ذلك أن المعادلة يكون لها تشخيص علوى.
- عندما يكون $K < M - 1$ يعني ذلك أن المعادلة تكون غيرمشخصة.

في الدراسات القياسية فأن شرط الدرجة سهل التحقق به بينما شرط الرتبة ليس بالسهل وهذا تطبيق غير مرغوب فيه.[1]

2. شرط الرتبة

وفقاً لهذا الشرط فأن أي معادلة حتى تكون تعريفية يجب ان يكون العدد الكلي للمتغيرات المستبعدة منها سواء كانت متغيرات داخلية أو خارجية مساوية أو اكبر من عدد معادلات النموذج مطروحاً منها واحد، مثلاً بالنسبة لنموذج يحتوي على عدد من المتغيرات m فان أي معادلة من هذه المعادلات تكون تعريفية اذا كان من الممكن ايجاد محدد واحد غير معدوم على الأقل من الرتبة m-1 من معادلات المتغيرات المستبعدة من هذه المعادلة.[2]

[1] www.bookboon.com,Economitics Thomas Andern and Ventus publishing,P P 128-130

[2] نماذج المعادلات الانية ، طارق محمد الرشيد وسامية حسن سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج E.Views، ص 11-12

بناءً على ما سبق يلاحظ أن أية معادلة في نموذج المعادلات الآنية قد تكون محددة تماماً أو فوق مستوى التحديد أو دون مستوى التحديد، واختلاف طبيعة هذه الدوال يقتضي استخدام طرقاً مختلفة في تقدير معالم النموذج ، وهنالك عدة طرق تستخدم للتقدير وفقاً لطبيعة دوال النموذج كما يلي:

1. إذا كانت المعادلة غير محددة (غير مشخصة) فانه لا يوجد طريقة لتحديد المعالم فيها.
2. واذا كانت المعادلة محددة أي معرفة تماماً فيمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة(ILS) او استخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين(2SLS) في تقدير المعالم الهيكلية للنموذج ، علماً ان الطريقتين تعطيان نفس النتيجة لكن تتميز طريقة (2SLS) على (ILS) في تقدير المعالم الهيكلية للمعادلة المحددة تماماً،كما أن طريقة (2SLS) تمكن من احتساب الخطأ المعياري للتقدير.[1]
3. اما اذا كانت معادلة من النموذج او اكثر زائدة التعريف (تشخيصها علوي) فانه يمكن ان يستخدم طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) (والتي سيركز عليها بشيء من التفصيل) أو بثلاث مراحل (3SLS) وتستخدم هذه الطريقة عندما يعاني النموذج من المشاكل التالية:
   أ. عندما يكون النموذج زائد التعريف دون وجود معادلات ناقصة التعريف.
   ب. عندما يكون هنالك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والحدود العشوائية بمعادلات النموذج.[2]

(4-3-2) طريقة المربعات الصغري ذات المرحلتين:

تتضمن الطريقة إيجاد متغيرات أداة لتحل محل المتغيرات الداخلية في النموذج والتي تظهر كمتغيرات مفسرة في المعادلات الآنية حيث يتم القيام بإجراء الشكل المختزل للجانب الأيمن للمتغيرات الداخلية المراد إحلالها ثم تستخدم مقدرات المتغير التابع من إنحدار الشكل المختزل كالمتغير الأداة تكون مرحلتي التقدير كما يلي :

المرحلة الأولي :

يتم إجراء إنحدار لكل متغير داخلي علي مجموعة المتغيرات الخارجية الموجودة في النموذج الهيكلي ، أي إنحدار الصورة المختزلة والذي يقود إلي قيمة مقدرة للمتغير الداخلي .

المرحلة الثانية :

تتضمن استخدام القيم المقدرة للمتغيرات الداخلية الموجودة علي يمين المعادلة الهيكلية وذلك عوضاً عن قيمها الأصلية في إنحدارعادي ثاني ، ويعني ذلك استخدام القيم المقدرة وتسمي

[1] جاربيجا حافظ ، المعادلات الآنية ، بيروت لبنان ، 2006م ، ص 234
[2] طارق الرشيد ، نماذج المعادلات الانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 37-38

(متغير أداة Instrumental Variable) بدلاً عن القيم الحقيقية لتلك المتغيرات عند إجراء الإنحدار [1]

(4-4) التحليل الأولي للبيانات:

يتم فيه التعرف على درجة إرتباط المتغيرات مع بعضها من خلال مصفوفة الإرتباط كخطوة أولية ، كما يتم فيه أيضاً فحص بيانات السلسلة الزمنية من حيث السكون والإستقرار، والتكامل وذلك عبر الإختبارات الإحصائية.

(4-4-1) مصفوفة الارتباط : Correlation Matrix

الارتباط هو مقياس مبسط لقياس العلاقات الإقتصادية ، أي مقياس لدرجة من أقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخري[1].

ايضاً هو العلاقة بين متغيرين قابليين للقياس يلاحظان في آن واحد على كل مفردة أو وحدة من وحدات المجموعة الإحصائية ، ويمكن توسيع هذا المفهوم ليشمل العلاقات الرابطة بين الخصائص الكيفية للظواهر .

إن الهدف الأساسي من تحليل الإرتباط هو إيجاد صيغة ملائمة لتعين قوة العلاقة بين متغيرين عشوائين x,y . ويدرس الإرتباط إبتداءمن توزيع هذين المتغيرين أي من جدول ذي مأخذين يمثل كل زوج مرتب من القيم x y عدد الوحدات الإحصائية التي يأخذها، كما يمكن حساب معامل الإرتباط في الحالة التي تفترض وجود أكثر من متغيريين آنيين.

إن إرتباط y بـ x لا يعني بالضرورة أن الظاهرة الممثلة بالمتغير y تفسر بالظاهرة x إذ أن العلاقة بينهما التي تصفها المعادلة ليست سوى علاقة إحصائية.

إن الطبيعة العميقة لمسائل السببية لا تستوحى من حساب معامل الإرتباط الذي يوفر فقط دليلاً لتوجيه الدراسة،فيؤدي تحليل الإرتباط خدمات كبيرة في مجالات عدة تستحيل فيها الطريقة التجريبية كما في العلوم الإقتصادية التطبيقية وغيرها ،فتحليل الإرتباط يسمح بإيضاح الأوضاع التي تبدو مبهمة بسبب العدد الكبير من العوامل المؤثرة.[1]و تتراوح قيمة معامل الإرتباط ما بين (+1 ،-1)

تستخدم معاملات الإرتباط الجزئي في تحليل النموذج المتعدد لتحديد الأهمية النسبية لأي متغير تفسيري في النموذج بالنسبة للمتغير التابع.

جدول رقم(9/2/4)

مصفوفة الإرتباط لمتغيرات النموذج

---

[1]. هشام فرعون عبداللطيف ، دراسة احصائية قياسية لتقييم الدخل القومي في العراق للفترة (86 – 2006م) مجلة ديالي ، العدد 47 ، 2010م ص ص 20 و21 .

[1]. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي،(الاسكندرية:الدار الجامعية للكتب) ،2005م، ص57

[1] محمد شفيق ياسين،الموسوعة العربية، المجلد الأول،العلوم البحته، 2012م

	ACCK	GNP	GOV	INV	R	TOTALREV	TAXREV	EXD
ACCK	1.00	0.58	0.53	0.67	0.51	0.50	0.55	0.64
GNP	0.58	1.00	0.75	0.74	0.58	0.74	0.74	0.66
GOV	0.53	0.75	1.00	0.90	0.70	0.98	0.90	0.76
INV	0.67	0.74	0.90	1.00	0.76	0.86	0.72	0.89
R	0.51	0.58	0.70	0.76	1.00	0.66	0.69	0.89
TOTALREV	0.50	0.74	0.98	0.86	0.66	1.00	0.88	0.70
TAXREV	0.55	0.74	0.90	0.72	0.69	0.88	1.00	0.67
EXD	0.64	0.66	0.76	80.8	0.89	0.70	0.67	1.00

المصدر :إعداد الباحث من خلال برنامج E.View

بالنظر إلى مصفوفة الإرتباط نجد أن أعلى درجة إرتباط بين متغيري الايرادات الكلية والإنفاق الحكومي(98%) يليهما متغيري الدين الخارجي وسعر الفائدة مقابل الدين(89%) أما اقل درجة إرتباط(50%) فقد حققها متغيري الايرادات الكلية والتراكم الرأسمالي.

بناءاً على مصفوفة الإرتباط وعلى درجة ارتباط كل متغير مع الآخر يمكن ترتيب المتغيرات التفسيرية لكل معادلة في نظام المعادلات الآنية حسب اهميتها النسبية بالنسبة للمتغير التابع بإفتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

(4-4-2) فحص استقرار السلسلة الزمنية:

أ- تعريف سكون واستقرار السلسلة:

أوضحت كثير من الدراسات أن أغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها (غير ساكنه) فغالباً ما يوجد بها عامل الإتجاه العام(Trend) الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر على جميع متغيرات المتغيرات اما في نفس الإتجاه أو في إتجاهات معاكسة ، ولذلك يمكن تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية بأنه وجود إتجاه عام لبيانات إحدى متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الإستقرار في كل البيانات الموجودة.[1]

ويعتبر إستقرار السلسلة الزمنية من الشروط الأساسية لبناء النماذج الإحصائية ،والسبب في ذلك أنه عندما لا تتوافر في السلاسل الزمنية صفة السكون فإن الإنحدار الذي نحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالباً ما يكون إنحدار زائفاً أي لا معنى له. من ناحية أخرى إذا كانت السلسلة تحت الدراسة غير ساكنة فإن دراسة سلوك السلسلة يكون

[1] طارق الرشيد،سامية محمد حسن،سلسلة الإقتصاد القياسي التطبيقي بإستخدام برنامج E.views – إستقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك,ص 5

قاصراً على الفترة الزمنية محل الإعتبار ولا يمكن تعميم هذا السلوك على فترات زمنية أخرى[1].

عندما تكون السلسلة مستقرة هذا يعني أنه يمكن إستقراء ملامحها وهذا يساعد على التنبؤ بالقيم المستقبلية من خلال النموذج .

ولتجنب الآثار التي تنعكس عن عدم إستقرار السلسلة يجب معالجتها عن إحدى طرق المعالجات.

من أهم طرق تحقيق إستقرار السلسلة هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر ونتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمها أصغر من البيانات الأصلية وهذا يعني تقليل التباين،وهذه الطريقة تكون صالحة لأي مجموعة من البيانات على خلاف طرق أخرى والتي تضع قيوداً على البيانات ، فمثلاً التحويل اللوغريثمي هو أيضاً من طرق تحقيق الإستقرار لكن استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبه في البيانات ،عموماً طريقة الفروق من أكثر الطرق إستخداماً في البيانات بشكل عام والسلاسل الزمنية بشكل خاص.[2]

ب- الإختبارت المستخدمة لإستقرار السلسلة:

هنالك عدة إختبارات يمكن إستخدامها نذكر منها على سبيل المثال الرسم التاريخي للسلسة الزمنية،الرسم الصندوقي المتتالي وإختبار جذور الوحدة إلا أننا سنركز على الأخير بإعتباره من أكثر الإختبارات المستخدمة في التطبيقات العملية كما أنه مستخدم في معظم البرامج الجاهزة.

يعزى هذا الإختبار إلى كل من ديكي وفولر وقد عرف في الأوساط العلمية بإختبار (DF) ومضمون هذا الإختبار إذا كان معامل الإنحدار للصيغة القياسية يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم إستقرار بيانات السلسلة ،لكن هذه الإختبارات ليست خالية من المشاكل تماماً إذ أن لها بعض العيوب نجد من أهمها أن معظم إختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية أن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وذلك إذا كان للأخطاء إرتباط ذاتي فانه يجب تعديل إختبارات (DF)

وذلك بإستخدام الإنحدار الآتي:

[1] محمد عبد السميع عناني،التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الإقتصادية،مدخل حديث بإستخدام spss ،(الإسكندرية:الدار الجامعية للكتب 2009م) ص

[2] بسام يونس ابراهيم،محاضرات في السلاسل الزمنية،(الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2007م)

$$\Delta y_t = \delta+\beta_1 + (e-1)y_t\text{-}1\text{-}\Delta p_i\text{-}y_t\text{-}j+\mu_1 \longrightarrow (1/2/4)$$

هذا الاختبار يعرف باختبار ديكي –فولر المدمج[1]

في هذه الدراسة سيتم فحص إستقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الناتج القومي الإجمالي(GNP) ، الإيرادات الضريبية (Taxrev)، الإنفاق الحكومي (Gov) ،الدين الخارجي (Exd) ،سعر الفائدة (R) ،التراكم الرأسمالي (Acck) الإيرادات الكلية (Totalrev) والإستثمار (Inv).

ذلك بواسطة الإختبارين الإحصائيين لكل من ديكي – فولر ، وفيلبس- برون

Augmented Dickey-Fuller, Phillips-Perron وذلك من خلال برنامج E.views وتقوم فكرة هذين الإختبارين على أنه إذا كانت القيمة الإحصائية لنتيجة الإختبار ADF test statistic أكبر من القيمة المعنوية(الحرجة) عند مستوى معنوي معين(1%،5%،10%) يعني المتغير مستقر في مستواه والعكس صحيح.

وسيكون إستقرار المتغير حسب إحصائية الإختبار إما في (Level, First difference ,second difference ,third difference)

ويقصد بـ Level مستوى المتغير الحالي

كما يعنى بـ first difference (الفرق الأول) القيم الناتجة عن طرح البيانات الأصلية من بعضها البعض أما الـ second difference (الفرق الثاني) فهو عبارة عن القيم الناتجة عن الفرق الأول لبيانات الفرق الأول للسلسلة.

إن إستخدام عملية إيجاد الفرق الأول للسلسلة قد لا تؤدي إلى إستقرار المتغير فإذا لم يتم إستقرار المتغير في مستواه ينبغي إعادة الإختبار بإختيار الفرق الأول ثم الفرق الثاني وهكذا إلى أن يتم إستقرار المتغير.

- نتيجة إختباري ديكي- فولر ، وفيلبس برون

الجدول التالي يوضح نتيجة إختبار استقرار المتغيرات بواسطة إختباري ديكي – فولر ، وفيلبس- برون.

جدول رقم(10/2/4)

نتيجة اختبارات السكون للمتغيرات (1980-2012)

الرقم	المتغير	نوع الإختبار	مستوى الإستقرار	القيمة الإحصائية	القيمة الحرجة(الجدولية) مستوى معنوي 5%

[1] طارق الرشيد،المرشد في الإقتصاد القياسي،2005م،ص ص 31-32

.1	GNP	PP	الفرق الأول(First Difference)	4.9	3
.2	Acck	ADF	الفرق الأول(First Difference)	4.0	3
.3	Gov	PP	الفرق الأول(First Difference)	6.9	3
.4	Taxrev	ADF	الفرق الأول(First Difference)	5.9	3
.5	Exd	PP	الفرق الثاني (Second Difference)	6.7	3
.6	Inv	ADF	First Difference	4.0	3
.7	Dtax	PP	المستوى	3.1	2.9
.8	Indtax	PP	الفرق الأول(First Difference)	7.9	3
.9	Totalrev	ADF	الفرق الأول(First Difference)	5.9	3
.10	R	ADF	الفرق الأول(First Difference)	3.1	2.9

المصدر :إعداد الباحث من خلال برنامجE.views

من الجدول أعلاه وبمقارنة القيمة الإحصائية للإختبار مع القيمة الحرجة في نتيجة اختباري ديكي- فولر، وفيلبس برون لإستقرار المتغيرات وبأخذ مستوى معنوي 5%، نجد أن القيمة الإحصائية لمتغير الضرائب المباشرة Dtax أكبر من القيمة الحرجة وذلك في مستواه (Level) وبالتالي إستقرار متغير الضرائب المباشرة عند مستواه ، وبما أن القيم الإحصائية لكل من متغيرات الناتج القومي الإجمالي GNP ، التراكم الرأسمالي Acck ، الإنفاق الحكومي Gov ، الايرادات الضريبية Taxrev ،الضرائب غير المباشرة Indtax ، الإيرادات الكلية Totalrev ، الإستثمار Inv و الفوائد التعاقدية R أكبر من القيم الحرجة لكل المتغيرات المذكورة عند الفرق الأول إذن هذا يدل على أن جميع المتغيرات المذكورة مستقرة في المستوى الأول أما متغير الدين الخارجي Exd فإن نتيجة الإختبار أوضحت بأن القيمة الإحصائية للإختبار أكبر من القيمة الحرجة عند الفرق الثاني وعليه فإن متغير الدين الخارجي مستقر في المستوى الثاني.

(4-5-3) فحص التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين y_t,x_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، ولو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل بالرغم من إمكانية وجود إنحراف عن هذا الإتجاه في الأجل القصير.[1] أي امكانية وجود توازن

[1] محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الإقتصادية ،مرجع سبق ذكره، ص 649

طويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها . وقد وجد (Angle – Granger,1987) أنه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنه يكون الإنحدار زائفاً ، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل ، ومن ثم فإن علاقة الإنحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة ، حيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابته عبر الزمن. وتتم اختبارات التكامل المشترك لعدة أسباب منها:

- ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الإنحدار زائفاً ، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية ، ومن ثم فإن علاقة الإنحدار المقدر بينها قد لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة(Angle – Granger,1987).
- امكانية فقد خواص الأجل الطويل بين المتغيرات الإقتصادية والتي يمكن مطابقتها في حالة استخدام طريقة الفروق للسلسلة وايجاد الفرق الأول والثاني ... إلخ.
- يعتبر اختبار التكامل المشترك اختبار لوجود علاقة توازنية مسلم بها في النظرية الإقتصادية ولصحة توصيف النموذج (Perman,1991) .[1]

هنالك عدة إختبارات للتكامل المشترك منها إختبار انجل – جرانجر (Angle – Granger) وجوهانسن – جويلز (Johansen – Juilles) وستركز الدراسة على الأخير بشيء من التفصيل.

1. **إختبار انجل – جرانجر(Angle – Granger)**:

يعتمد هذا الإختبار على البواقي المتحصل عليها فيتم تقدير معادلة الإنحدار باستخدام (OLS) للحصول على المعلمة ثم يتم اختبار البواقي من حيث السكون باستخدام احدى طرق اختبارات السكون (PP1988,ADF 1997) فإذا كان الإختبار يدل على سكون البواقي فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين X ,Y . ويستخدم هذا الإختبار في حالة وجود متغيريين بالنموذج.

2. **إختبار جوهانسن(Johansen)**

أغلب استخدامات هذا الإختبار عندما يكون هنالك أكثر من متغيرين في نموذج الدراسة وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك . ويعتمد هذا الإختبار على نظام متجه الإنحدار الذاتي (Vector Auto Regression)(VAR) وهو نموذج يقوم بوصف سلوك المعلمات عبر الفجوات الزمنية المختلفة للمعلمة.2

[1] طارق محمد الرشيد ،وسامية حسن محمود، سلسلة الإقتصاد القياسي التطبيقي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 27-28
[2] المرجع السابق ، ص 29-30

ولتحديد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم مقارنة القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية (Likelihood Ratio) (LR) بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوي معين (1% ,5%) فإذا كانت قيمة نسبة الإمكانية المحسوبة (LR) أكبر من القيمة الحرجة ، فيرفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، ويقبل فرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج والعكس صحيح.[1]

سيستخدم إختبار جوهانسن لإختبار متغيرات الدراسة من حيث التكامل المشترك لمعرفة ما إذا كان هنالك علاقة توازنية في الأجل الطويل،الجدول التالي يوضح نتيجة إختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة

جدول رقم(11/2/4)

نتيجة إختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات المعادلة رقم (1)

LOG(GNP) = f(log (ACCK, GOV)

Date: 09/30/14 Time: 08:04				
Sample: 1980 2012				
Included observations: 31				
Test assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series: LOG(GNP) LOG(ACCK) LOG(GOV)				
Lags interval: 1 to 1				
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
	Likelihood Ratio	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
Eigenvalue		Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.557555	40.64176	29.68	35.65	None **
0.362186	15.36314	15.41	20.04	At most 1
0.044841	1.422186	3.76	6.65	At most 2
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 1 cointegrating equation(s) at 5% significance level				

المصدر :إعداد الباحث من خلال برنامج,E.Views

من جدول رقم(11/2/4) أعلاه وبأخذ مستوى معنوي (5%) يلاحظ ما يلي:

القيمة الأولى لنسبة الإمكانية (**L.R**) في العمود رقم (2) تزيد عن القيم الحرجة المناظرة لها في العمود رقم(3) ،ومن ثم يرفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ونقبل فرض البديل بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.

جدول رقم(12/2/4)

نتيجة إختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات المعادلة رقم (2)

LOG(Gov) = f(log (Taxrev, Exd)

Date: 09/30/14 Time: 08:29
Sample: 1980 2012
Included observations: 31
Test assumption: Linear deterministic trend in the data
Series: LOG(GOV) log TAXREV logEXD

[1] المرجع السابق ، ص 61

Lags interval: 1 to 1				
	Likelihood	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
Eigenvalue	Ratio	Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.506696	35.87043	29.68	35.65	None **
0.273677	13.96488	15.41	20.04	At most 1
0.122537	4.052327	3.76	6.65	At most 2 *
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 1 cointegrating equation(s) at 5% significance level				

المصدر :إعداد الباحث من خلال برنامج,E.Views

من جدول رقم(12/2/4) أعلاه وبأخذ مستوى معنوي (5%) يلاحظ ما يلي:

القيمة الأولى لنسبة الإمكانية (**L.R**) في العمود رقم (2) تزيد عن القيم الحرجة المناظرة لها في العمود رقم(3) ،ومن ثم يرفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ونقبل فرض البديل بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.

جدول رقم(13/2/4)

نتيجة إختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات المعادلة رقم (3)

(Exd) = f (R, Totalrev , GNP)

Date: 09/30/14 Time: 08:46				
Sample: 1980 2012				
Included observations: 31				
Test assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series: EXD R TAXREV GNP				
Lags interval: 1 to 1				
	Likelihood	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
Eigenvalue	Ratio	Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.744736	72.30078	47.21	54.46	None **
0.463006	29.97160	29.68	35.65	At most 1 *
0.232190	10.69676	15.41	20.04	At most 2
0.077662	2.506157	3.76	6.65	At most 3
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 2 cointegrating equation(s) at 5% significance level				

المصدر :إعداد الباحث من خلال برنامج,E.Views

من جدول رقم(13/2/4) أعلاه وبأخذ مستوى معنوي (5%) يلاحظ ما يلي:

القيمتان الأولى والثانية لنسبة الإمكانية (**L.R**) في العمود رقم (2) تزيدان عن القيمتان الحرجة المناظرة لهما في العمود رقم(3) ،ومن ثم يرفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ونقبل فرض البديل بوجود متجهتين على الأقل للتكامل المشترك.

جدول رقم(14/2/4)

نتيجة إختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات المعادلة رقم (4)

(Inv) = f (Indtax, Exd)

Date: 09/30/14 Time: 09:01				
Sample: 1980 2012				
Included observations: 31				
Test assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series: INV EXD INDTAX				
Lags interval: 1 to 1				
	Likelihood	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
Eigenvalue	Ratio	Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.590289	47.59838	29.68	35.65	None **
0.354655	19.93700	15.41	20.04	At most 1 *
0.185482	6.359920	3.76	6.65	At most 2 *
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 3 cointegrating equation(s) at 5% significance level				

المصدر :إعداد الباحث من خلال برنامج,E.Views

من جدول رقم(14/2/4) أعلاه وبأخذ مستوى معنوي (5%) يلاحظ ما يلي:

القيم الأولى ،الثانية والثالثة لنسبة الإمكانية (**L.R**) في العمود رقم (2) تزيد عن القيم الحرجة المناظرة لها في العمود رقم(3) ،ومن ثم يرفض فرض العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ونقبل فرض البديل بوجود 3 متجهات للتكامل المشترك.

من تحليل التكامل المشترك نجد أن هنالك متجهات للتكامل المشترك في جميع معادلات النموذج المقترح للدراسة وبالتالي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل لمتغيرات الدراسة.

(4-6) تقدير النموذج:

(4-6-1) تعريف معادلات النموذج:

قبل الشروع في تقدير النموذج لا بد من تعريف معادلاته والتي بدورها تقود إلى إستخدام طريقة التقدير الملائمة.

بناءً على كيفية تشخيص (تعريف) المعادلات الهيكلية للنموذج كما سبق ، وبافتراض أن عدد المتغيرات الداخلية في النموذج يرمز له بـ(M) وعدد المتغيرات الخارجية في النموذج يرمز له بـ(K) سيكون تشخيص (تعريف) المعادلات كما يلي:

- معادلة الناتج : $GNP = f(Acck, Gov) \xrightarrow{(1)}$

المتغيرات الخارجية المستبعدة من المعادلة هي*(Taxrev,Exd,R,Inv,Totalrev)* وتساوي(k) عددها (5) والداخلية(M) وعددها(3) ، بما أن $K > M - 1$ إذن المعادلة فوق مستوى التشخيص.

- معادلة الإنفاق الحكومي : $Gov = f(Taxr, Exd) \xrightarrow{(2)}$

المتغيرات الخارجية المستبعدة من المعادلة هي(Acck,GNP,R,Inv) وتساوي(K) عددها (4) والداخلية(M) وعددها(3) ، بما أن $K > M - 1$ هذا يعني أن المعادلة فوق مستوى التشخيص

معادلة الدين الخارجي : $Exd = f(R, Taxr, GNP) \xrightarrow{(3)}$

المتغيرات الخارجية المستبعدة من المعادلة هي(Acck,Gov, ,Inv) وتساوي(K) عددها (3) والداخلية(M) وعددها(4) ، بما أن $K = M - 1$ إذن المعادلة مشخصة تماماً .

- معادلة الإستثمار : $Inv = f(Exd) \xrightarrow{(4)}$

المتغيرات الخارجية المستبعدة من المعادلة هي(Acck,GNP,R,Gov,Taxr) وتساوي(K) عددها (4) والداخلية(M) وعددها(2) ، بما أن $K > M - 1$ إذن هذه المعادلة فوق مستوى التشخيص

بناءاً علي تشخيص المعادلات سيتم استخدام طريقة المربعات الصغري ذات المرحلتين (2SLS) لتقدير النموذج .

1. تقدير معادلة الناتج :

$$GNP = f(Acck, Gov) \xrightarrow{(1)}$$

$$Log(GNP) = \beta_0 + \log \beta_1 Acck + \log \beta_2 Gov + \mu_1 \xrightarrow{(1)}$$

عند التقدير أظهرت المعادلة النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(12/2/4)

نتيجة تقدير معادلة رقم(1)

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.11	0.51	13.93	0.00
LOG(ACCK)	0.11	0.12	0.91	0.38
LOG(D(GOV))	0.30	0.07	4.25	0.00

المصدر :إعداد الباحث من خلال برنامج E.Views

R^{-2} = 0.41%, Prob (F-statistic) =0.00

Durbin-Watson =2 , white test prob(F-statistic) =0.12

تقييم تقديرات معادلة (1) **من الجدول** (12/2/4) **أعلاه:**

سيتم تقييم نتائج المعادلات وفقاً لثلاثة معايير كما سبق المعيار الإقتصادي ، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي :

أ. المعيار الإقتصادي : يهتم بإشارات وحجم المعلمات المقدرة كما يلي **:**

(1) العمود الأول يوضح (variables) وهي الثابت(C) والمتغيرات المستقلة تراكم رأس المال (ACCK) ،الإنفاق الحكومي(Gov).

(2) العمود الثاني يحتوي على قيم المعالم المقدرة (Coefficient) حيث أظهرت نتيجة المعادلة قيمة الثابت(c) تساوي (7.11)، قيمة معامل تراكم رأس المال تساوي (0.11) هذه الإشارة الموجبة توضح العلاقة الطردية بين التراكم الرأسمالي والناتج وهي موافقة للمعيار الإقتصادي قيمة معامل الإنفاق الحكومي (0.30) وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج القومي الإجمالي وهي تتفق مع المعيار الإقتصادي. من خلال هذا المعيار نجد ان إشارات المعالم المقدرة تتفق مع النظرية الإقتصادية وكذلك حجم القيم.

ب.**المعيار الإحصائي :**

(3) العمود الثالث يحتوي على(Std. Error) الأخطاء المعيارية للمعالم المقدرة حيث أوضحت نتيجة التقدير (0.51) للثابت ، (0.12) لمعامل تراكم رأس المال (0.07) لمعامل الإنفاق الحكومي.

من هذه القيم المقدرة يلاحظ أن الأخطاء المعيارية صغيرة مما يعكس قرب تقديرات المعالم من القيم الحقيقية لها.

(4) العمود الرابع (t-statistic) يوضح قيم إختبار t المحسوبة للمعالم المقدرة ، وقدرت (13.93) للثابت، (0.91) للتراكم الرأسمالي ،(4.25) للإنفاق الحكومي.

(5) العمود الخامس(Prob) يوضح القيم الإحتمالية للمعالم المقدرة ومن خلال هذه القيم يتم تحديد معنوية المعالم المقدرة فتكون المعلمة معنوية عندما تكون Prob $\leq$ 0.05 (أقل من أو تساوي 0.05)[1].

من الجدول (17/3/4) يتضح أن القيم الإحتمالية لكل من الثابت والانفاق الحكومي معنوية حيث قدرت (0.00) للثابت (c) ، و(0.00) لمعامل الإنفاق الحكومي بينما القيمة الإحتمالية لمعلمة التراكم الرأسمالي (Acck) (0.38) فهي أكبر من نسبة مستوى المعنوية 0.05 ،وهذا دليل على ان المعلمة المقدرة لعنصر التراكم الرأسمالي غير معتمدة إحصائياً، ومن ثم يمكن القول بأن تراكم رأس المال ليس له تأثير مهم على GNP وهذه صفة ملازمة للدول النامية بما فيها السودان بسبب ضعف الإدخار.

يوجد أسفل الجدول قيم بعض المؤشرات الإحصائية وهي:

i. معامل التحديد(R^{-2}):

[1] محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الإقتصادية ،مرجع سبق ذكره، ص 312

ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويساوي 41% هذا يعني أن 41% من التغيرات في الناتج القومي الإجمالي ناتجة عن المتغيرات التفسيرية بينما 59% تمثلها عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج .

ii. إختبار F (F-statistic)

من خلال إختبار F نجد ان القيمة الإحتمالية لـ F تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على معنوية النموذج ككل و توفيق النموذج.

ج. **المعيار القياسي :**

iii. إختبار دربن واتسون: (W-D)

وتساوي 2 فهي مقبولة بعدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي .

i. اختبار وايت :white test

ويستخدم لمعرفة ما إذا كان النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين أم لا ،فإذا كانت القيمة الحرجة للإختبار أكبر من 5% فإن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة وبما أن قيمة الإختبار تساوي 0.12 إذن النموذج خالي من مشكلة اختلاف التباين.

2. معادلة الإنفاق الحكومي :

$$Gov = f(Taxr, Exd) \xrightarrow{(2)}$$

$$LogGov = \beta_3 + \beta_4 LogTaxr + \beta_5 LogExd + \mu_2 \xrightarrow{(2)}$$

عند التقدير أظهرت المعادلة النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(13/2/4)

نتيجة تقدير معادلة رقم(2)

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	4.3	1.07	4	0.00
D(LOG(TAXREV))	2.5	0.92	3	0.01
LOG(EXD)	0.28	0.11	3	0.02

المصدر :إعداد الباحث من خلال برنامج E.views

R^{-2} = 56%, Prob (F-statistic) =0.00

Durbin-Watson = 2.5, white test prob (F-statistic) =0.10

S.E. of regression = 0.90

تقييم تقديرات معادلة رقم(2) من الجدول (13/2/4)أعلاه:

أ. المعيار الإقتصادي :

1. العمود الأول يوضح (variables) وهي الثابت(C) والمتغيرات المستقلة الإيرادات الضريبية (TAXREV) ،والدين الخارجي(EXD).

2. العمود الثاني يحتوي على قيم المعالم المقدرة (Coefficient) حيث أظهرت نتيجة المعادلة قيمة الثابت(c) تساوي (4.3)، قيمة معامل الإيرادات الضريبية تساوي (2.5) هذه الإشارة الموجبة توضح العلاقة الطردية بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي وهي موافقة للمعيار الإقتصادي قيمة معامل الدين الخارجي (0.28) وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الدين الخارجي والإنفاق الحكومي وهي تتفق مع المعيار الإقتصادي. من خلال هذا المعيار نجد ان إشارات المعالم المقدرة تتفق مع النظرية الإقتصادية.

ب. المعيار الإحصائي :

3. العمود الثالث يحتوي على(Std. Error) الأخطاء المعيارية للمعالم المقدرة حيث أوضحت نتيجة التقدير (1.07) للثابت ، (0.92) لمعامل الإيرادات الضريبية (0.11) لمعامل الدين الخارجي.

من هذه القيم المقدرة يلاحظ أن الأخطاء المعيارية صغيرة مما يعكس قرب تقديرات المعالم من القيم الحقيقية لها.

4. العمود الرابع (t-statistic) يوضح قيم إختبار t المحسوبة للمعالم المقدرة ، وقدرت (4) للثابت، (3) للإيرادات الضريبية ،(3) للدين الخارجي.

5. العمود الخامس(Prob) يوضح القيم الإحتمالية للمعالم المقدرة ومن الجدول (17/3/4) يتضح أن القيم الإحتمالية لكل المعالم معنوية حيث قدرت (0.00) للثابت (c) ، (0.01) لمعامل الإيرادات الضريبية و(0.02) لمعامل الدين الخارجي وبالتالي وجود علاقة سببية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع الإنفاق الحكومي.

- يوجد أسفل الجدول قيم بعض المؤشرات الإحصائية وهي:

i. معامل التحديد(R^{-2}):

ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويساوي 56% هذا يعني أن الإيرادات الضريبية والدين الخارجي تسهم بنسبة 56% من التغير في الإنفاق الحكومي بينما 44% تمثلها عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج .

ii. إختبار F (F-statistic)

من خلال إختبار F نجد ان القيمة الإحتمالية لـ F تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على معنوية النموذج ككل ودرجة توفيقه.

iii. خطأ التقدير (S.E of regression) :

ويساوي 0.90 ، صغر هذا الرغم يدل على قلة الأخطاء في التقدير .

ج. المعيار القياسي :

iv. (W-D)إختبار درين واتسون:

تساوي 2.5 فهي مقبولة بعدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي .

ii. اختبار وايت :white test

القيمة الحرجة للإختبار تساوي 0.10 وهي أكبر من 5% مما يؤكد عدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

3. **معادلة الدين الخارجي**:

$$Exd = f(R, Taxr, GNP) \xrightarrow{(3)}$$

$$LogExd = \beta_6 + \beta_7 LogR + \beta_8 LogTotalre\, v + \beta_9 LogGNP + \mu_3 \xrightarrow{(3)}$$

عند التقدير أظهرت المعادلة النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(14/2/4)

نتيجة تقدير معادلة رقم (3)

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51	32.8	5	0.00
LOG(R)	0.37	0.07	5	0.00
LOG((GNP))	-0.32	0.29	1	0.27
LOG(TOTALREV)	5-0.2	40.1	2	50.0

المصدر :إعداد الباحث من خلال برنامج E.views

R^{-2} = 97%, Prob (F-statistic) =0.00

Durbin-Watson = 2.00, white test prob (F-statistic) = 0.35

تقييم تقديرات معادلة (3) **من الجدول** (14/2/4) **أعلاه:**

أ. المعيار الإقتصادي:

1. العمود الأول يوضح (variables) وهي الثابت(C) والمتغيرات المستقلة سعر الفائدة مقابل الدين(R)،الناتج القومي الإجمالي (GNP) والإيرادات الكلية.
2. العمود الثاني يحتوي على قيم المعالم المقدرة (Coefficient) حيث أظهرت نتيجة المعادلة قيمة الثابت(c) تساوي(15)، قيمة معامل سعر الفائدة (0.37) هذه الإشارة الموجبة توضح العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدين الخارجي ، قيمة معامل الناتج القومي(0.32-) ، قيمة معامل الإيرادات الكلية تساوي (0.25-) هذه الإشارات

السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين كل من الإيرادات الكلية والدين الخارجي ، وكذلك الناتج القومي والدين الخارجي. وهي تتفق مع المعيار الإقتصادي.

ب.المعيار الإحصائي :

3. العمود الثالث يحتوي على(Std. Error) الأخطاء المعيارية للمعالم المقدرة حيث أوضحت نتيجة التقدير(32.8) للثابت ، (0.07) لمعامل سعر الفائدة ،(0.29) لمعامل الناتج القومي الإجمالي ، و(0.14) لمعامل الإيرادات الكلية.

من هذه القيم المقدرة يلاحظ أن الأخطاء المعيارية صغيرة مما يعكس قرب تقديرات المعالم من القيم الحقيقية لها.

4. العمود الرابع (t-statistic) يوضح قيم إختبار t المحسوبة للمعالم المقدرة ، وقدرت (5) للثابت، (5) لسعر الفائدة ،(1) للناتج القومي، و(2) للإيرادات.

5. العمود الخامس(Prob) يوضح القيم الإحتمالية للمعالم المقدرة ومن خلال هذه القيم يتم تحديد معنوية المعالم المقدرة.

من الجدول (17/3/4) يتضح أن القيم الإحتمالية لأغلبية المعالم معنوية حيث قدرت (0.00) للثابت (c) ، (0.00) لمعامل سعر الفائدة و(0.27) لمعامل الناتج القومي، و (0.05) للإيرادات الكلية وبالتالي وجود علاقة سببية بين كل من سعر الفائدة ، الإيرادات الكلية ، والدين الخارجي اما عدم معنوية الناتج القومي فغالباً ما ترجع إلى ضعف البيانات . يوجد أسفل الجدول قيم بعض المؤشرات الإحصائية وهي:

v. معامل التحديد(R^{-2}):

ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويساوي 97% هذا يعني أن 97% من التغيرات في الدين الخارجي ناتجة عن المتغيرات التفسيرية بينما 3% تمثلها عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج .

vi. (F-statistic) إختبار F

من خلال إختبار F نجد ان القيمة الإحتمالية لـ F تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على معنوية النموذج ككل و توفيق النموذج.

ج. **المعيار القياسي :**

vii. (W-D)إختبار دربن واتسون:

وتساوي 2 مما يؤكد عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي .

v. اختبار وايت :white test

بما أن القيمة الحرجة للإختبار تساوي 0.35 أكبر من 5% إذن النموذج لا يعاني من اختلاف التباين.

4. **معادلة الاستثمار**:

$$Inv = f(Exd, Indtax) \xrightarrow{(4)}$$

$$LogInv = \beta_{10} + \beta_{11} LogExd + \beta_{12} Indtax + \mu_4 \xrightarrow{(4)}$$

عند التقدير أظهرت المعادلة النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(15/2/4)

نتيجة تقدير معادلة رقم(4)

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	21	6.7	3	0.00
LOG(EXD)	-0.46	0.19	2	0.02
LOG(INDTAX)	-0.53	0.30	2	0.01

المصدر:إعداد الباحث من خلال برنامجE.views

R^{-2} = 70%, Prob (F-statistic) =0.00

Durbin-Watson = 1.5, white test prob (F-statistic) = 0.10

S.E. of regression = 0.80

تقييم تقديرات معادلة رقم (4) **من الجدول** (15/2/4) **أعلاه:**

أ. **المعيار الإقتصادي:**

- العمود الأول يوضح (variables) وهي الثابت(C) والمتغيرين الدين الخارجي(Exd) ، والضرائب غير المباشرة (INDTAX).
- العمود الثاني يحتوي على قيم المعالم المقدرة (Coefficient) حيث أظهرت نتيجة المعادلة قيمة الثابت(c) تساوي (21)، قيمة معامل الدين الخارجي (0.46-) ، قيمة معامل الضرائب المباشرة (0.53-)هذه الإشارات السالبة توضح العلاقة العكسية بين الدين الخارجي والإستثمار ، والضرائب غير المباشرة والإستثمار وهي تتفق مع المعيار الإقتصادي والوضع الحالي في السودان حيث تقوم الضريبة بتثبيط كثير من الإستثمارات ، أما تأثيرالدين العكسي على الإستثمارات فيعود إلى أن أغلبية الديون الخارجية لم توجه إلى مشاريع إستثمارية منتجة ، والقليل الذي وجه إلى بعض المشاريع نجد أن اجلها طويل وبالتالي لم تنعكس ايجاباً على الاستثمار ، إضافة إلى ذلك يلاحظ أن الديون الخارجية بعض منها ما يستخدم لسداد قروض قصيرة الأجل ،هذا بجانب التطورات السياسية التي مرت بتلك الفترة والتي تم الإنفاق عليها من هذه الديون بسبب ضعف الايرادات والتي لم تستطع تغطية كل هذه النفقات.

ب.**المعيار الإحصائي :**

- العمود الثالث يحتوي على(Std. Error) الأخطاء المعيارية للمعالم المقدرة حيث أوضحت نتيجة التقدير (6.7) للثابت ، (0.19) لمعلمة الدين الخارجي، (0.30) لمعلمة الضرائب غير المباشرة.

من هذه القيم المقدرة يلاحظ أن الأخطاء المعيارية صغيرة مما يعكس قرب تقديرات المعالم من القيم الحقيقية لها.

- العمود الرابع (t-statistic) يوضح قيم إختبار t المحسوبة للمعالم المقدرة ، وقدرت (3) للثابت، (2) للدين الخارجي (2) للضرائب المباشرة.
- العمود الخامس(Prob) يوضح القيم الإحتمالية للمعالم المقدرة، من الجدول (17/3/4) يتضح أن القيم الإحتمالية لكل المعالم معنوية حيث قدرت (0.00) للثابت (c) ، و(0.02) لمعامل الدين الخارجي، (0.01) للضرائب غير المباشرة وبالتالي وجود علاقة سببية بين كل من الدين الخارجي والإستثمار، والضرائب المباشرة والاستثمار.

- يوجد أسفل الجدول قيم بعض المؤشرات الإحصائية وهي:

i. معامل التحديد(R^{-2}):

ويساوي 70% هذا يعني أن 70% من التغيرات في الإستثمار ناتجة عن الدين الخارجي، والضرائب المباشرة بينما 30% تمثلها عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج .

ii. (F-statistic) إختبار F

من خلال إختبار F نجد ان القيمة الإحتمالية لـ F تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على معنوية النموذج ككل و توفيق النموذج.

ج. المعيار القياسي:

iii. (W-D)إختبار دربن واتسون:

قيمة دربن واتسون تساوي 1.5 فهي مقبولة بعدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي

.

v. اختبار وايت :white test

يساوي 0.10 مما يدل على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

بناءاً على تقديرات المعادلات السابقة سيكون النموذج المقدر للسياسة المالية في السودان كما يلي:

$$Log\ (GNP) = 7.11 + 0.11 \log\ Acck + 0.30 \log\ Gov$$

$$LogGov = 4.3 + 2.5\,LogTaxr + 0.28\,LogExd$$
$$LogExd = 15 + 0.37\,LogR - 0.25\,LogTotalre\ v - 0.32\,LogGNP$$

$$LogInv = 21 - 0.46\,LogExd - 0.53 \log Indtax$$

- **المضاعفات:**

أ- مضاعف الإنفاق الحكومي:

هو نسبة التغير في الناتج القومي الإجمالي إلي نسبة التغير في الإنفاق الحكومي

من معادلة الناتج نجد أن مضاعف الإنفاق الحكومي =

$$\frac{\Delta\ GNP}{\Delta\ Gov} = 0.30$$

هذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ جنيه واحد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي بـ 0.3 جنيه.

ب- مضاعف الضرائب غير المباشرة :

هو نسبة التغير في الإستثمار إلي نسبة التغير في الضرائب غير المباشرة

من معادلة الإستثمار نجد أن مضاعف الضرائب غير المباشرة =

$$\frac{\Delta\ Inv}{\Delta\ Indtax} = -0.53$$

هذا يعني أن زيادة الضرائب غير المباشرة بـ جنيه واحد تؤدي إلى نقصان الإستثمار بـ 0.53 جنيه وبالتالي ينعكس سلباً بطريقة غير مباشرة علي الناتج القومي الإجمالي.

(4-7) النتائج:

(4-7-1) نتائج متعلقة بفرضيات الدراسة:

توضح مدى تطابق الفرضيات بالنتائج ، ولسبب أن نموذج الدراسة عبارة عن نموذج معادلات آنية فإنه سيعكس الآثار المباشرة وغيرالمباشرة لأدوات السياسة المالية على الناتج القومي وهي كما يلي:

i. نتائج تقديرات معادلة الناتج القومي:

أ- بناءً على تقديرات النموذج ، أوضحت نتائج تقديرات المعادلة رقم (1) بأن المتغيرات التفسيرية والممثلة في التراكم الرأسمالي(Acck) والإنفاق الحكومي (Gov) ظهرت بإشارات موجبة ، وبالتالي وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع (GNP) مما يؤيد فرضية الدراسة التي تقول بأن هنالك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج القومي الإجمالي(GNP) وتؤيد نتائج دراسة (الرشيد على احمد سليمان،2004م).

ب- أبرزت نتائج الإختبارات الإحصائية بأن المعلمة المقدرة لمتغير الانفاق الحكومي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (0.05) أي معتمدة إحصائياً وبالتالي لها تأثير على الناتج القومي الإجمالي وهذا يؤيد فرضية الدراسة التي تقول بأن هنالك علاقة معنوية بين الإنفاق الحكومي والناتج القومي الإجمالي خلال فترة الدراسة ويتفق ذلك مع آراء المدرسة الكنزية.

ii. نتائج تقديرات معادلة الدين الخارجي:

أ. أوضحت نتائج تقديرات المعادلة (3) بأن المتغيرات التفسيرية والممثلة في سعر الفائدة مقابل دفع الدين(R) ظهر بإشارة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين اسعار الفائدة والدين الخارجي حيث توضح أنه كلما ارتفع سعر الدين كلما زاد الدين الخارجي وهذا يؤكد أن السودان لا يكف عن الإستدانة رغم تزايد اسعار الفائدة مما ينعكس بطريقة غير مباشرة على الناتج القومي، الإيرادات الكلية (Totalrev) والناتج القومي الإجمالي (GNP)ظهرت بإشارات سالبة ، وبالتالي وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع (Exd)

ب. ابرزت نتائج الإختبارات الإحصائية بأن المعلمات المقدرة لمتغيري سعر الفائدة والإيرادات الكلية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (0.05) أي معتمدتا إحصائياً وبالتالي لهما تأثير على الدين الخارجي.

iii. نتائج تقديرات معادلة الإستثمار:

أ. أوضحت نتائج تقديرات المعادلة (4) بأن المتغيرين التفسيرين الدين الخارجي (Exd) والضرائب غير المباشرة (Indtax) ظهرا بإشارات سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الإستثمار والدين الخارجي وكذلك الضرائب المباشرة

والاستثمار مما ينعكس سلباً بطريقة غير مباشرة على الناتج القومي ،وتطابق هذه النتائج اراء كل من المدرسة التقليدية بالنسبة للضرائب والمدرسة التجديدية بالنسبة للدين الخارجي، كما تطابق أيضاً النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (حتان محمد رضا،)Rifaqat Ali , Usman Mustafa,2011

ب. أبرزت نتائج الإختبارات الإحصائية بأن المعالم المقدرة لمتغيري الدين الخارجي والضرائب المباشرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (0.05) أي معتمدتا إحصائياً مما يؤكد أن لهما تأثير على الإستثمار وبالتالي على الناتج القومي الاجمالي.

من خلال مناقشة الفرضيات أعلاه نجد تطابق فرضيات الدراسة نتائج الدراسة سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما يثبت صحة هذه الفرضيات.

(4-7-2) نتائج متعلقة بالدراسة ككل :

توصلت الدراسة الي الآتي :

أ. في جانب السياسة الضريبية :

- زيادة السعر الضريبي علي الممول يؤدي الي إنخفاض في الناتج القومي الإجمالي ، السياسة الضريبية التي تم تطبيقها في السودان سعرها مرتفع وهذا لا يتناسب مع واقع السودان كدولة نامية إذ أن نسبة الإستقطاع الضريبي في الدول النامية تتراوح (20%- 25%) بينما نجد أن هذه النسبة في السودان تجاوزت أكثر من ذلك لأغلبية سنوات الدراسة.
- السودان يعاني من مشكلة المدخرات نتيجة لإنخفاض الدخول ففرض الضريبة سواء كانت علي ذوى الدخول العالية أو المنخفضة يؤثر سلباً علي الناتج القومي الإجمالي .
- المعالجات الضريبية التي تمت من إعفاءات ضريبية لفترة معينة لتشجيع الاستثمار تؤدي الي نتائج موجبة علي الناتج القومي لكن في الأجل الطويل.

ب. **في جانب سياسة الانفاق الحكومي :**

- زيادة الانفاق الحكومي أدت الي أثر إيجابي علي الناتج القومي غير أنه لم يشمل كل سنوات الدراسة ، ففي فترة الثمانيات كان هناك ضعف في الناتج

القومي الإجمالي مقارنة بنفقات الدولة بسبب تركيز الدولة علي الإنفاق الجاري خاصة الإنفاق الحربي مع إهمال جانب إنفاق التنمية .

- إنفاق الدولة علي المشاريع التنموية من تأهيل للطرق والكباري وإنشاء السدود أنعكس إيجاباً علي الناتج القومي.
- توسع الدولة في الإنفاق الجاري من منتصف الألفيات الي نهاية فترة الدراسة لمقابلة بعض التغيرات الإقتصادية والسياسية أثر بشكل سلبي علي الناتج القومي الإجمالي .
- أن التوسع الكبير في إنفاق الدولة علي البنود الممركزة من سفر واستقبال الوفود الرسمية وسداد لأقساط الدين الخارجي له أثر سلبي علي الناتج القومي الإجمالي.

ج. في جانب عجز الحكومة :

- قلة الإيرادات العامة مقارنة بارتفاع النفقات العامة أدي إلي العجز المستمر في الموازنة .
- أثر عجز الحكومة سلباً على الناتج القومي الإجمالي من خلال سد هذا العجز من موارد غير حقيقية خاصةً خلال فترة التسعينيات حيث نجد أن أغلبية تغطية عجز الحكومة استدانة من الجهاز المصرفي مما أنعكس علي بعض المتغيرات الكلية في الإقتصاد أهمها التضخم وسعر الصرف وهذا بدوره أدي إلي إنخفاض في الناتج القومي الإجمالي.

د. في جانب سياسة الدين الخارجي

- من خلال التحليل أتضح أن هنالك علاقة عكسية بين الدين الخارجي و الناتج القومي الإجمالي.
- أن السودان يستدين فوق مقدرته علي عدم السداد وبالتالي أدي ذلك الي تفاقم حجم المديونية الخارجية مما ترتب عليه أعباء مالية بسقوف مرتفعة بتزايد الفوائد المستحقة السداد الي جانب تسديد الاقساط الواجب دفعها عندما يحين أجل السداد.
- الدين الخارجي للسودان يشكل عبئاً ثقيلا علي الإقتصاد القومي ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها أنْ أكثر من 50% من الدين الخارجي تتمثل في الفوائد والغرامات وبالتالي أنعكس أثره سلباً علي الناتج القومي.
- أن فاعلية القروض في أثرها علي الناتج القومي الإجمالي تعتمد علي كيفية استخدام تلك القروض ومن خلال نتائج الدراسة تبين أن القروض الخارجية لم

تستخدم بالطريقة المثلي وبالتالي لم تسهم بشكل فعال في الناتج القومي الإجمالي.

(4-5) التوصيات:

(ا) في جانب الضرائب :

- ضرورة التركيز علي جانب الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية وذلك علي السلع المستوردة التي تقابل المثيل المنتج .
- الإعفاء الضريبي للشرائح الضعيفة في المجتمع .
- التوسع في الإعفاءات الضريبية للمشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج.

(ب) في جانب الإنفاق الحكومي:

- توجيه الإنفاق العام نحو المشروعات الإنتاجية .
- ترشيد الإنفاق الجاري خاصة في جانب البنود الممركزة .
- الإهتمام بالإنفاق علي قطاع التعدين للحصول علي إيرادات جديدة بديلة للإيرادات البترولية المفقودة .

(ج) في جانب عجز الحكومة :

- استخدام موارد لسد عجز الحكومة (شهادات شهامة، شمم) خلاف الدين العام سواء كان استدانة من الجهاز المصرفي أو قروض خارجية.
- دراسة إمكانية تخفيض العجز في الموازنة من خلال محاولة تخفيض الإنفاق الحكومي وتفعيل موارد جديدة خلاف الضرائب.
- لمعالجة العجز ينبغي ترشيد الإنفاق العام والحد من الإنفاق غير الضروري ، وكذلك عدم تجاوز النفقات نمو الإيرادات إلا في الحالات الطارئة.

(د) في جانب الدين الخارجي :

- ضرورة الاعتماد علي الموارد المحلية بالدرجة الأولي في محاولة التقليل من الاعتماد علي القروض الخارجية .
- الاستخدام الأمثل للقروض الخارجية بتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد.
- الحد من تزايد القروض الخارجية ذات الشروط التجارية الصعبة والتي تؤدي إلي تراكم المديونية الخارجية .

(1)المراجع:

1. احمد عبدالله ابراهيم، المالية العامة والمالية الإسلامية، ط2 ،الخرطوم: جامعة النيلين.
2. السيد عبدالمولى، المالية العامة،القاهره : دار النهضة العربية،1991.
3. السيد عطية عبدالواحد،دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية،القاهرة:دار النهضة العربية،1993م.
4. حامد عبدالمجيد دراز،السياسات المالية ،الإسكندرية:الدار الجامعية،2002م.
5. حامدعبد المجيد دراز،مباديءالماليةالعامة،الإسكندرية:مركزالإسكندرية للكتاب،2000.

6. خالد شحاته الخطيب، واحمد زهير شامية،أسس المالية العامة، ط3، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع بدون.
7. رفعت المحجوب،الإقتصادالسياسي-الجزء الأول، القاهرة: دار مكتبة النهضة العربية.
8. سعيد عبد العزيز عثمان،المالية العامة – مدخل تحليلي معاصر، الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ،2003م.
9. طارق الرشيد،المرشد في الإقتصاد القياسي،2005م.
10. طارق الرشيد،سامية محمد حسن،سلسلة الإقتصاد القياسي التطبيقي بإستخدام برنامج E.views – إستقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك.
11. نماذج المعادلات الانية ، طارق محمد الرشيد وسامية حسن سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج E.Views
12. عاطف صدقي،ومحمد أحمد الرزاز،المالية العامة،جامعة القاهرة.
13. عبد السميع عناني،التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الإقتصادية،مدخل حديث بإستخدام spss ، الإسكندرية:الدارالجامعية للكتب 2009م.
14. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي، الاسكندرية:الدار الجامعية للكتب بدون.
15. عبدالمطلب عبد الحميد،السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي- سلسلة الدراسات الإقتصادية ، ط1، القاهرة:مجموعة النيل العربية،2003م.
16. علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة ، جامعة عمان ، بدون .
17. مجدي محمود شهاب،الإقتصاد المالي- نظرية مالية الدولة، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ،1999م.
18. مجيد علي حسين، وعفاف عبد الجبار،الإقتصاد القياسي- النظرية والتطبيق، ط1، عمان: دار وائل للنشر 1998م.
19. محمد طاقة وهدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، ط1، عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2007م.
20. محمود حسين الوادي ووزكريا احمد عزام، مباديء المالية ، ط1 عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،2007.
21. يوسف احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، ط2، الإسكندرية:الدارالجامعية للنشر، 2002م.
22. معروف هوشيار،تحليل الإقتصاد الكلي ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الأردن 2005م
23. E.Malinaud ,theory macroeconomic,1983

(2)المجلات والدوريات:

1. وزارة المالية والإقتصاد الوطني ،العرض الإقتصادي للأعوام 1983-2012م.
2. وزارة المالية والإقتصاد الوطني،الإقتصاد السوداني في أرقام 2000-2010م.
3. وزارة المالية والإقتصاد الوطني،أداء الإقتصاد السوداني 2000-2005م.
4. محمد شفيق ياسين،الموسوعة العربية، المجلد الأول،العلوم البحته، 2012م

(3)الأوراق العلمية:

1. حتان محمد رضا،أثر المديونية الخارجية على النمو الإقتصادي ، دراسة قياسية على حالة الجزائر،ورقة علمية منشورة ،جامعة الشلف.
2. منال متولي، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، مؤتمر قسم الإقتصاد— كلية الإقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة مايو1998م، القاهرة:دار المستقبل العربي.

3. EXTERNAL DEBT ACCUMULATION AND ITS IMPACT ON ECONOMIC GROWTH IN PAKISTAN
4. Eric M . Engen,and Jonathan Skinner ,Fiscal Policy and Economic Growth , Working Paper No.4223,Cambridge ,December 1992
5. Robert J. Barrom,Geverment Spending in simple Model of Endgeneous Growth,Journy of Political Economy ,vol.98, part 2 (oct.,1990)
6. Public Finance in Models of Economic Growth,Roert,Barro,Xavier Sala-I-Martin , The Review of Economic Studies,Volume 59,Issue (oct,1992)
7. Fiscal Policy and Economic Growth in Kenya ,Rresaerch paper ,Daniel MAmaja and Oliver Morrissey, University of Nottingham.

(4) الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم نصار سالمان،دراسة مقارنة لمحددات التنمية الإقتصادية في مصر وتركيا وكوريا من الستينات حتى الثمانيات ،رسالة دكتوراه،كلية التجارة- قسم الإقتصاد- جامعة عين شمس ، 1995م
2. الرشيد علي أحمد سليمان، تقويم السياسات المالية في السودان من منظور إسلامي، رسالة ماجستير في التخطيط التنموي،جامعة الخرطوم ، مركز البحوث والدراسات الإنمائية.
3. محمد الفاتح إبراهيم الزبير،دور السياسة المالية في تخصيص الموارد والقنوات الأساسية للإنفاق- دراسة حالة السودان ،رسالة ماجستير،جامعة النيلين-كلية الدراسات التجارية،2004م.
4. هشام فرعون عبداللطيف ، دراسة احصائية قياسية لتقييم الدخل القومي في العراق للفترة (1986 – 2006م) مجلة ديالي ، العدد 47 ، 2010م

5. وجدان مهدي أحمد عبدالقادر،سياسة إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة- دراسة حالة موازنة السودان(1987/86-2005م)،رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2009م.
6. علي سيف علي المزرعي،أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات 1990-2009م ، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق ،2011م
7. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، أثر الضرائب علي التنمية الإقتصادية ، دراسة حالة السودان في الفترة(1986-2005م) ، رسالة دكتوراه،جامعة النيلين،قسم الإقتصاد،2011م.

(5) التقارير السنوية:

1. بنك السودان ، التقرير السنوي للأعوام1983,2008 ,2007, 2006, 2005, 2011،2012.

(6) المؤتمرات:

1. تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية،مؤتمر قسم الإقتصاد—كلية الإقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة القاهرة:دار المستقبل العربي، مايو1998م.

(7) المواقع الإلكترونية:

1. http://www.inf.org./pubs
قضايا اقتصادية،صندوق النقد الدولي ،هل يعمل تخفيف أعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة ، ، بندكيت كليمنتش وآخرون ، 2006م .
2. www.bookboon.com,Economitics
Thomas Andern and Ventus publishing
3. www.bookboon.com,Economitics
financial – econometrics –e.views Thomas Andern and Ventus publishing
4. IMF World Economic Outlook, October 2013

ملحق رقم (1)

(A -1) المتغيرات الداخلة في النموذج

السنة	الناتج القومي	إجمالي الإنفاق	الإنفاق الجاري	إنفاق التنمية	الإيرادات الكلية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	الإيرادات الضريبية
1980	8347.10	717.1	699.53	17.57	717.1	116	401.7	517.7
1981	9452.06	906.4	885.16	21.24	906.4	150	528	678
1982	8847.72	1081.6	1050.96	30.64	1081.6	174.4	848.8	1023.2
1983	6964.05	1215.7	1176.29	39.41	1343.4	217	820.9	1037.9
1984	8340.97	1367.1	1301.30	65.80	2092.7	246	910	1156
1985	9218.01	2696	2632.20	63.80	2735.1	273	990.9	1263.9
1986	9667.72	2902.2	2778.87	123.33	4758.3	303	1094	1397

1987	12201.58	5163.6	5026.03	137.57	5712.5	318.25	1190.4	1508.65
1988	16248.48	7425	7283.80	141.20	7160.5	333.5	1300.8	1634.3
1989	12629.05	7756	7605.70	150.30	8609	414	1430.4	1844.4
1990	14756.00	15840	15606.00	234.00	13830	222	7070	7292
1991	17530.56	5980	5213.00	767.00	3456	548	2116	2664
1992	18310.07	9856	9629.30	226.70	7974	2226	3997	6223
1993	20778.16	12052	11838.30	213.70	13110	4150	6140	10290
1994	23216.11	2337	2232.40	104.60	2847	835	1252	2087
1995	27117.44	2175.8	2010.50	165.30	4913	1418	2646	4064
1996	15819.56	8790.3	8001.90	788.40	6978	2000	4040	6040
1997	11227.94	12744.1	11738.20	1005.90	10856	2168	6089	8257
1998	13061.54	1755.1	1575.30	179.80	1592	312	850	1162
1999	13606.92	2298.7	1964.23	334.47	2052	366	1179	1545
2000	14642.35	3521.6	2999.96	521.64	3342	381	1221	1602
2001	16249.80	4187.5	3713.50	474.00	5531.55	408	1472	1880
2002	14595.21	5178.5	3770.50	1408.00	10077	412	1725	2137
2003	15781.01	7361.8	5632.80	1729.00	11494.06	523	2145	2668
2004	17999.03	10852.9	7749.90	3103.00	10239	746	3457	4203
2005	19491.02	13771.7	10359.70	3412.00	12184	951	4056	5007
2006	20081.04	17096.2	13556.20	3540.00	15075	951	4930	5881
2007	20020.12	20806.1	17238.20	3567.90	18462.4	917	6512.5	7429.5
2008	21810.13	25722.78	22461.98	3260.80	24707.9	884.7	6795.6	7680.3
2009	27000.02	23407.57	19492.37	3915.20	20045.6	930.2	7725.6	8655.8
2010	28900.23	27671.51	23509.61	4161.90	20737.9	1136	8872.6	10008.6
2011	27453.01	31606.7	28292.10	3314.60	22766.9	1061.5	10121.8	11183.3
2012	27701.02	29821.5	26272.00	3549.50	22168.1	1432.6	14134.8	15567.4

السنة	الإستثمار الكلي	التراكم الرأسمالي	الدين الخارجي
1980	24.13	23.1	25.25
1981	160.7	21.2	55.71
1982	153	20.6	93.86
1983	162.7	15.9	98.80
1984	69.3	8.5	220.18
1985	240.3	9.5	228.25
1986	472.8	14.4	246.75
1987	716.3	15.1	520.20
1988	1100	7.7	536.94
1989	1026.6	2.5	578.48
1990	2588.9	7.3	613.89

1991	7305.2	17.3	651.33
1992	187.96	19	1535.70
1993	426.439	21.7	1992.13
1994	894.046	17.8	3349.30
1995	1151.564	20.4	6408.00
1996	1409.082	21.9	20612.25
1997	2842.937	17.9	2576.00
1998	5751.377	17.7	33685.11
1999	4424.508	16.8	43818.66
2000	3887.617	18.3	48859.17
2001	6787.4	17.6	51248.47
2002	10426.4	19.4	58524.68
2003	9880.1	1.98	64349.51
2004	13069.7	22400	64838.76
2005	21185.6	22400	65783.65
2006	25275.9	23900	61772.66
2007	27235.4	25500	64252.78
2008	27900.1	25500	70562.55
2009	29845.1	25700	85477.50
2010	39191.3	26700	91793.67
2011	34518.2	26000	109644.65
2012	36854.75	27000	186543.00

(B- 1) معدلات نمو المتغيرات

السنة	معدل نمو الإيرادات	معدل نمو الضرائب	معدل نمو الضرائب المباشرة	معدل نمو الضرائب غير المباشرة	معدل نمو الناتج القومي	نمو الدين الخارجي	نمو الإنفاق
1980	-	-	-	-	-	-	-
1981	29.78-	-27.24	-28.16	-26.98	13.24	**120.63**	26.40
1982	17.39-	4.46	-19.51	11.29	-6.39	**68.48**	19.33
1983	24.20	2.25	24.43	-2.33	-21.29	**5.26**	12.40
1984	19.00-	-42.53	-41.05	-42.92	19.77	**122.85**	12.45
1985	30.70	10.03	10.98	9.78	10.51	**3.67**	97.21
1986	73.97	9.83	10.99	9.51	4.88	**8.11**	7.65
1987	33.30-	20.10	-41.65	-39.37	26.21	**110.82**	77.92

1988	25.35	53.74	4.79	9.55	33.17	**3.22**	43.80
1989	20.23	-60.20	24.14	9.63	-22.28	**7.74**	4.46
1990	60.65	402.71	436.23	393.03	16.84	**6.12**	104.23
1991	149.89	186.76	146.85	199.29	18.80	**6.10**	-62.25
1992	3.83	5.12	82.79	-15.00	4.45	**135.78**	64.82
1993	7.80	15.55	24.05	10.81	13.48	**29.72**	22.28
1994	18.05	24.82	25.68	24.28	11.73	**68.13**	-80.61
1995	-57.29	-60.35	-65.36	-57.19	16.80	**91.32**	-6.90
1996	29.58	36.72	33.98	38.12	-41.66	**221.66**	304.00
1997	22.63	7.64	-14.62	18.66	-29.02	**-87.50**	44.98
1998	15.92	11.34	14.01	10.38	16.33	**1207.65**	-86.23
1999	4.08	4.95	-8.57	9.93	4.18	**30.08**	30.97
2000	55.14	1.81	3.26	1.36	7.61	**11.50**	53.20
2001	9.53	16.61	6.47	19.77	10.98	**4.89**	18.91
2002	101.18	12.42	-0.73	16.07	-10.18	**14.20**	23.67
2003	-5.01	21.03	28.20	19.33	8.12	**9.95**	42.16
2004	46.97	64.63	44.09	69.86	14.05	**0.76**	47.42
2005	23.10	31.49	25.46	32.79	8.29	**1.46**	26.89
2006	45.07	33.02	34.13	32.79	3.03	**-6.10**	24.14
2007	27.06	16.54	11.33	17.61	-0.30	**4.01**	21.70
2008	14.28	12.00	-2.07	14.74	8.94	**9.82**	23.63
2009	-21.84	-2.91	-11.32	-1.51	23.80	**21.14**	-9.00
2010	-2.48	11.06	15.33	10.42	7.04	**7.39**	18.22
2011	3.85	-0.20	-30.02	4.47	-5.01	**19.45**	14.22
2012	-39.47	-13.47	-16.11	-13.20	0.90	**70.13**	-5.65

(D -1) مساهمات مشتقات المتغيرات من المتغير الأساسي

السنة	الضرائب المباشرة كنسبة من الضرائب	الضرائب المباشرة كنسبة من الضرائب	الضرائب المباشرة كنسبة من الضرائب	الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات	الإنفاق الجاري%الانفاق	التنمية من الإنفاق العام%	الضرائب%من الناتج القومي
1980	**22.41**	22.41	77.59	72.19	97.55	2.45	6.20
1981	**22.12**	22.12	77.88	74.80	97.66	2.34	7.17
1982	**17.05**	17.04	82.96	94.60	97.17	2.83	11.56
1983	**20.75**	20.91	79.09	77.26	96.76	3.24	14.90
1984	21.28	21.28	78.72	55.24	95.19	4.81	13.86
1985	21.46	21.60	78.40	46.21	97.63	2.37	13.71
1986	21.69	21.69	78.31	29.36	95.75	4.25	14.45
1987	10.54	21.10	78.90	26.41	97.34	2.66	12.36
1988	7.18	20.41	79.59	22.82	98.10	1.90	10.06

1989	22.40	22.45	77.55	21.42	98.06	1.94	14.60
1990	23.90	3.04	96.96	52.73	98.52	1.48	49.42
1991	20.57	20.57	79.43	77.08	87.17	12.83	15.20
1992	35.77	35.77	64.23	78.04	97.70	2.30	33.99
1993	38.40	40.33	59.67	78.49	98.23	1.77	49.52
1994	38.67	40.01	59.99	73.31	95.52	4.48	8.99
1995	33.78	34.89	65.11	82.72	92.40	7.60	14.99
1996	33.11	33.11	66.89	86.56	91.03	8.97	38.18
1997	26.26	26.26	73.74	76.06	92.11	7.89	73.54
1998	26.89	26.85	73.15	72.99	89.76	10.24	8.90
1999	23.42	23.69	76.31	75.29	85.45	14.55	11.35
2000	23.76	23.78	76.22	47.94	85.19	14.81	10.94
2001	21.69	21.70	78.30	51.48	88.68	11.32	11.57
2002	19.15	19.28	80.72	45.26	72.81	27.19	14.64
2003	20.29	19.60	80.40	37.92	76.51	23.49	16.91
2004	17.76	17.75	82.25	41.05	71.41	28.59	23.35
2005	16.94	18.99	81.01	41.09	75.22	24.78	25.69
2006	17.09	16.17	83.83	39.01	79.29	20.71	29.29
2007	16.32	12.34	87.66	40.24	82.85	17.15	37.11
2008	14.27	11.52	88.48	31.08	87.32	12.68	35.21
2009	13.04	10.75	89.25	43.18	83.27	16.73	32.06
2010	13.54	11.35	88.65	48.26	84.96	15.04	34.63
2011	9.49	9.49	90.51	49.12	89.51	10.49	40.74
2012	9.20	9.20	90.80	70.22			56.20

(F -1) مؤشر سعر الصرف ومؤشرات استدامة الدين الخارجي في السودان

السنة	الدين الخارجي كنسبة من الناتج القومي %	الدين الخارجي % من الإيرادات الكلية	سعر الصرف
1980	0.30	3.52	0.005
1981	0.59	6.15	0.009
1982	1.06	8.68	0.013
1983	1.42	7.35	0.013
1984	2.64	10.52	0.025
1985	2.48	8.35	0.025
1986	2.55	5.19	0.025
1987	4.26	9.11	0.045
1988	3.30	7.50	0.045
1989	4.58	6.72	0.045
1990	4.16	4.44	0.045

1991	3.72	18.85	0.045
1992	8.39	19.26	0.1
1993	9.59	15.20	0.1328
1994	14.43	117.64	0.216
1995	23.63	130.43	0.4
1996	130.30	295.39	1.2426
1997	22.94	23.73	1.5765
1998	257.90	2115.90	1.9945
1999	322.03	2135.41	2.516
2000	333.68	1461.97	2.5714
2001	315.38	926.48	2.587
2002	400.99	580.77	2.6334
2003	407.77	559.85	2.6082
2004	360.23	633.25	2.5826
2005	337.51	539.92	2.4358
2006	307.62	409.77	2.1715
2007	320.94	348.02	2.0159
2008	323.53	285.59	2.0913
2009	316.58	426.42	2.3952
2010	317.62	442.64	2.4948
2011	399.39	481.60	2.7972
2012	673.42	841.49	4.5

ملحق رقم(2)

(2-1) نتائج اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة

-3.6576	1% Critical Value*	-4.909160	PP Test Statistic
-2.9591	5% Critical Value		
-2.6181	10% Critical Value		
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
(Newey-West suggests: 3)		Lag truncation for Bartlett kernel: 3	
8826003.	Residual variance with no correction		
6723731.	Residual variance with correction		
Phillips-Perron Test Equation			

Dependent Variable: D(GNP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/08/14 Time: 01:56				
Sample(adjusted): 1982 2012				
Included observations: 31 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.945327	0.184977	-0.914771	D(GNP(-1))
0.3491	0.951745	563.3312	536.1477	C
-27.64368	Mean dependent var		0.457500	R-squared
4100.176	S.D. dependent var		0.438794	Adjusted R-squared
18.96012	Akaike info criterion		3071.594	S.E. of regression
19.05264	Schwarz criterion		2.74E+08	Sum squared resid
24.45626	F-statistic		-291.8819	Log likelihood
0.000030	Prob(F-statistic)		1.943232	Durbin-Watson stat

-3.6661	1% Critical Value*	-4.896802	ADF Test Statistic
-2.9627	5% Critical Value		
-2.6200	10% Critical Value		
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(ACCK,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/08/14 Time: 01:58				
Sample(adjusted): 1983 2012				
Included observations: 30 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.896802	0.215293	-1.054248	D(ACCK(-1))
0.0300	2.290812	0.175534	0.402116	D(ACCK(-1),2)
0.7366	0.339792	0.606042	0.205928	C
0.053333	Mean dependent var		0.478208	R-squared
4.428336	S.D. dependent var		0.439556	Adjusted R-squared
5.329538	Akaike info criterion		3.315176	S.E. of regression
5.469658	Schwarz criterion		296.7406	Sum squared resid
12.37236	F-statistic		-76.94307	Log likelihood
0.000154	Prob(F-statistic)		2.040680	Durbin-Watson stat

-3.6576	1% Critical Value*	-6.898236	PP Test Statistic
-2.9591	5% Critical Value		
-2.6181	10% Critical Value		
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
(Newey-West suggests: 3)		Lag truncation for Bartlett kernel: 3	
17269288	Residual variance with no correction		
13382376	Residual variance with correction		

Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(GOV,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/08/14 Time: 02:00				
Sample(adjusted): 1982 2012				
Included observations: 31 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable

0.0000	-6.687811	0.182354	-1.219549	D(GOV(-1))
0.1571	1.452488	792.7857	1151.512	C
-63.69355	Mean dependent var		0.606656	R-squared
6735.521	S.D. dependent var		0.593092	Adjusted R-squared
19.63135	Akaike info criterion		4296.542	S.E. of regression
19.72386	Schwarz criterion		5.35E+08	Sum squared resid
44.72682	F-statistic		-302.2859	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		2.125215	Durbin-Watson stat

-3.6661	1% Critical Value*		-5.873100	ADF Test Statistic
-2.9627	5% Critical Value			
-2.6200	10% Critical Value			
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TAXREV,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/08/14 Time: 02:03				
Sample(adjusted): 1983 2012				
Included observations: 30 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.873100	0.314277	-1.845781	D(TAXREV(-1))
0.0711	1.879153	0.189854	0.356765	D(TAXREV(-1),2)
0.1252	1.582464	485.8980	768.9161	C
134.6300	Mean dependent var		0.699902	R-squared
4577.352	S.D. dependent var		0.677673	Adjusted R-squared
18.65808	Akaike info criterion		2598.739	S.E. of regression
18.79820	Schwarz criterion		1.82E+08	Sum squared resid
31.48536	F-statistic		-276.8712	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		1.879472	Durbin-Watson stat

-3.6661	1% Critical Value*		-6.734195	PP Test Statistic
-2.9627	5% Critical Value			
-2.6200	10% Critical Value			
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
(Newey-West suggests: 3)			Lag truncation for Bartlett kernel: 3	
2.17E+08	Residual variance with no correction			
1.82E+08	Residual variance with correction			
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(EXD,3)				
Method: Least Squares				
Date: 07/08/14 Time: 02:05				
Sample(adjusted): 1983 2012				

Included observations: 30 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.701019	0.228266	-1.529617	D(EXD(-1),2)
0.3109	1.031966	2787.504	2876.609	C
1967.989	Mean dependent var		0.615931	R-squared
24178.94	S.D. dependent var		0.602215	Adjusted R-squared
22.16685	Akaike info criterion		15249.71	S.E. of regression
22.26026	Schwarz criterion		6.51E+09	Sum squared resid
44.90365	F-statistic		-330.5027	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		1.575558	Durbin-Watson stat

-3.6576	1% Critical Value*	-7.922108	PP Test Statistic
-2.9591	5% Critical Value		
-2.6181	10% Critical Value		
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
(Newey-West suggests: 3)		Lag truncation for Bartlett kernel: 3	
14520517	Residual variance with no correction		
10455686	Residual variance with correction		
Phillips-Perron Test Equation			
Dependent Variable: D(TOTALREV,2)			
Method: Least Squares			
Date: 07/08/14 Time: 02:06			
Sample(adjusted): 1982 2012			
Included observations: 31 after adjusting endpoints			

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.462819	0.176422	-1.316605	D(TOTALREV(-1))
0.2150	1.267739	718.6475	911.0574	C
-25.42258	Mean dependent var		0.657590	R-squared
6619.691	S.D. dependent var		0.645782	Adjusted R-squared
19.45798	Akaike info criterion		3939.788	S.E. of regression
19.55050	Schwarz criterion		4.50E+08	Sum squared resid
55.69367	F-statistic		-299.5987	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		2.208986	Durbin-Watson stat

-3.6661	1% Critical Value*	-3.086935	ADF Test Statistic
-2.9627	5% Critical Value		
-2.6200	10% Critical Value		
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(R,2)			
Method: Least Squares			
Date: 07/08/14 Time: 02:07			
Sample(adjusted): 1983 2012			
Included observations: 30 after adjusting endpoints			

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0046	-3.086935	0.701571	-2.165705	D(R(-1))
0.6504	0.458364	0.395158	0.181126	D(R(-1),2)
0.1352	1.540115	2230.736	3435.591	C
2028.249	Mean dependent var		0.577387	R-squared

17636.62	S.D. dependent var	0.546082	Adjusted R-squared
21.69814	Akaike info criterion	11882.39	S.E. of regression
21.83826	Schwarz criterion	3.81E+09	Sum squared resid
18.44412	F-statistic	-322.4721	Log likelihood
0.000009	Prob(F-statistic)	1.363423	Durbin-Watson stat

-3.6661	1% Critical Value*		-3.958729	ADF Test Statistic
-2.9627	5% Critical Value			
-2.6200	10% Critical Value			
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INV,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/08/14 Time: 02:08				
Sample(adjusted): 1983 2012				
Included observations: 30 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	-3.958729	0.291527	-1.154077	D(INV(-1))
0.8269	0.220796	0.204415	0.045134	D(INV(-1),2)
0.0503	2.048781	686.7910	1407.084	C
78.14167	Mean dependent var		0.553629	R-squared
4630.200	S.D. dependent var		0.520565	Adjusted R-squared
19.07808	Akaike info criterion		3206.008	S.E. of regression
19.21820	Schwarz criterion		2.78E+08	Sum squared resid
16.74393	F-statistic		-283.1712	Log likelihood
0.000019	Prob(F-statistic)		1.989354	Durbin-Watson stat

-3.6496	1% Critical Value*		-3.134441	PP Test Statistic
-2.9558	5% Critical Value			
-2.6164	10% Critical Value			
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
(Newey-West suggests: 3)			Lag truncation for Bartlett kernel: 3	
511088.4	Residual variance with no correction			
450392.1	Residual variance with correction			
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(DTAX)				
Method: Least Squares				
Date: 07/08/14 Time: 02:09				
Sample(adjusted): 1981 2012				
Included observations: 32 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable

0.0030	-3.234433	0.158709	-0.513334	DTAX(-1)
0.0181	2.501084	183.7988	459.6962	C
41.14375	Mean dependent var		0.258555	R-squared
843.5344	S.D. dependent var		0.233841	Adjusted R-squared
16.10717	Akaike info criterion		738.3502	S.E. of regression
16.19878	Schwarz criterion		16354829	Sum squared resid
10.46155	F-statistic		-255.7148	Log likelihood
0.002963	Prob(F-statistic)		1.940575	Durbin-Watson stat

-3.6576	1% Critical Value*		-7.889355	PP Test Statistic
-2.9591	5% Critical Value			
-2.6181	10% Critical Value			
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
(Newey-West suggests: 3)			Lag truncation for Bartlett kernel: 3	
4021581.	Residual variance with no correction			
3266457.	Residual variance with correction			
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(INDTAX,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/08/14 Time: 02:10				
Sample(adjusted): 1982 2012				
Included observations: 31 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.620872	0.181416	-1.382545	D(INDTAX(-1))
0.1487	1.483570	376.7106	558.8765	C
125.3774	Mean dependent var		0.666964	R-squared
3532.426	S.D. dependent var		0.655480	Adjusted R-squared
18.17409	Akaike info criterion		2073.386	S.E. of regression
18.26661	Schwarz criterion		1.25E+08	Sum squared resid
58.07769	F-statistic		-279.6985	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		2.063746	Durbin-Watson stat

(2-2) نتيجة اختبار التكامل المشترك لمعادلات النموذج المقترح للدراسة

نتيجة إختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات المعادلة رقم (2)

Date: 09/30/14 Time: 08:04				
Sample: 1980 2012				
Included observations: 31				
Test assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series: LOG(GNP) LOG(ACCK) LOG(GOV)				
Lags interval: 1 to 1				
	Likelihood	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
Eigenvalue	Ratio	Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.557555	40.64176	29.68	35.65	None **
0.362186	15.36314	15.41	20.04	At most 1
0.044841	1.422186	3.76	6.65	At most 2
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 1 cointegrating equation(s) at 5% significance level				

نتيجة إختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات المعادلة رقم (2)

Date: 09/30/14 Time: 08:29				
Sample: 1980 2012				
Included observations: 31				
Test assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series: LOG(GOV) TAXREV EXD				
Lags interval: 1 to 1				
	Likelihood	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
Eigenvalue	Ratio	Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.506696	35.87043	29.68	35.65	None **
0.273677	13.96488	15.41	20.04	At most 1
0.122537	4.052327	3.76	6.65	At most 2 *
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 1 cointegrating equation(s) at 5% significance level				

نتيجة إختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات المعادلة رقم (3)

Date: 09/30/14 Time: 08:46				
Sample: 1980 2012				
Included observations: 31				
Test assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series: EXD R TAXREV GNP				
Lags interval: 1 to 1				
	Likelihood	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
Eigenvalue	Ratio	Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.744736	72.30078	47.21	54.46	None **
0.463006	29.97160	29.68	35.65	At most 1 *
0.232190	10.69676	15.41	20.04	At most 2
0.077662	2.506157	3.76	6.65	At most 3
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 2 cointegrating equation(s) at 5% significance level				

نتيجة إختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات المعادلة رقم (4)

Date: 09/30/14 Time: 09:01				
Sample: 1980 2012				
Included observations: 31				
Test assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series: INV EXD INDTAX				
Lags interval: 1 to 1				
	Likelihood	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
Eigenvalue	Ratio	Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)
0.590289	47.59838	29.68	35.65	None **
0.354655	19.93700	15.41	20.04	At most 1 *
0.185482	6.359920	3.76	6.65	At most 2 *
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 3 cointegrating equation(s) at 5% significance level				

Date: 07/06/14 Time: 02:16				
Sample: 1980 2012				
Included observations: 31				
Test assumption: Linear deterministic trend in the data				
Series: GNP ACCK GOV TAXREV EXD R TOTALREV INV				
Lags interval: 1 to 1				
Hypothesized	1 Percent	5 Percent	Likelihood	
No. of CE(s)	Critical Value	Critical Value	Ratio	Eigenvalue
None **	168.36	156.00	333.9490	0.976642
At most 1 **	133.57	124.24	217.4883	0.936588
At most 2 **	103.18	94.15	131.9872	0.771466
At most 3 **	76.07	68.52	86.22904	0.742327
At most 4	54.46	47.21	44.19111	0.481200
At most 5	35.65	29.68	23.84777	0.364542
At most 6	20.04	15.41	9.792077	0.181655
At most 7	6.65	3.76	3.577453	0.108992
*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level				
L.R. test indicates 4 cointegrating equation(s) at 5% significance level				
Unnormalized Cointegrating Coefficients:				

(3-2) نتائج تقديرات المعادلات :

Dependent Variable: LOG(GNP)				
Method: Two-Stage Least Squares				
Date: 06/25/14 Time: 18:22				
Sample(adjusted): 1982 2011				
Included observations: 21				
Excluded observations: 9 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 1 iterations				
Instrument list: GOV EXD R ACCK TOTALREV				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	13.93084	0.510320	7.109182	C
0.3780	0.905205	0.118939	0.107664	LOG(ACCK)
0.0005	4.246177	0.070779	0.300542	LOG(D(GOV))
0.9930	0.008923	0.280164	0.002500	AR(1)
9.567980	Mean dependent var		0.497871	R-squared
0.363922	S.D. dependent var		0.409260	Adjusted R-squared

1.330031	Sum squared resid		0.279709	S.E. of regression
2.144167	Durbin-Watson stat		8.054472	F-statistic
			0.001482	Prob(F-statistic)
.00				Inverted AR Roots

Dependent Variable: LOG(D(GOV))				
Method: Two-Stage Least Squares				
Date: 06/25/14 Time: 18:33				
Sample(adjusted): 1982 2011				
Included observations: 21				
Excluded observations: 9 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 3 iterations				
Instrument list: EXD R INV ACCK TAXREV INDTAX				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0010	3.968169	1.074126	4.262313	C
0.0160	2.675161	0.926861	2.479503	D(LOG(TAXREV))
0.0208	2.549026	0.112929	0.287858	LOG(EXD)
0.2305	1.243567	0.224376	0.279026	AR(1)
7.203320	Mean dependent var		0.562978	R-squared
1.263040	S.D. dependent var		0.485856	Adjusted R-squared
13.94338	Sum squared resid		0.905648	S.E. of regression
2.548448	Durbin-Watson stat		6.051823	F-statistic
			0.005371	Prob(F-statistic)
.28				Inverted AR Roots

Dependent Variable: LOG(EXD)				
Method: Two-Stage Least Squares				
Date: 06/22/14 Time: 23:34				
Sample(adjusted): 1984 2012				
Included observations: 29 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 22 iterations				
Instrument list: GNP ACCK TAXREV INV GOV				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.139775	2.825728	14.52361	C
0.0000	5.005313	0.074291	0.371850	LOG(R)
0.2783	-1.109265	0.292245	-0.324177	LOG((GNP))
0.0511	-1.771981	0.138703	-0.245778	LOG(TOTALREV)
0.0000	18.63183	0.041300	0.769489	AR(4)
9.120805	Mean dependent var		0.973534	R-squared
2.312516	S.D. dependent var		0.969123	Adjusted R-squared
3.962936	Sum squared resid		0.406352	S.E. of regression
2.048181	Durbin-Watson stat		207.0216	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
-.94	-.00+.94i	.00 -.94i	.94	Inverted AR Roots

Dependent Variable: LOG(D(INV))				
Method: Two-Stage Least Squares				
Date: 06/25/14 Time: 19:16				
Sample(adjusted): 1986 2010				
Included observations: 16				
Excluded observations: 9 after adjusting endpoints				
Failure to improve SSR after 6 iterations				
Instrument list: GNP R TOTALREV ACCK TAXREV				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0090	3.112086	6.738041	20.96937	C
0.0288	-2.482469	0.187226	-0.464783	LOG(EXD)
0.0193	-1.729891	0.307953	-0.532726	LOG(INDTAX)
0.0000	10.06284	0.090595	0.911638	AR(1)
7.134931	Mean dependent var		0.709694	R-squared
1.322716	S.D. dependent var		0.637118	Adjusted R-squared
7.618687	Sum squared resid		0.796800	S.E. of regression
1.524699	Durbin-Watson stat		8.703256	F-statistic
			0.002442	Prob(F-statistic)
.91				Inverted AR Roots

نتائج وايت التباين **(4-2) اختبار لاختلاف**

White Heteroskedasticity Test:				
White Heteroskedasticity Test:				
F-statistic	2.138576	Probability		0.123095
Obs*R-squared	7.316045	Probability		0.120100
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 06/23/14 Time: 19:47				
Sample: 1982 2011				
Included observations: 21				
Excluded observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.373321	0.717398	0.520382	0.6099
LOG(ACCK)	-0.118584	0.200310	-0.592000	0.5621
(LOG(ACCK))^2	0.004519	0.044211	0.102223	0.9199
LOG(D(GOV))	-0.034392	0.201779	-0.170443	0.8668
(LOG(D(GOV)))^2	0.004238	0.014793	0.286509	0.7782
R-squared	0.348383	Mean dependent var		0.063335
Adjusted R-squared	0.185479	S.D. dependent var		0.093433
S.E. of regression	0.084324	Akaike info criterion		-1.904048
Sum squared resid	0.113768	Schwarz criterion		-1.655352
Log likelihood	24.99250	F-statistic		2.138576
Durbin-Watson stat	0.975062	Prob(F-statistic)		0.123095
White Heteroskedasticity Test:				
F-statistic	1.519344	Probability		0.250004
Obs*R-squared	5.751258	Probability		0.218511
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 06/23/14 Time: 19:51				
Sample: 1983 2010				
Included observations: 19				
Excluded observations: 9				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.345556	5.065258	-1.252761	0.2308
D(LOG(TAXREV))	-2.107086	2.593210	-0.812540	0.4301
(D(LOG(TAXREV)))^2	0.544200	1.845160	0.294934	0.7724
LOG(EXD)	2.086378	1.372794	1.519804	0.1508
(LOG(EXD))^2	-0.129403	0.081471	-1.588332	0.1345
R-squared	0.302698	Mean dependent var		0.706077
Adjusted R-squared	0.103469	S.D. dependent var		0.811351
S.E. of regression	0.768230	Akaike info criterion		2.531480
Sum squared resid	8.262492	Schwarz criterion		2.780017
Log likelihood	-19.04906	F-statistic		1.519344
Durbin-Watson stat	0.617711	Prob(F-statistic)		0.250004
White Heteroskedasticity Test:				
F-statistic	1.185923	Probability		0.349795
Obs*R-squared	7.087301	Probability		0.312849
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				

Method: Least Squares				
Date: 06/23/14 Time: 19:53				
Sample: 1984 2012				
Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-33.24727	37.47355	-0.887220	0.3846
LOG(R)	-0.094940	0.151888	-0.625067	0.5384
(LOG(R))^2	0.004159	0.011095	0.374815	0.7114
LOG((GNP))	6.312327	8.286436	0.761766	0.4543
(LOG((GNP)))^2	-0.304967	0.425240	-0.717166	0.4808
LOG(TOTALREV)	0.414093	1.642445	0.252120	0.8033
(LOG(TOTALREV))^2	-0.029849	0.094064	-0.317323	0.7540
R-squared	0.244390	Mean dependent var		0.136653
Adjusted R-squared	0.038314	S.D. dependent var		0.232032
S.E. of regression	0.227544	Akaike info criterion		0.083558
Sum squared resid	1.139077	Schwarz criterion		0.413595
Log likelihood	5.788412	F-statistic		1.185923
Durbin-Watson stat	2.278110	Prob(F-statistic)		0.349795

White Heteroskedasticity Test:				
0.10993	Probability		5.513790	F-statistic
0.130463	Probability		10.67557	Obs*R-squared
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 07/08/14 Time: 02:39				
Sample: 1986 2010				
Included observations: 16				
Excluded observations: 9				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0833	1.904711	15.26254	29.07074	C
0.3907	-0.893532	0.673261	-0.601580	LOG(EXD)
0.3634	0.948163	0.039057	0.037032	(LOG(EXD))^2
0.1094	-1.741790	4.086197	-7.117298	LOG(INDTAX)
0.0947	1.828738	0.258927	0.473510	(LOG(INDTAX))^2
0.476168	Mean dependent var		0.667223	R-squared
0.584536	S.D. dependent var		0.546213	Adjusted R-squared
1.224183	Akaike info criterion		0.393765	S.E. of regression
1.465617	Schwarz criterion		1.705562	Sum squared resid
5.513790	F-statistic		-4.793463	Log likelihood
0.010993	Prob(F-statistic)		3.292736	Durbin-Watson stat